سلسلة علمية تصدر عن وحدة البحث والترجمة
قسم الجغرافيا بجامعة الكويت - الجمعية الجغرافية الكويتية

التحضر ونمو المدن في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٧٤ - ٢٠٠٤ م)

أ.د. رشود بن محمد الخريف
أستاذ جغرافية السكان
قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود

الكويت
١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

سلسلة علمية تصدر عن وحدة البحث والترجمة
قسم الجغرافيا بجامعة الكويت - الجمعية الجغرافية الكويتية

التحضر ونمو المدن
في المملكة العربية السعودية
خلال الفترة (١٩٧٤ - ٢٠٠٤ م)

أ. د. رشود بن محمد الخريف
أستاذ جغرافية السكان
قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود

الكويت
١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

شكر وتقدير

يسرني أن أقدم جزيل الشكر والعرفان للمسئولين في مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة التخطيط على توفير كثير من البيانات السكانية عن المملكة، مما له الأثر الكبير في إنجاز هذه الدراسة وغيرها. كما أقدم الشكر الجزيل إلى مركز البحوث بكلية الآداب على تقديم الدعم المطلوب لإنجاز هذه الدراسة.

الباحث

ص. ب ٥١١١٠ الرياض ١١٥٤٣

المملكة العربية السعودية

e-mail: khraif@yahoo.com

الفصل الأول

المقدمة وأهداف الدراسة

لا شك في أن التنمية العمرانية جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية الشاملة، ومكون أساسي يعززها، ويهيئ لها البيئة المناسبة لانطلاقتها واستدامتها؛ بل يرى بعض الباحثين أن التوزيع الهرمي المتوازن للنظام الحضري يُعد من أهم عوامل دفع التنمية الاقتصادية (انظر: فرسبي، ١٩٩٨م). ولا يقتصر الاهتمام بالتحضر نتيجة التغير السريع في مستوياته في كثير من الدول؛ بل لتأثيره وتأثره بتوزيع السكان بشكل عام، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص.[١] لذلك حظي تحليل النظم الحضرية باهتمام كثير من الباحثين في مجال التخطيط الحضري والإقليمي بصفة عامة وجغرافية الحضر بصفة خاصة وذلك لارتباط ذلك بكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتنظيمية (الجار الله، ١٤٢٠هـ: ٧٧). وفي المملكة العربية السعودية،

(١) التحضر هو نسبة السكان الذين يعيشون في المدن أو المناطق الحضرية. ويدل هذا المصطلح - أيضاً - على العملية التي من خلالها تزداد نسبة التحضر أو نسبة السكان القاطنين في المدن.

شهد نسبة التحضر ارتفاعاً متسارعاً خلال العقود الثلاثة الماضية نتيجة نمو مدنها وازدياد جذبها لكثير من سكان الريف، بالإضافة إلى تدفق غالبية العمالة الوافدة (الأجنبية) إلى المدن الرئيسة. وترتب على ذلك زيادة في أعداد مدنها وتغير في حجومها نتيجة النمو السريع الذي شهدته بعض القرى والهجر التي ما لبثت أن تحولت إلى مدن متوسطة وكبيرة، بالإضافة إلى ظهور المدن الصناعية كالجبيل وينبع؛ لذلك شهدت المدن السعودية نمطاً فريداً من النمو السكاني قد لا يوجد له مثيل في الدول الأخرى. فقد مرت المدن السعودية بتغيرات سريعة ومتلاحقة سواء أكانت من حيث تطبيق العديد من المخططات العمرانية أم من حيث التوسع السريع في مساحاتها والنمو المرتفع في أعداد سكانها.

وبالرغم من وجود بعض الدراسات التي تناولت التوزيع الحجمي للمدن السعودية وإمكاناتها الموقعية بشكل خاص، أو التنمية العمرانية بشكل عام، مثل دراسات الفقير (١٤٠٠هـ)، والعنقري (١٩٨٧م) ومكي (١٩٨٧م)، والسعيد (١٩٨٦م)، والسرياني (١٤١٢هـ)، وأرباب وإبراهيم (١٩٩٤م)، والثمالي (١٩٩٥م)، والجار الله (١٩٩٥م، ١٩٩٦م، ٢٠٠٠م)، وعطية (١٩٩٦م)،والخريف (١٩٩٨م)، والخليفة (١٩٩٨م)، والزهراني

(٢٠٠٦م) وغيرها، إلا أن توفر بيانات جديدة يتيح المجال لرصد التغيرات في النظام الحضري السعودي من حيث تركيبها الحجمي، أو نموها السكاني، خاصة أن الباحثين في الدراسات الحضرية يعانون من نقص البيانات أو عدم اكتمالها. وتجدر الإشارة إلى أن نمو المدن السعودية لم يحظ بالدراسة والبحث؛ باستثناء الدراسة الوصفية التي قام بها الحماد (١٩٨٧م)، ودراسة عطية (١٩٩٦م) التي اقتصرت على الفترة (١٩٧٤-١٩٨٧م)، وكذلك دراسة الخريف (١٩٩٨م) التي تناولت النمو السكاني في المدن خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٢م)، مما يعني أن نمو سكان المدن خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٤م) لم تُدرس بعد. كما أن التغيرات في المنظومة الحضرية السعودية لا تزال في حاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث نظراً لما تمر به من تغيرات متسارعة في الوقت الحاضر.

وفي ضوء ما سبق، فقد أصبح من الضروري إجراء دراسات لرصد التغيرات التي -ربما -طرأت على المنظومة الحضرية السعودية ودرجات التحضر على مستوى المملكة ومناطقها الإدارية، خاصة بعد توافر بيانات تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٤م. كما أنه من الأهمية بمكان إبراز اتجاهات النمو السكاني في المدن السعودية، وذلك لما للنمو السكاني من تأثير على النظام الحضري عامة وعلى المدن نفسها بشكل خاص. فالنمو الحضري

السريع والتوسع الكبير للمراكز الحضرية وما واكبه من تنمية حضرية غير متوازنة، بالإضافة إلى الانخفاض المستمر في أعداد السكان القاطنين في الريف نتيجة لعامل الهجرة نحو المدن، كلها عوامل تؤدي إلى الضغط على بعض الموارد الطبيعية وعلى المشروعات التنموية، خاصة أن هناك ارتباطاً بين حجم المدينة ونوعية الحياة (انظر: Royuela and Surinach, 2006). فالنمو السكاني في المناطق الحضرية لا يعني في كل الأحوال نمو الدخل وتطور الخدمات الاجتماعية وارتفاع مستويات الرفاهية (Richardson, 1982; cited in Alkhedeiri, 2002) ومن هذا المنطلق، فإن تحديد المدن التي تنمو بمعدلات سريعة وتلك التي تنمو ببطء شديد مدعاة للاهتمام لما في ذلك من تأثير على المنظومة الحضرية وتطورها، وما يترتب على ذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية وإدارية وتنظيمية. كما أن للتعرُّف على أسباب هذا التفاوت بين المدن أهمية كبيرة جداً في التخطيط الحضري بشكل خاص، والتخطيط الشامل بشكل عام.

أهداف البحث وتساؤلاته:

يهدف البحث إلى التعرف على مستويات التحضر ونمو المدن في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٣٩٤هـ -١٤٢٥هـ،

(١٩٧٤ - ٢٠٠٤م) وذلك بالاعتماد على بيانات تعدادات السكان والمساكن السابقة، وخاصة نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، مما سيضيف الكثير إلى نتائج الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع مثل الخريف (١٩٩٨م) وغيرها. ويمكن إيجاز أهداف البحث فيما يلي:

١- رصد التغير في معدلات التحضر على مستوى الوطني والمناطق الإدارية في المملكة خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٤م).

٢- التعرف على نمط التركيب الحجمي للمدن، ودرجة الهيمنة في النظام الحضري السعودي في عام ٢٠٠٤م.

٣- إبراز التباين في معدلات نمو المدن، والتعرف على بعض أسبابه، أو العوامل المؤثرة فيه.

٤- التعرف على بعض الخصائص الديموغرافية للمدن حسبما يتوافر من بيانات تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٤م.

وفي ضوء الأهداف السابقة، يمكن صياغة التساؤلات التالية التي تحاول الدراسة الإجابة عنها:

١- ما مستويات التحضر على مستوى المناطق الإدارية؟ وما مدى تباينها من منطقة لأخرى؟

٢ -هل طرأت تغيرات في التركيب الحجمي؟ وما درجة الهيمنة في النظام الحضري؟

٣ - ما معدلات النمو السكاني في المدن؟ وهل طرأت عليها تغيرات خلال (١٤١٣ - ١٤٢٥هـ)؟ وما مدى التباين بين المدن السعودية في معدلات النمو السكاني؟ وهل هناك تباين في معدلات النمو بين فئات المدن الصغيرة والمتوسطة والكبيرة؟ وهل هو داخل محور التنمية الشرقي - الغربي الذي يضم المدن الرئيسة أم خارجه؟ ثم ما الأسباب وراء التغيرات في معدلات النمو السكاني في المدن؟

٤ - ما طبيعة الخصائص الديموغرافية للمدن؟ وهل يوجد تباين فيما بينها؟

أهمية البحث:

تحظى دراسة التغير في المنظومة الحضرية ونمو المدن بأهمية كبيرة نظراً لارتباطها بمدى التوازن في التنمية الحضرية بشكل خاص، والتنمية الاقتصادية بشكل عام. كما يرتبط النمو الحضري السريع بالعديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي لا يستهان بها. ومن هذا المنطلق، فإن هذه الدراسة تسهم -مع

غيرها من دراسات حضرية -في فهم التغير في النظام الحضري في المملكة، وإبراز التغيرات التي طرأت على المدن السعودية من حيث تركيبها الحجمي ونموها السكاني، خاصة أنها تأتي في سياق اهتمام خطة التنمية الثامنة بالتنمية المتوازنة بشكل عام والتنمية الحضرية بشكل خاص. فخطة التنمية الثامنة (٢٠٠٥-٢٠٠٩م، الفصل الثاني) تولي "أهمية خاصة للتنمية الحضرية وتنمية المناطق من خلال توجهاتها نحو مواجهة المشكلات التي يثيرها التوسع الحضري والتركز في المدن الرئيسة، والتي تؤدي على المدى البعيد إلى تدهور البيئة الحضرية، وتزايد نزوح السكان من المناطق الأقل نمواً، وما ينطوي عليه من تكاليف اجتماعية وبشرية، وذلك بإنشاء محاور تنمية اقتصادية جديدة في مناطق المملكة، مع الاستفادة القصوى من ميزات الموقع المرتبطة بتنمية الخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية الموجهة نحو الأسواق المحلية والإقليمية فضلاً عن تنمية مواقع جذب سياحية."

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

حظيت النظم الحضرية باهتمام الباحثين بشكل عام، والجغرافيين منهم بشكل خاص. فهناك العديد من الدراسات التي تناولت المدن في دول الخليج العربية وبخاصة في المملكة العربية السعودية مثل دراسات آل الشيخ (١٩٨٠م)، والعنقري (١٩٨٧م)، ومكي (١٩٨٧م؛ ١٩٩٣م)، والسعيد (١٩٨٦م)، ومصيلحي (١٩٨٤م)، وأرباب وإبراهيم (١٩٩٤م)، والثمالي (١٩٩٥م)، وجريل (١٩٨٨م)، وعطية (١٩٩٦م)، والخريف (١٩٩٨م)، الخليفة (١٩٩٨م)، والخضيري (Alkhedheiri, 2002)، والزهراني (٢٠٠٦م).

فبشكل عام، يُشير جريل (١٩٨٨م) في دراسته عن التحضر في دول الخليج العربية إلى أن التحضر السريع أدى إلى ظهور السيطرة الحضرية (Urban Primacy) الواضحة في معظم دول الشرق الأوسط، وبخاصة دول الخليج العربية. كما يلاحظ أن أبرز خصائص النمو الحضري في المنطقة هو سرعة التغير. فعلى سبيل المثال، فإن ما أنجزته أوروبا في ١٥٠ سنة، استطاعت مدينة

خليجية كالكويت تحقيقه خلال عشر سنوات فقط، وذلك نتيجة الزيادة السريعة في العائدات النفطية. كما أن إزالة سور مدينة الرياض القديم في عام ١٩٥٠م كان بمثابة دخول تلك المدينة مرحلة جديدة من التنمية. فتوسعت الرياض بشكل سريع إما نتيجة اندماج القرى المجاورة، أو من خلال توسع طبيعي في مواقع جديدة. فاندمج عدد من القرى في جنوب الرياض وشرقه مثل معكال ومنفوحة وعتيقة. أما بالنسبة لمدينة جدة، فقد اعتمدت بشكل كبير على حركة الحجاج قبل إزالة أسوارها في عام ١٩٤٧م. ولكنها توسعت منذ ذلك الحين باتجاه الشرق والجنوب والشمال. وبالمثل، فقد توسعت مدينة الدمام التي كانت عبارة عن قرية صغيرة إلى عشر أمثالها، وتزايدت أعداد سكانها بسرعة. وبشكل عام، لقد كان التوسع الأفقي والنمو السكاني الذي شهدته المدن في المنطقة الوسطى والشرقية والغربية متزامناً مع إيجاد محاور للتنمية الاقتصادية في المملكة.

وفي هذا الخصوص، يلخص مكي (١٩٨٧م) نتائج دراسته للتوزيع الحجمي للمدن في المملكة بناء على بيانات تعدادي ١٩٦٢م و١٩٧٤م، بالقول بأن نمط التوزيع الحجمي للمراكز المدنية غير متوازن في مختلف أقاليم المملكة بحيث توجد بعض الأحجام

في بعض الأقاليم، في حين لا توجد في أقاليم أخرى. كما يشير إلى أن هناك بعض المدن التي نمت بشكل سريع، وأخرى تراجعت في مراتبها الحجمية. وبشكل عام، يذكر أنه لا يوجد اتجاه حاد نحو التوزيع الأولي ولكن هناك عدم تطابق مع قاعدة الرتبة - الحجم حيث إن المدن المتوسطة عاجزة عن اللحاق بالمدن الكبيرة. وتبتعد المدن الصغيرة كثيراً عن التوزيع المنتظم للرتب.

وفي المجال نفسه، قام العنقري (١٩٨٧م) بدراسة أنماط التوزيع الحجمي للمدن السعودية بناء على بيانات تعداد ١٩٧٤م، حيث قام باختبار فرضين: الأول يقول بأن توزيع المدن في المملكة يتخذ الشكل اللوغاريتمي المنتظم، أي يتبع قاعدة المرتبة - الحجم، والفرض الآخر يقول بأن نمط توزيع المدن داخل كل منطقة من المناطق الرئيسة يتخذ شكل المدينة المسيطرة. وقد توصل العنقري إلى القول بأن النظام الحضري في المملكة بشكل عام يظهر غياباً تاماً لنموذج المدينة المسيطرة، في حين يبدو أن هناك اتجاهاً واضحاً نحو التوزيع اللوغاريتمي المنتظم. أما على مستوى المناطق الرئيسة؛ فيسود التوزيع اللوغاريتمي المنتظم في المنطقة الغربية، بينما تختفي المدن المتوسطة في المنطقة الوسطى ويبرز مفهوم المدينة المسيطرة بشكل واضح.

بالإضافة إلى ذلك، يشير أرباب وإبراهيم (١٩٩٢م) أن النظام الحضري السعودي شهد هيمنة مدن قليلة في ١٩٧٤م بلغ عددها ثلاث مدن هي: الرياض وجدة ومكة المكرمة، يمثل سكانها ٥٠٪ من سكان الحضر. وزاد عدد المدن المهيمنة في عام ١٩٨٧م حيث انضمت كل من المدينة المنورة والدمام والطائف وتجمع الأحساء الحضري. وتقع كل هذه المدن في النطاق الأوسط الذي يمثل محور الاستقطاب في المملكة الذي لا يتجاوز عرضه ٣٠٠ كم، ويضم أهم الوظائف المتمثلة في البترول والعاصمة السياسية والصناعة والمناطق المقدسة. ومن جهة أخرى، تقع معظم المدن القزمية في الأقاليم الهامشية في الشمال والجنوب وفي ظل المدن الكبرى في الوسط. وتحظى المناطق الغربية والوسطى والشرقية بنسب كبيرة نسبياً من سكان الحضر هي: ٤٢٪، و٢٨٪، و١٥٪ على التوالي. وهذا يعني وجود ٨٥٪ من سكان الحضر في هذا المحور الأوسط.

وقد حاول مكي (١٩٩٥م) الربط بين مراحل التحضر ومراحل عمليات النمو الاقتصادي في المملكة باستخدام نموذجي رستو وماجي. وقد استنتج أن المملكة لا تزال تمر بمرحلة نمو سريع وأن المدن لم تصل إلى مرحلة التشبع التي لوحظت في كثير من

الدول المتقدمة. وعلى الرغم من عدم تركيز الدراسة على النمو الحضري أو التوزيع الحجمي بشكل مباشر إلا أنها تعرضت لمؤشر المدن الأربع. وقد أشارت في هذا الخصوص إلى أن مؤشر عدم التوازن الحضري استمر في الزيادة منذ ١٩٥٠م، ومع ذلك تؤكد الدراسة بأن وضع المملكة أفضل من غيرها من الدول العربية والنامية. وتشير -أيضاً- إلى أن هذا المؤشر اتجه إلى الانخفاض في عام ١٩٨٧م. وقد علل هذا الانخفاض بانتشار الطرق المعبدة والزراعية، الأمر الذي يخدم انتشار سكان المدن وسهولة حركتهم بين المراكز الحضرية.

وعلى الرغم من اهتمام الجار الله (١٩٩٦م) بالنظام الحضري في المملكة إلا أنه ركز على فحص صيغة مقترحة لقاعدة المرتبة - الحجم من قبل الحميدي (١٩٩٢م). فقام بتطبيق الصيغة المقترحة ومقارنة نتائجها بالصيغة المعروفة. وتوصل إلى أن الصيغة التقليدية تعمل على تضخيم الأحجام النظرية للمدن ومن ثم لا تعطي نتائج دقيقة. ويشير أيضاً إلى أن هناك سيطرة حضرية واضحة في النظام الحضري السعودي حيث يبتعد عن التوزيع اللوغاريتمي المنتظم بشكل واضح. بالإضافة إلى ذلك، يشير في نتائجه إلى أن هناك اتجاهاً إلى تقليل السيطرة الحضرية في النظام الحضري

بمرور الزمن. وفي الوقت نفسه، يرفض الباحث فرضية البحث القائلة "إن النظام الحضري السعودي [بأكمله] يقترب من توزيع المرتبة الحجم". والجدير بالذكر أن دراسة الجار الله اقتصرت على فحص الصيغة المعدلة لقاعدة المرتبة - الحجم، وانتهت إلى أن الصيغة المقترحة أفضل من الصيغة المعروفة لقاعدة الرتبة- الحجم. كما أنها لم تهتم بسمات النظام الحضري، ومستويات التحضر، والتغيرات التي طرأت على المنظومة الحضرية، أو معدلات النمو السكاني في المدن السعودية.

أما بالنسبة لمواقع المدن ومواضعها، فقد قام مصيلحي (١٩٨٤م) بقياس أهمية مواقع ١٤٧ مدينة سعودية من خلال ما أسماه بمعامل إمكانيات الموقع الذي اعتمد في حسابه على درجة اتصال المدن بشبكات النقل والاتصال، المتمثلة في عدد الطرق الداخلة والخارجة من المدينة، وعدد المطارات والموانى، وعدد المعابر البرية الدولية، بالإضافة إلى مدى توفر الخدمة الهاتفية. وبناء على ذلك تمكن من تصنيف المدن إلى ست مجموعات هي: مدن ذات مواقع مهمة جداً مثل الرياض والدمام والهفوف والجبيل والظهران وبريدة؛ ومدن ذات مواقع مهمة، وهي الطائف، والقطيف ومكة المكرمة، وينبع البحر وبقيق، والخرج وعرعر

وجازان؛ ومدن ذات مواقع لها أهمية نسبية مثل أبها والمدينة المنورة ونجران والباحة والوجه وعنيزة وحفر الباطن وخميس مشيط؛ ومدن مواقعها قليلة الأهمية مثل الجوف والقريات وأملج والليث ورابغ والقنفذة والزلفي؛ ومدن مواقعها قليلة الإمكانات، مثل حائل والخماسين وحوطة سدير والغاط وضرماء ومرات والدرعية والمذنب؛ ومدن مواقعها ضئيلة الإمكانات مثل الأرطاوية وحريملاء وثادق والحائر والرين والعيينة والنويعمة والشماسية.

وقام الفقير (١٤٠٠هـ) بدراسة المدن في المملكة العربية السعودية من حيث نشأتها وتوزيعها وتركيبها الوظيفي وذلك بالاعتماد على بيانات تعداد السكان لعام ١٩٧٤م.

وتناول مكي (١٩٨٨م) في دراسته المدن الصغيرة وصنفها حسب تاريخ نشأتها إلى ما يلي: مدن صغيرة وحديثة توجد في مناطق النشاط الاقتصادي، ومدن قديمة، ومدن قديمة تطورت من أصل قروي وتتنوع فيها النشاطات الزراعية والتجارية، بالإضافة إلى مدن صحراوية تتميز بتنوع النشاطات التجارية والرعوية.

كما اهتم الثمالي (١٩٩٥م) بدراسة الموقع الجغرافي النسبي للمدينة السعودية، موضحاً الوضع الحالي لإمكانات المدن

الموضعية. وبناء على الخصائص الطبيعية للمدن، توصل إلى التصنيف التالي: مدن المناطق المرتفعة مثل الطائف وأبها، مدن الأودية والمنخفضات مثل نجران وبيشة ورنيه والحريق وحوطة بني تميم، ومدن المنخفضات مثل تبوك والخرج والمدينة المنورة، ومدن مناطق التصريف المحجوزة بعقبات تضاريسية مثل الزلفي وشقراء ومرات والمزاحمية، والمدن الساحلية ومنها جدة وينبع وضباء والدمام والجبيل، ومدن الينابيع في الأحساء والقطيف وغيرها، ومدن البترول مثل الخفجي ورأس تنورة وبقيق ,والمدن السياسية والإدارية مثل الرياض.

وتناول الخريف (١٩٩٨م) الأسس المستخدمة في تعريف المدن وتقويمها وذلك من أجل الوصول إلى التعريف المناسب للمدينة السعودية. كما اهتم بالتعرف على خصائص المنظومة الحضرية السعودية ومعدلات نمو المدن السعودية وذلك خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٢م). وأظهرت دراسة الخريف (١٩٩٨م) أن هناك تزايداً كبيراً في نسبة سكان المدن (التحضر) خلال تلك الفترة، إذ ارتفعت من ٤٦٪ إلى ٧٤٪، وارتفعت النسبة في المناطق الإدارية بدرجات متفاوتة. كما توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من زيادة نسبة السكان في المدن الكبرى، إلا أنه ليس هناك هيمنة

حضرية بالمفهوم الشائع في بعض الدول النامية، إذ لم يتبين وجود مدينة واحدة مهيمنة في النظام الحضري السعودي. وانتهت الدراسة إلى التوصية بضرورة تشجيع النمو في المدن الصغيرة والمتوسطة. وتجدر الإشارة إلى دراسة الخريف (١٩٩٨م) تُعد خلفية أساسية تُبنى عليها الدراسة الحالية في كثير من مؤشراتها الإحصائية وذلك باستخدام بيانات تعداد السكان والمساكن الأخير الذي أجري في عام ٢٠٠٤م.

كما اهتم الخليفة (١٩٩٨م) بدراسة الأبعاد الاجتماعية في العملية الحضرية في المجتمع السعودي. وقد استعرض الدراسات التي تناولت نمو المدن وخصائصها من أجل بناء إطار نظري يؤدي إلى فهم المؤثرات الاجتماعية الفاعلة في تشكيل الهياكل العمرانية للمدن السعودية. كما قام بإجراء تحليل كمي وكيفي لخصائص المدن الرئيسة، مركزًا على البناء الاجتماعي والعمراني في مدينة الرياض. وباستخدام التحليل العاملي، انتهى إلى أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي هو العامل المفسر للتباين بين الأحياء السكنية، مما يدل على أن البناء الاجتماعي الحضري لمدينة الرياض على وجه الخصوص والمدن السعودية عموماً متفاعل مع التمايز الاقتصادي للسكان.

ومن جهة أخرى، اهتم الجار الله (١٩٩٩م) بقياس مركزية ستين من المراكز العمرانية في المنطقة الشرقية ومن ثم تصنيفها إلى أربعة مستويات أو مجموعات من المراكز الحضرية وتحديد العلاقات فيما بين تلك المجموعات ونطاق خدماتها.

كما ركز الخضيري (Alkhedheiri, 2002) على أهمية المدن المتوسطة ودورها في التنمية الوطنية الشاملة في ضوء تجارب الدول الأخرى من جهة، وبناء على دراسة حالة منطقتين هما: سدير ووادي الدواسر من جهة أخرى. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى تنمية المدن الثانوية أو المتوسطة، خاصة مع وجود تركز سكاني كبير في عدد محدود من المدن، ووجود تفاوت كبير في التنمية بين مناطق المملكة، وتنامي الشعور لدى بعض المسئولين بأن تنمية المدن المتوسطة مسئولية اجتماعية وسياسية لمعالجة عدم التوازن في التنمية المكانية. وتمخضت الدراسة عن العديد من التوصيات منها توجيه الصناعات إلى منطقة سدير، خاصة تلك التي يمكن أن تستفيد من المصادر الطبيعية المتوافرة، بالإضافة إلى الصناعات المرتبطة بالزراعة والأغذية. واشتملت الدراسة على مقترحات كثيرة لمزيد من البحوث والدراسات من أجل فهم أبعاد التنمية الحضرية في المملكة، ومن ثم رسم السياسات المناسبة لها.

وقام الجخيدب (٢٠٠٢م) بتقدير مدى الاقتران بين أحجام المراكز الحضرية في منطقة القصيم من جهة، وامتدادات أقاليمها الوظيفية من جهة أخرى، وذلك في محاولة لرصد أثر الحجم على الامتداد الوظيفي. وانتهى إلى أن الأقاليم الوظيفية تتقلص أعدادها بالنسبة للوظائف الخاصة، وتكتمل إلى حد ما في الوظائف العامة للمراكز الحضرية، مما يعني أن الحجم قد أدى دوراً في أداء بعض المراكز الحضرية للوظائف الخاصة بصورة أوضح.

وفي دراسة صدرت مؤخراً، قام الزهراني (٢٠٠٦م) بدراسة توزيع المدن السعودية حسب بيانات تعداد السكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ، وذلك باستخدام طرق عديدة مثل تحليل المربعات والارتباط المكاني وصلة الجوار. وهدفت الدراسة إلى اختبار فرضين أساسين، هما: (١) نمط توزع المدن السعودية عشوائياً. (٢) لا يوجد علاقة بين أحجام المدن ومواقعها ومن ثم لا تتجاوز المدن بحسب مستوى أحجامها. ويُشير الباحث أنه من الصعب الفصل بدقة في نمط توزع المدن السعودية وفقاً لبيانات الدراسة وطرق التحليل المستخدمة وذلك لاختلاف النتائج باختلاف الطريقة المستخدمة في التحليل. فقد أظهرت نتائج تحليل المربعات أن نمط توزيع المدن منتشر، في حين أشارت نتائج صلة الجوار إلى أن

النمط متجمع عنقودي. ومن جهة أخرى، أظهرت نتائج تحليل الارتباط المكاني الذاتي نتائج متناقضة أيضاً. ففي حين يشير مؤشر موران إلى وجود نمط عنقودي، فإن نسبة قيري تظهر أن توزع المدن عشوائي.

أما بالنسبة لنمو المدن فتندر الدراسات والبحوث وذلك لندرة البيانات وتناثرها. وفي هذا المجال، قام الحماد (١٩٨٣م) بدراسة وصفية لنمو المدن السعودية مشيراً إلى العديد من العوامل المؤثرة في نمو المدن السعودية وذلك في ضوء الخصوصية التي تتميز بها المدن في هذه البلاد، ومنها العوامل الاقتصادية، والتقاليد وأنماط السكن، وسياسات الدولة المتعلقة بالمشروعات الإسكانية وتوزيع أراضي المنح. وقام عطية (١٩٩٦م) بدراسة نمو نحو عشرين مدينة سعودية خلال الفترة (١٣٩٤- ١٤٠٧هـ)، وتوصل إلى أن خميس مشيط والدمام هما أكثر المدن نمواً، في حين أن الطائف ونجران هما الأقل نمواً من بين المدن التي اشتملت عليها الدراسة. وانتهى إلى أن المدن السعودية قادرة على استيعاب المزيد من السكان، وأن لدى المدن الكبرى على وجه الخصوص قدرة على الاحتفاظ بسكانها بغض النظر عن التباين في معدلات نمو سكانها. كما قام الخريف (١٩٩٨م) بإبراز التباين في معدلات نمو سكان المدن السعودية خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٢م) وتفسير هذا

التباين الجغرافي. وعلى الرغم من ندرة البيانات عن خصائص المدن وسماتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، فقد توصلت الدراسة إلى أن الإمكانات الموقعية للمدينة، والخدمات المتوفرة بها (ممثلة بعدد السكان لكل مركز صحي) هما أكثر المتغيرات تأثيراً في معدلات النمو من بين المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة وذلك باستخدام طريقة تحليل الانحدار المتدرج. فكلما ارتفع مؤشر الإمكانات الموقعية، ازداد معدل نمو سكان المدينة، وكلما انخفض عدد السكان لكل مركز صحي، ازداد معدل النمو.

ويتضح مما سبق أنه على الرغم من أهمية النمو الحضري باعتباره أحدى الركائز الأساسية للتخطيط الحضري والتنمية الشاملة، إلا أن الدراسات في هذا المجال لا تزال محدودة. فالحاجة ماسة إلى المزيد من الدراسات سواء لإبراز معدلات النمو السكاني في المدن، أو معرفة العوامل المؤثرة في نموها وازدهارها. ولكن يبدو أن ندرة البيانات عن سمات المدن السعودية وخصائصها لا تتيح القيام بالدراسات المعمقة، إذ أن ما يتوافر من بيانات عن مدينة معينة لا يتوافر عن المدينة الأخرى. وهذا يعرقل الدراسات الحضرية المقارنة ويضعفها. ولعل هذه الدراسة تسهم - مع غيرها -في سد هذه الفجوة في الدراسات الحضرية في المملكة العربية السعودية.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والأسلوب الكمي التحليلي لإبراز ملامح التغير في التحضر ونمو المدن السعودية، بالإضافة إلى التعرف على سمات النظام الحضري من حيث تركيبه الحجمي ودرجة الهيمنة الحضرية. ويمكن استعراض مصادر البيانات والأساليب المستخدمة في تحليل النتائج فيما يلي:

أولاً- مصادر البيانات :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، أُستخدم العديد من مصادر البيانات وذلك على مستوى كل من المناطق الإدارية والمدن كوحدات أساسية للدراسة (انظر: شكل ١).[١] ومن أبرز مصادر البيانات ما يلي:

(١) تجدر الإشارة إلى أنه طرأ بعض التعديلات في حدود المناطق الإدارية، خاصة منطقة نجران والرياض. فعلى سبيل المثال، أصبحت الخرخير ضمن منطقة نجران بعدما كانت تابعة للمنطقة الشرقية. ولم يتمكن الباحث من الحصول على الخرائط التي تظهر التعديلات الأخيرة في نطاق الإشراف الإداري للمناطق. ولكن هذه التعديلات لا تؤثر - بأي حال من الأحوال - على نتائج الدراسة أو استنتاجاتها النهائية.

١ - بيانات تعدادات السكان والمساكن في المملكة العربية السعودية التي أجريت في الأعوام ١٩٦٢م و ١٩٧٤م و١٩٩٢م و ٢٠٠٤م.

٢ - البيانات التي توفرها الأمم المتحدة عن التحضر على المستوى العالمي وفي كل دولة على حدة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة اعتمدت في تحديدها للمدينة، وتمييزها عما سواها من المراكز العمرانية الريفية على التعريف الإحصائي، وبالتحديد بلوغ عدد السكان في المركز العمراني ٥٠٠٠ نسمة أو أكثر. وبناء عليه، فإن المدن هي المراكز العمرانية أو المسميات السكانية التي يصل عدد سكانها إلى ٥٠٠٠ نسمة أو أكثر، إذ إن هذا الأساس الإحصائي هو الأنسب والأسهل في المملكة العربية السعودية على الرغم من وجود بعض جوانب القصور في هذا المعيار (انظر: الخريف، ١٩٩٨م). ويبدو أن هذا هو المعيار أو الأساس المعتمد من قبل مصلحة الإحصاءات العامة في الوقت الحاضر، وهي الجهة المسئولة عن الإحصاءات في المملكة العربية السعودية.

ثانياً : الأساليب المستخدمة في الدراسة :

للتعرف على خصائص النظام الحضري، فقد استخدم في هذه الدراسة العديد من الأساليب والطرق المعروفة في الدراسات الحضرية بالإضافة إلى معامل الارتباط. ومن أبرز المؤشرات المستخدمة ما يلي (الخريف، ١٩٩٨م):

١- مؤشر الهيمنة أو دليل المدن الأربع (Primacy Index or Four cities Index) :

يُستخدم هذا المؤشر بشكل واسع لمعرفة التناسب بين سكان المدينة الأولى من جهة، وسكان المدن الثلاث التالية لها مجتمعة من جهة أخرى. وتأتي فكرة استخدام هذا المؤشر من منطلق أنه إذا كان توزيع المدن ينطبق تماماً مع قانون القاعدة الرتبة - الحجم، فإن نسبة المدينة الكبرى إلى المدن الثلاث التالية لها، ينبغي أن تكون أقل بقليل من واحد صحيح، وذلك لأن مجموع الكسور (نصف + ثلث + ربع) يكون -في العادة -أكثر من عدد سكان المدينة الأولى بقدر يسير. ويحسب مؤشر الهيمنة (م هـ) بالصيغة التالية:

شكل (١) المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية(*)

(*) لقد حدث تغيرات في حدود منطقتي نجران والشرقية لم يتمكن الباحث من الحصول عليها من الجهات ذات العلاقة.

$$\text{م هـ} = \frac{\text{عدد سكان المدينة الأولى (أو الكبرى)}}{\text{عدد سكان المدينة الثانية + عدد سكان المدينة الثالثة + عدد سكان المدينة الرابعة}}$$

فإذا كانت قيمة دليل الهيمنة أكثر من واحد صحيح؛ دل ذلك على أن عدد السكان في المدينة الأولى يفوق عدد سكان المدن الثلاث التالية لها مجتمعة. وفي هذا دلالة على ضخامة المدينة الأولى وهيمنتها. ويلاحظ أن قيمة هذا المؤشر تتذبذب حول واحد صحيح (١) في الدول المتقدمة، بينما تتذبذب ما بين ٢ و ٣ في معظم الدول النامية، وتدل هذه القيم الأخيرة على هيمنة هائلة للمدينة الأولى.

٢- نسبة الهيمنة أو دليل المدينتين (Primacy Ratio) :

يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى هيمنة المدينة الكبرى مقارنة بالمدينة التالية لها في الحجم. وتحسب نسبة الهيمنة (ن هـ) بقسمة عدد سكان المدينة الكبرى (الأولى) على عدد سكان المدينة الثانية من حيث الحجم. ويمكن القول بوجود هيمنة حضرية عندما تكون قيمة هذا المؤشر أكثر من ٢، أي أن عدد سكان المدينة الأولى يفوق ضعف عدد سكان المدينة الثانية.

٣- قاعدة المرتبة - الحجم (Rank -Size Rule) :

تُعد قاعدة المرتبة - الحجم أحد المفاهيم النظرية المعروفة في الدراسات الحضرية. وبناء على الرتبة الحجم السكاني للمدن، يمكن حساب مؤشرات عديدة مثل مؤشر توزيع المدن (Index of City Distribution) أو مؤشر تركز المدن (City Population Concentration) (انظر: El-Attar, 1994; Arriaga, 1994; Poon et al., 2004)[١].

٤- نسبة تركز المدن (City Concentration Ratio, CCR) :

تُعد نسبة تركز المدن من المقاييس المستخدمة لدراسة النظام الحضري للتعرف على مدى تركز السكان في المدن الكبرى. وتحسب هذه النسبة كما يلي (Arriaga, 1994):

نسبة تركز المدن = [(ن - ١) ÷ ن] [٢ × مجـ (ر - ١) × س$_{ر}$)] ÷ [ن × مجـ س]

حيث إن: ن = عدد المدن، ر= رتبة المدينة (١ يمثل رتبة أكبر مدينة)، س$_{ر}$ = عدد سكان المدينة التي رتبتها ر، مجـ س =

(١) للمزيد عن قاعدة المرتبة - الحجم، انظر: جمال حمدان (١٩٧٧م)، والخريف (١٩٩٨م) والجار الله (٢٠٠٠م) وغيرهم.

مجموع سكان المدن المدروسة. وكلما ارتفعت قيمة النسبة أو قيمة المؤشر، دل ذلك على ارتفاع تركز السكان في المدن الكبرى.

٥- مؤشر سرعة التحضر (Eldridge)

يحسب مؤشر سرعة التحضر باستخدام الصيغة التالية (الشلقاني، د. ت، Ohadike and Tesfaghiorghis, 1975: 95):

$$\text{مؤشر سرعة التركز} = \frac{\text{س١ - س٠}}{\text{١٠٠ - س}}$$

حيث إن:

س٠ = نسبة سكان المدن في الدولة أو المنطقة الإدارية في فترة سابقة (مثال تعداد ١٩٧٤م).

س١ = نسبة سكان المدن في الدولة أو المنطقة الإدارية في فترة لاحقة (مثال تعداد ١٩٩٢م).

٦- معدل نمو السكان السنوي في المدن (Growth Rate):

يقصد بمعدل النمو السكاني ذلك المعدل السنوي الذي يزيد به السكان (أو ينقصون) في مدينة معينة نتيجة للزيادة الطبيعية

وصافي الهجرة. ويحسب بطرق متعددة تختلف حسب طبيعة البيانات المتوافرة. وفي هذه الدراسة استخدمت الصيغة الخاصة بالنمو الأسي المعروفة والمستخرجة من المتتالية الأسية المستخدمة في إسقاطات السكان، وهي على النحو التالي (انظر: الخريف، ١٤٢٣هـ):

$$\text{معدل النمو السنوي} = \frac{1}{n} \text{ لو } \left(\frac{س_2}{س_1} \right)$$

حيث إن:

س١ = عدد سكان المدينة حسب التعداد الأول (أو في الفترة الأولى).

س٢ = عدد سكان المدينة حسب التعداد الثاني (أو في الفترة اللاحقة).

ن = طول الفترة الفاصلة بين التعدادين بالسنوات، وتصل الفترة الفاصلة بين تعداد ١٩٧٤م و١٩٩٢م نحو ١٨ سنة تقريباً، في حين أن الفترة بين تعداد ١٩٩٢م وتعداد ٢٠٠٤م هي ١٢ سنة تقريباً.

لو = اللوغاريتم الطبيعي الذي يأخذ الرمز (ln) في برامج الحاسب والآلات الحاسبة.

مثال: إذا كان عدد سكان مدينة الرياض في عام ١٩٩٢م يصل إلى (٢٧٧٦٠٩٦) نسمة، وفي عام ٢٠٠٤م إلى (٤٠٨٧١٥٢) نسمة، فيمكن حساب معدل النمو السنوي على النحو التالي:

$$\text{معدل النمو السنوي} = \frac{1}{12} \text{ لو } \left(\frac{4087152}{2776096} \right) = 3,22\٪$$

الفصل الرابع

تطور التحضر في المملكة العربية السعودية

وملامح تغيراته

أولاً : تطور التحضر في المملكة :

لقد كان أغلب سكان المملكة، عند توحيدها على يد الملك عبد العزيز – يرحمه الله – يعيشون خارج المدن، إما في البادية أو في ?القرى المتناثرة في بطون الأودية أو في سفوح الجبال. ولكن ما لبثت معدلات التحضر أن ارتفعت سنة تلو الأخرى، مع تزايد وتيرة التنمية واستتباب الأمن خلال العقود الماضية. ويمكن القول بأن النمو الحضري في المملكة مر بثلاث مراحل متتالية (انظر: الحماد، ١٩٩٨م؛ السرياني، ١٤١٢هـ)، هي:

(١) **مرحلة ما قبل النفط**: تشمل هذه المرحلة فترة توحيد المملكة على يد الملك عبد العزيز – رحمه الله – وما قبلها. وكان معظم السكان يعيشون في البادية أو القرى المتناثرة في بطون الأودية والواحات. واتسمت هذه المرحلة بصغر أحجام المدن، وإحاطة معظمها بأسوار منيعة، وبناء معظم مساكنها بالطين أو

بالطين والحجر. وتركز معظم المدن في هذه الفترة في منطقة الحجاز، إذ تقع كل من مكة وجدة والمدينة والطائف وينبع. وفي منطقة الرياض، فباستثناء مدينة الرياض لا يوجد سوى قرى وبلدات متناثرة مثل الخرج وحوطة بني تميم وليلى وشقراء والمجمعة والدوادمي. وتحتوي واحة الأحساء على مدينتي الهفوف والمبرز إلى جانب بعض القرى المحيطة بهما. وفي حائل لا توجد سوى مدينة حائل وبعض القرى الصغيرة جداً. أما بالنسبة للشمال، فلا يوجد مدن في ذلك الوقت، سوى بعض القرى التي تخدم البادية والمناطق الزراعية المحيطة بها مثل سكاكا وتبوك والنبك وعرعر وطريف وغيرها. وفي الجنوب لا توجد سوى مدينة صبيا وبعض القرى مثل جازان وأبوعريش. أما في عسير، فيكاد ينحصر العمران في بلدة أبها وبعض القرى التابعة لها مثل خميس مشيط وظهران الجنوب ونجران وغيرها من القرى الصغيرة جداً والمزارع.

وشهدت هذه المرحلة ظهور أول برنامج حضري استيطاني تمثل في توطين البادية فيما سُمي "بالهجر" وذلك على يد -المغفور له - الملك عبد العزيز. وأدى ذلك إلى تشجيع البدو الرحل على الاستقرار في الهجر أو المراكز العمرانية الأخرى كالقرى والمدن القائمة آنذاك وذلك للعمل على تحسين أوضاع البدو وزيادة دخولهم. ووصل عدد

الهجر إلى مائتي هجرة حسبما تشير إليه بعض المصادر (الحماد، ١٩٩٨م؛ (Al-Ankari and El-Bushra, 1989)[١].

(٢) مرحلة ما قبل خطط التنمية (١٩٤٠ - ١٩٧٠م): خلال هذه المرحلة بدأ إنتاج النفط بكميات تجارية، وانعكس ذلك على نمو المدن، وظهور مشاريع كبيرة لتوطين البادية مثل مشروع حرض وغيره. وواكب نمو المدن الكبيرة، ظهور المستوطنات العشوائية داخل نطاق المدن وعلى أطرافها. وبدأت العمالة من الخارج تتدفق للمشاركة في المشروعات التنموية التي بدأت مع زيادة عائدات النفط. وفي هذه المرحلة توسع بعض المدن خارج أسوارها القديمة ودخلت إليها مواد بناء جديدة مثل الاسمنت والحديد بدلاً من الطين والحجارة. وبرزت في المشهد الحضري أنماط جديدة للعمارة تتمثل في الفلل والعمارات المرتفعة. وإلى جانب ذلك، بدأت المدن الجديدة في الظهور مثل الظهران ورأس تنورة لاستيعاب عمال البترول، وتحولت الدمام التي كانت قرية صغيرة لصيد الأسماك آنذاك إلى مدينة صغيرة ناشئة. . وارتفعت نسبة التحضر نتيجة الهجرة إلى المدن من البادية والأرياف وتدفق العمالة من

(١) للمزيد عن توطين البادية في الهجر، انظر: الشامخ (١٩٨١م)، و العنقري (١٩٩٠م)، والقعيب (١٤٢١هـ).

خارج المملكة بأعداد محدودة في البداية ثم ما لبثت أن تزايدت وكثرت أعدادها عاماً تلو الآخر.

(٣) مرحلة خطط التنمية (١٩٧٠م إلى الوقت الحاضر):
شهدت هذه الفترة ظهور خطط التنمية الخمسية، وإعداد المخططات الحضرية للمدن الكبيرة، إذ ركزت الخطة الخمسية الأولى (١٩٧٠-١٩٧٥م) على إنشاء البنية الأساسية، وتحسين الخدمات والمرافق العامة. واستفادت المدن الكبرى خلال فترة هذه الخطة بشكل ملحوظ. واستمر النمو الحضري بمعدلات سريعة، كما سيتضح فيما بعد. وشهد النظام الحضري توسعاً من حيث عدد المدن، ونمواً مضطرداً في أحجامها، مما أدى إلى ارتفاع التحضر خلال العقود القليلة الماضية إلى مستويات مرتفعة تضاهي بعض الدول المتقدمة. وباختصار، تُعد هذه المرحلة فترة ازدهار للمدن غير مسبوقة من حيث المخططات الحضرية والتوسع الأفقي والرأسي وتوفير الخدمات والمرافق العامة وذلك نتيجة إنشاء وأمانات المدن والبلديات التي اهتمت بالمدن والمرافق العامة بها. ويركز الجزء التالي على مستويات التحضر على المستوى الوطنى والمناطق الإدارية خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٤م).

ثانياً : مستويات التحضر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٤م) :

لقد شهدت نسبة التحضر (أي نسبة سكان المدن) تزايداً مضطرداً خلال العقود الماضية (شكل ٢). فخلال الفترة (١٣٩٤-١٤٢٥هـ)، ارتفع التحضر في المملكة بمعدل نمو سنوي يصل إلى أكثر من ٥٪ . وكنتيجة لهذا النمو السريع، وصلت نسبة التحضر في المملكة إلى نحو ٨١٪ في عام ١٤٢٥هـ. وهذا لا يفوق معدل التحضر على مستوى العالم فقط، أو على مستوى الدول النامية؛ بل يضاهي نسب التحضر على مستوى الدول المتقدمة[١]. ولا شك في أن ذلك يعود إلى تدفق المهاجرين من الريف إلى المدن بالإضافة إلى استقدام القوى العاملة من خارج المملكة، إذ تتجه معظم تيارات الهجرة الداخلية والخارجية - في الغالب - إلى المدن الكبرى.

(١) تشير إحصاءات الأمم المتحدة إلى أن نسبة التحضر في العالم تصل إلى ٤٩٪ وتنخفض إلى ٤٣٪ في الدول النامية، في حين ترتفع إلى نحو ٧٥٪ على مستوى الدول المتقدمة (انظر: UN, 2006).

شكل (٢) تغير نسب التحضر في المملكة خلال الفترة (١٩٣٢-٢٠٠٤م

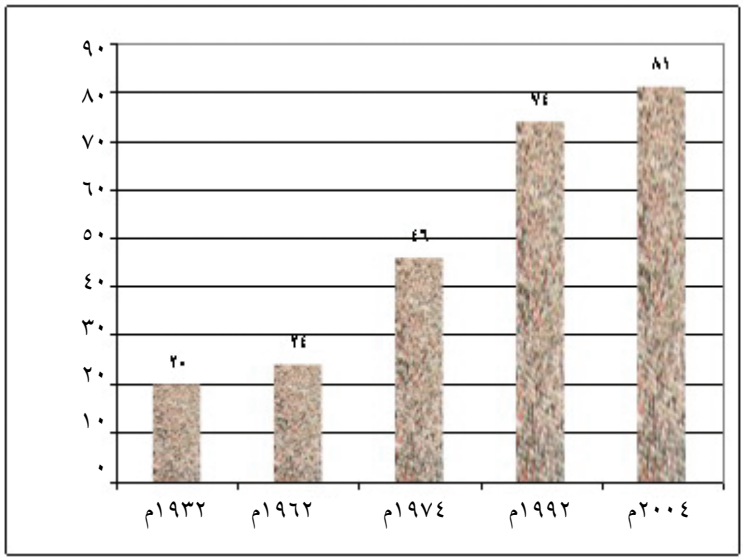

المصدر: جمعت البيانات من مصادر متعددة من أبرزها بيانات التعداد السكانية

وتتفاوت نسب التحضر بين المناطق الإدارية بشكل ملحوظ في عام ١٤٢٥هـ (شكل ٣ وجدول ١). ففي حين ترتفع إلى أكثر من ٩٠٪ في كل من الشرقية والرياض، وإلى أكثر من ٨٠٪ في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة وتبوك والحدود الشمالية والجوف، فإنها تنخفض إلى أقل من ٤٠٪ في جازان، وإلى أقل من ٥٠٪ في الباحة، ولا تتجاوز ٥٠٪ بكثير في منطقة عسير.

شكل (٣) مستويات التحضر في المناطق الإدارية في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)

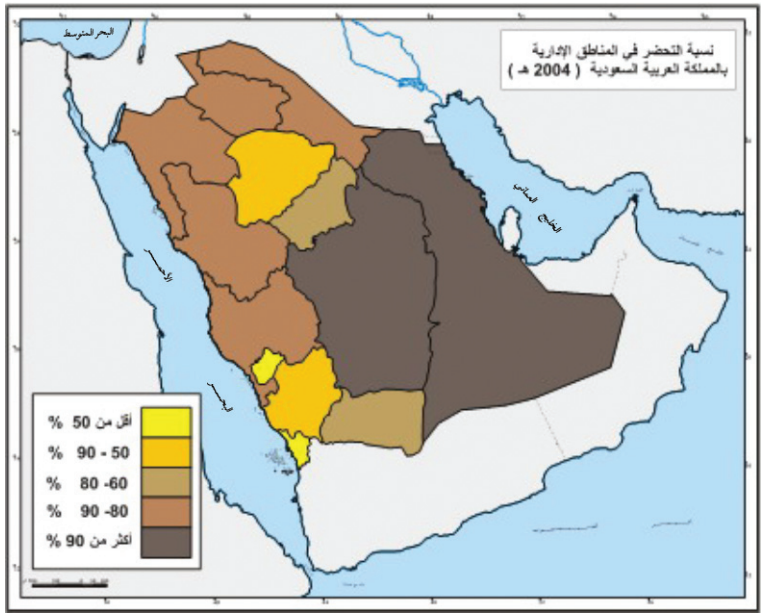

المصدر: اعتمد إعداد الشكل على بيانات تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٤م.

وقد شهدت المملكة ومناطقها الإدارية ارتفاعًا مضطردًا في نسب التحضر خلال العقود الماضية (جدول ١). فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة التحضر في منطقة الحدود الشمالية من ٢٩٪ فقط في عام ١٣٩٤هـ إلى ٧٧٪ في عام ١٤١٣هـ ثم إلى

حوالي٨٧٪ في عام ١٤٢٥هـ، أي بزيادة تصل إلى ٢٠٠٪ خلال الفترة (١٣٩٤-١٤٢٥هـ).

جدول (١) التغير في نسب التحضر في المناطق الإدارية

خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٤م)

المنطقة الإدارية	نسب التحضر			نسبة التغير		مؤشر إلدريج
	١٣٩٤هـ (١٩٧٤م)	١٤١٣هـ (١٩٩٢م)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)	١٣٩٤- ١٤١٣	١٤١٣- ١٤٢٥	١٤١٣- ١٤٢٥
الرياض	٥٨,٩	٨٧,٦	٩٠,٥	٤٨,٩	٣,٣	٧٦,٩
مكة المكرمة	٦٤,٩	٨٣,٢	٨٧,٦	٢٨,٢	٥,٣	٦٤,٦
المدينة المنورة	٤٢,٥	٧٤,٤	٨١,٣	٧٥,٢	٩,٣	٦٧,٥
القصيم	٣٧,٩	٦٢,١	٧١,٧	٦٣,٩	١٥,٦	٥٤,٥
المنطقة الشرقية	٦٧,٠	٨٨,٨	٩٣,٢	٣٢,٤	٥,٠	٧٩,٥
عسير	١٣,٦	٣٦,٦	٥٢,٥	١٦٨,٦	٤٣,٣	٤٥,٠
تبوك	٤٤,٤	٨١,٨	٨٥,٠	٨٤,١	٣,٩	٧٣,٠
حائل	١٥,٦	٤٥,٠	٥٥,٣	١٨٧,٨	٢٢,٨	٤٧,٠
الحدود الشمالية	٢٩,٢	٧٧,١	٨٦,٧	١٦٤,٣	١٢,٤	٨١,٢
جازان	١٧,٦	٢٦,٣	٣٤,٠	٤٩,٣	٢٩,٧	٢٠,٠
نجران	٣٣,٤	٤٦,٥	٧٩,١	٣٩,١	٧٠,٣	٧٨,٧
الباحة	٢,٧	١٤,٣	٤٦,٩	٤٢٢,٧	٢٢٨,٧	٤٥,٤
الجوف	٣٣,١	٧٨,١	٨٣,٧	١٣٥,٩	٧,٢	٧٥,٧
المملكة	٤٦,٩	٧٣,٨	٨٠,٨	٦٠,٥	٩,٥	٦٤,٥

المصدر: اعتمد إعداد الجدول على بيانات تعدادات السكان والمساكن للأعوام ١٣٩٤هـ، ١٤١٣هـ، ١٤٢٥هـ.

ومن اللافت للنظر أن منطقتي الرياض ومكة المكرمة تستحوذان على أكثر من نصف سكان الحضر في المملكة في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، وأن أكثر من ثلثي سكان المدن في المملكة يقطنون في ثلاث مناطق فقط هي: الرياض، ومكة المكرمة، والشرقية. وهذا ليس بمستغرب إذا علمنا أن هذه المناطق الثلاث تستحوذ على أكثر من ثلثي سكان المملكة (حوالي ٦٥٪) وتحتوي على معظم مدنها الرئيسة.

ويعود ارتفاع التحضر في بعض المناطق إلى نسب تفوق المستوى العام على مستوى المملكة البالغ (٨١٪) إلى النمو والازدهار الذي شهدته هذه المناطق في المجالات التجارية والصناعية، إلى جانب المشروعات التنموية الضخمة التي حظيت بها. ويُعزى التحول الحضري في كل من الجوف والحدود الشمالية إلى العوامل المذكورة آنفاً إلى جانب ما شهدته تلك المنطقتين من حركة توطن للبدو الرحل الذين كانوا يمثلون نسباً كبيرة نسبيًا في هذه المناطق. فقد استقر معظم أبناء البادية في المدن، وذلك لميلهم إلى الوظائف غير الزراعية، وعدم وجود أعداد كبيرة من القرى الصغيرة والمزارع التقليدية كما هو موجود في المناطق الأخرى. أما منطقة تبوك فلعل وضعها الخاص المرتبط بكونها تحتوي على

قاعدة عسكرية مهمة يُفسر التغير الكبير في نسبة سكان المدن نتيجة توظيف الشباب من مناطق المملكة المختلفة في الأجهزة العسكرية، إلى جانب النشاطات التنموية التي تحظى بها كغيرها من مناطق المملكة.

وعلى الرغم من التغير الكبير في نسب الحضر في بعض المناطق، فإن مستوى التحضر بقي منخفضًا نسبيًا في مجموعة أخرى من المناطق الإدارية. فقد ارتفعت نسب سكان المدن في كل من الباحة وعسير وجازان وحائل، من حوالي ٣٪، و١٤٪، و١٨٪، و١٦٪ في عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) إلى ١٤٪ و٣٧٪، و٢٦٪، و٤٥٪ في عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢م) ثم إلى نحو ٤٧٪ و٥٣٪ و٣٤٪ و٥٥٪ في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) على التوالي (الجدول ٢ الشكل ٤). ويلاحظ انخفاض نسب سكان الحضر في هذه المناطق مقارنة بالمناطق الأخرى سواء كان في عام ١٩٧٤م أو حتى في عام ١٩٩٢م. ويُفسر انخفاض نسبة سكان المدن في هذه المجموعة من المناطق الإدارية إلى تأثرها بالهجرة الداخلية المغادرة إلى المدن الرئيسة في المناطق الإدارية الكبرى، كالرياض وجدة والدمام من جهة، وكون معظمها مناطق زراعية تقليدية يحتل النشاط الزراعي الجزء الأكبر من النشاطات الاقتصادية بها،

إلى جانب قلة عدد المراكز الحضرية الكبيرة في بعض هذه المناطق (حائل والباحة). ومن اللافت للنظر أن وجود عدد كبير نسبيّاً من المراكز الحضرية (٢٣ مدينة) بمنطقة جازان لم يؤد إلى رفع نسبة التحضر، كما هو الحال بالنسبة لبعض المناطق الإدارية.

أما منطقتا القصيم ونجران فجاءتا في موقع وسط بين المجموعتين، إذ ارتفعت نسبة سكان المدن في القصيم من ٣٨٪ إلى ٦٢٪ ثم إلى ٧٢٪. وقفزت نسبة سكان المدن في منطقة نجران إلى ٧٩٪ حسب بيانات التعداد الأخير (١٤٢٥هـ) بشكل لافت للنظر، إذ كانت لا تتجاوز٣٣٪ في عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) و٤٦٪ في عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢م). ويعود ذلك إلى النمو السريع الذي شهدته مدينة نجران نتيجة الهجرة من المناطق الريفية واستقرار البادية فيها، بالإضافة إلى نزوح بعض السكان إليها من المناطق الحدودية بعد تسوية المسائل الحدودية وإبرام اتفاقية الحدود مع اليمن.

شكل (٤) تطور نسب التحضر في المناطق الإدارية خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٤م)

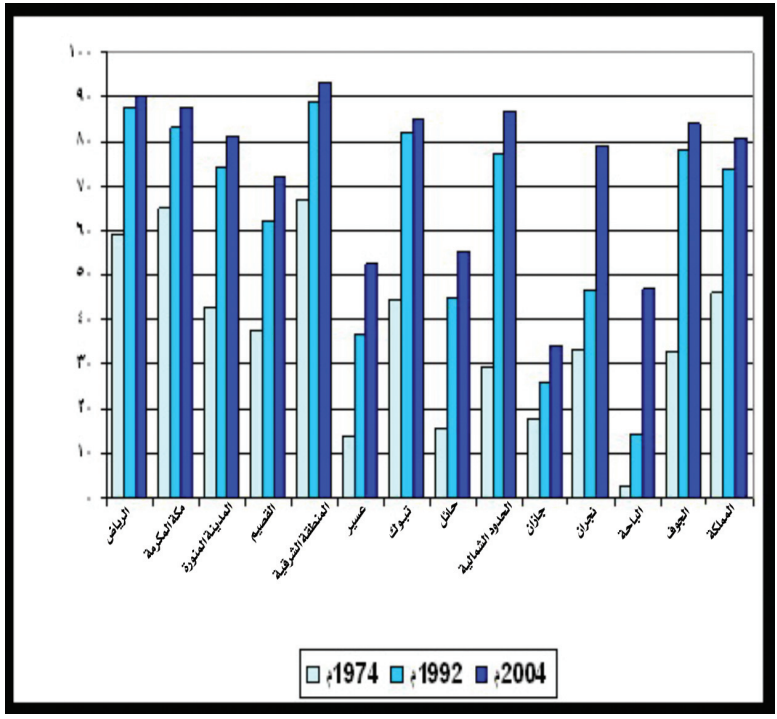

المصدر: اعتمد إعداد الشكل على بيانات تعداد السكان والمساكن للأعوام ١٩٧٤م، و١٩٩٢م، و٢٠٠٤م.

وباختصار شديد، يمكن تصنيف المناطق الإدارية حسب مستويات التحضر بها إلى الفئات التالية:

(١) مناطق ذات مستويات حضرية مرتفعة جداً تتجاوز ٩٠٪، وهي: الرياض والشرقية.

(٢) مناطق ذات مستويات مرتفعة تتراوح بين (٨٠-٨٩٪) وهي: مكة المكرمة، والمدينة المنورة والحدود الشمالية وتبوك والجوف.

(٣) مناطق ذات مستويات متوسطة تتراوح بين (٦٠-٧٩٪) وهي نجران والقصيم.

(٤) مناطق ذات مستويات منخفضة (٥٠-٥٩٪) وهي حائل وعسير.

(٥) مناطق ذات مستويات متدنية (أقل من ٥٠٪) وهي جازان والباحة.

سرعة التحضر :

على الرغم من ارتفاع نسبة التغير في مستوى التحضر للفترتين (١٣٩٤-١٤١٣هـ) و(١٤١٣-١٤٢٥هـ) في بعض المناطق مثل الباحة وعسير وحائل، إلا أن هذه النسبة لا تعطي صورة دقيقة عن سرعة التحضر، مما يتطلب استخدام مؤشر إلدريج (Eldridge) لإعطاء صورة أكثر واقعية عن سرعة التحضر خلال الفترة (١٣٩٤-١٤٢٥هـ). وبناء عليه، فقد تبين أن منطقة

الحدود الشمالية هي أسرع المناطق تحضراً. وتليها المنطقة الشرقية ثم الرياض فالجوف وتبوك. وعلى العكس من ذلك، يُلاحظ أن قيم مؤشر سرعة التحضر في جازان والباحة وعسير ونجران منخفضة، مما يدل على أنها أبطأ المناطق في سعيها نحو التحضر.

وبوجه عام، حظيت بعض المناطق الإدارية بنصيب الأسد من سكان المدن نتيجة وجود مدن كبيرة تتمتع بجاذبية كبيرة تستقطب إليها المهاجرين من القرى والمدن الصغيرة، في حين لم تستأثر المناطق الأخرى بنصيب كبير من سكان المدن نتيجة انخفاض الجذب النسبي لمدنها وذلك لعدم وجود نشاطات اقتصادية كبيرة تستقطب المهاجرين وكون بعضها مناطق زراعية تقليدية. ويتبين من الشكل (٥) أن المناطق الإدارية الرئيسة الثلاث (الرياض ومكة المكرمة والشرقية) تستحوذ على معظم سكان الحضر بما يتناسب مع حجمها السكاني الكبير مقارنة بالمناطق الإدارية الأخرى، إذ يصل نصيب هذه المناطق الثلاث إلى حوالي ٦٥٪ من إجمالي سكان المدن في المملكة. ومن جهة أخرى، لا يوجد تناسب بين الحجم النسبي للسكان في كل من عسير وجازان من جهة، ونصيبهما من سكان الحضر من جهة أخرى، مما يعكس انخفاض نسبة التحضر بهما، كما ذُكر آنفاً.

شكل (٥) نسبة سكان المدن في المنطقة الإدارية إلى إجمالي سكان المدن في المملكة في عام ٢٠٠٤م

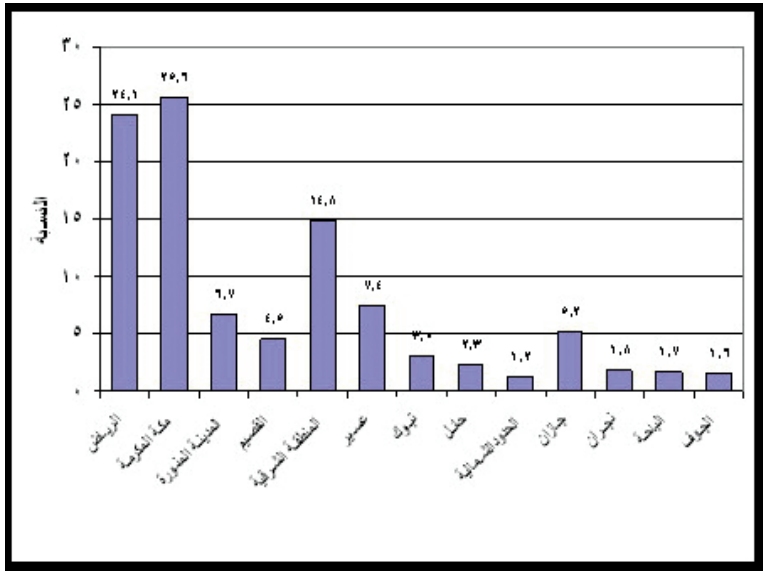

المصدر: اعتمد إعداد الشكل على النتائج الأولية لتعداد السكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

ثالثاً التركيب الحجمي (أعداد المدن وأحجامها) :

لقد شهدت المملكة تحولاً حضرياً هائلاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين الميلاديين، تم إبراز ملامحه في الجزء السابق. فبعد أن كان عدد المدن محدوداً جداً عند توحيد المملكة على يد المغفور له الملك عبد العزيز، ما لبثت أن تزايدت أعدادها، ونمت أحجامها، وتوسعت مساحاتها ويتضح ذلك جليّاً خلال العقود الثلاثة (١٩٧٤ - ٢٠٠٤م)، فبينما لم يكن هناك سوى ٥٨ مدينة فقط يصل عدد سكان كل منها إلى ٥٠٠٠ نسمة أو أكثر في عام ١٩٧٤م، تضاعف هذا العدد ثلاث مرات تقريباً، حيث وصل إلى ١٧٧ مدينة في عام ١٩٩٢م، ثم قفز إلى ٢١٢ مدينة في عام ٢٠٠٤م (انظر الجدول ٢). كما تضاعفت أعداد سكان المدن من ٣١٥١٤١٢ نسمة في عام ١٩٧٤م إلى ١٢٥١٠٧٥٥ نسمة في عام ١٩٩٢م، وذلك بزيادة تصل إلى ٤٠٠٪ تقريباً، ثم قفزت أعدادهم لتصل إلى ١٨٣٢٩٠٥٠ في عام ٢٠٠٤م، بزيادة تصل إلى نحو ٤٧٪ عما كانت عليه في عام ١٩٩٢م.

وعلى الرغم من تزايد أعداد المدن في المملكة خلال العقود الثلاثة الماضية، فإن متوسط حجم المدينة أخذ اتجاهًا متزايداً.

فارتفع من نحو (٥٤٣٣٥) نسمة في عام ١٩٧٤م إلى (٧٠٦٨٢) نسمة في عام ١٩٩٢م، ثم إلى (٨٦٤٥٨) نسمة في عام ٢٠٠٤م. ويعود ذلك إلى نمو سكان المدن الكبيرة بمعدلات مرتفعة نسبيًا، كما سيتضح فيما بعد.

أما بالنسبة لتوزع المدن على المناطق الإدارية، فيتبين أن هناك تركزاً واضحاً للمدن بشكل عام والكبرى منها بشكل خاص في محور شرقي - غربي، يمتد من الشرقية إلى منطقتي مكة والمدينة مروراً بالرياض (شكل ٦). على أي حال، تشير بيانات تعداد السكان لعام ١٤٢٥هـ إلى تفاوت كبير بين المناطق الإدارية في أعداد المدن بها. ففي حين يرتفع عدد المدن في الشرقية إلى ٥٧ مدينة، ويصل في الرياض إلى ٣٦ مدينة وفي جازان ومكة المكرمة إلى ٢٣ مدينة لكل منهما، فإن عدد المدن في كل من حائل والحدود الشمالية ونجران لا يتجاوز خمس مدن فقط (جدول ٢).

جدول (٢) عدد المدن ونسبة التحضر في المناطق الإدارية خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٤م)

المنطقة الإدارية	١٣٩٤هـ (١٩٧٤م)		١٤١٣هـ (١٩٩٢م)		١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)	
	عدد المدن	نسبة الحضر	عدد المدن	نسبة الحضر	عدد المدن	نسبة الحضر
الرياض	٨	٥٨,٨٥	٣٢	٨٧,٦٢	٣٦	٩٠,٥
مكة المكرمة	٦	٦٤,٩	١٩	٨٣,١٨	٢٣	٨٧,٦
المدينة المنورة	٤	٤٢,٤٨	٩	٧٤,٤٣	١٠	٨١,٣
القصيم	٥	٣٧,٨٧	٨	٦٢,٠٦	١٤	٧١,٧
المنطقة الشرقية	١٤	٦٧,٠٤	٥١	٨٨,٧٧	٥٧	٩٣,٢
عسير	٣	١٣,٦٤	١٤	٣٦,٦٤	١٦	٥٢,٥
تبوك	٣	٤٤,٤٢	٧	٨١,٧٦	٨	٨٥,٠
حائل	١	١٥,٦٤	٢	٤٥,٠١	٤	٥٥,٣
الحدود الشمالية	٣	٢٩,١٨	٤	٧٧,١٣	٤	٨٦,٧
جازان	٥	١٧,٥٨	١٥	٢٦,٢٥	٢٣	٣٤,٠
نجران	٢	٣٣,٤١	٤	٤٦,٤٦	٥	٧٩,١
الباحة	١	٢,٧٣	٥	١٤,٢٧	٦	٤٦,٩
الجوف	٣	٣٣,١١	٧	٧٨,٠٩	٦	٨٣,٧
إجمالي المملكة	٥٨	٤٦,٠	١٧٧	٧٣,٨١	٢١٢	٨٠,٨

المصدر: اعتمد إعداد الجدول على بيانات تعداد السكان والمساكن في الأعوام ١٣٩٤هـ و١٤١٣هـ و١٤٢٥هـ.

شكل (٦) توزع المدن السعودية حسب الحجم السكاني في عام ٢٠٠٤م

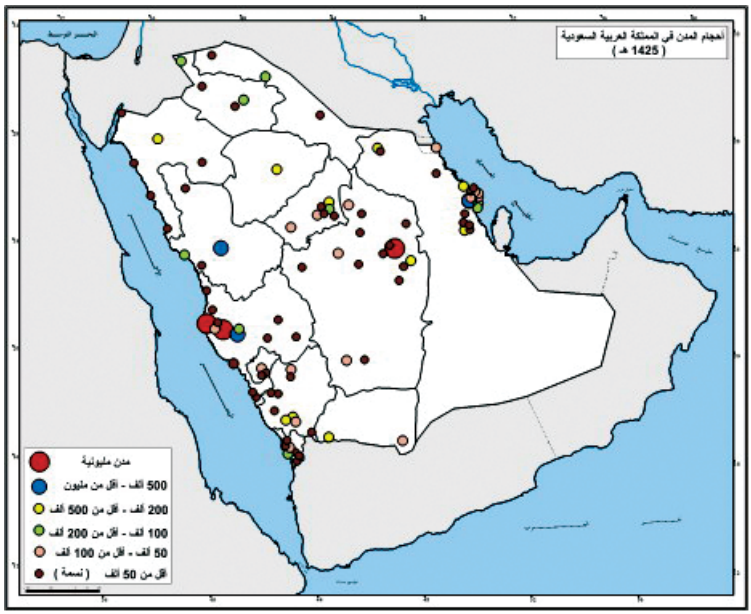

المصدر: اعتمد إعداد الشكل على بيانات تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٤م.

ويُعزى هذا التفاوت الكبير في أعداد المدن إلى اختلاف أنماط العمران في المناطق الإدارية التي تتأثر بالعوامل الطبيعية المتمثلة في الموقع ووفرة المياه والإمكانات الطبيعية الأخرى من جهة، والعوامل البشرية المتعلقة بتاريخ الاستيطان وأنماطه، والنشاطات الاقتصادية السائدة، والمشروعات التنموية من جهة أخرى. فمن جانب تقل

أعداد القرى في شمال المملكة بسبب الخصائص الجغرافية المتمثلة في ندرة الأمطار، وقلة الأراضي الزراعية، وكذلك كون معظم السكان في هذه المناطق كانوا من البدو الرحل الذين استقر معظمهم خلال العقود القليلة الماضية. ومن جانب آخر، تتميز بعض المناطق مثل الشرقية بكثرة القرى والمدن الصغيرة بسبب انتشار الواحات الزراعية، وتوفر المياه، ومن ثم نشوء عدد من المدن الصغيرة نتيجة النمو السكاني والنهضة العمرانية التي واكبت استخراج البترول وتصديره. وعلى الرغم من كثرة أعداد القرى في منطقتي جازان وعسير إلا أن عدد المدن بهما قليل، وذلك لصغر حجم القرى وتناثرها من جهة، وانخفاض معدلات النمو السكاني بها نتيجة تأثير الهجرة المغادرة من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تفاوتًا كبيرًا في متوسط حجم المدينة بين المناطق (جدول ٣). ففي حين يرتفع إلى نحو (٢٢١) ألف نسمة في مكة المكرمة، وإلى نحو (١٣٧) ألف في الرياض، وإلى نحو (١٢٣) ألف في المدينة المنورة، فإن متوسط عدد سكان المدينة ينخفض بشكل ملحوظ في جازان الباحة. ويتراوح ما بين ٥٠-٧٥ ألفًا في معظم المناطق الإدارية.

جدول (٣) متوسط الحجم السكاني للمدينة في المناطق الإدارية لعام ٢٠٠٤م

المنطقة الإدارية	متوسط حجم المدينة	المنطقة الإدارية	متوسط حجم المدينة
الرياض	١٣٧١٠٤	حائل	٧٢٨١٧
مكة المكرمة	٢٢٠٧٧٣	الحدود الشمالية	٦٠٥٤٢
المدينة المنورة	١٢٢٩٥٨	جازان	١٧٥٥٥
القصيم	٥٢٠٩٧	نجران	٦٦٣٩٣
المنطقة الشرقية	٥٤٩٦٧	الباحة	٢٩٥٣١
عسير	٥٥٤١٣	الجوف	٥٠٤٨٢
تبوك	٧٣٤٥٠	المملكة	٨٦٥٤٥٨

المصدر: اعتمد إعداد الجدول على البيانات الأولية لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٤م.

ولم يقتصر التغير في أعداد المدن وازدياد سكانها على فئة معينة من المدن؛ بل شمل جميع فئاتها الحجمية مع تباين ملحوظ فيما بينها (الجدول ٤)[١]. فبالنظر إلى الجدول (٤) يتبين ازدياد

(١) جدير بالذكر أن بيانات تعداد ١٩٧٤م المنشورة عن المدن والمسميات السكانية اقتصرت على مراكز الإمارات أو الإمارات الفرعية. وقد تم نشر عدد السكان في بعض هذه المسميات مضافاً إليها عدد السكان في المسميات التابعة لها، مما أحدث لبساً لدى بعض الباحثين. لذلك، ربما يكون هناك بعض المسميات التي يصل عدد سكانها إلى ٥٠٠٠ نسمة ولكنها لم تذكر في نشرات نتائج التعداد المذكور (انظر: الخريف (١٩٩٨م).

أعداد المدن في الفئات الحجمية كافة. فقد شهدت أعداد المدن الصغيرة التي يتراوح عدد سكانها بين ٥ إلى ٩ آلاف نسمة طفرة ليس لها مثيل في الفئات الحجمية الأخرى للمدن، ولكن لم يواكب ذلك زيادة في نصيبها من سكان الحضر. ففي حين كان هناك ٢٠ مدينة فقط يتراوح عدد سكانها بين خمسة آلاف وعشرة آلاف نسمة في عام ١٩٧٤م، فقد قفز عدد المدن في هذه الفئة إلى ٧٣ مدينة في عام ١٩٩٢م، ثم ازداد إلى ٨١ مدينة في عام ٢٠٠٤م. وتزايدت أعداد سكان المدن في هذه الفئة تزايداً كبيراً جداً من ١٢٩٧٣٥ إلى ٤٨٣٠٥٧ نسمة خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٢م)، ولكن لم يتزايد بالمعدلات نفسها خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٤م)، إذ بلغ ٥٥٦٤٩١ نسمة فقط. وانخفضت نسبة سكانها إلى إجمالي سكان الحضر إلى ٣٪ في عام ٢٠٠٤م، بعدما كانت أكثر من ٤٪ بقليل في عام ١٩٧٤م. وعلى الرغم من أن التغير كان محدوداً، إلا أن هذا التغير يعطي مؤشراً لتناقص العدد النسبي للسكان في المدن الصغيرة لصالح المدن الأكبر حجماً، وربما يعكس ازدياد الهيمنة الحضرية والخلل في التركيب الحجمي للمدن. وهذا ما ستكشف عنه الدراسة في أجزائها القادمة. وعلى أية حال، فقد ازدادت أعدادها في المنطقة الشرقية

من مدينة واحدة فقط في عام ١٩٧٤م إلى ٢٢ مدينة في عام ١٩٩٢م ثم إلى ٢١ مدينة في عام ٢٠٠٤م (انظر ملحق ٣ يشمل المدن حسب الأحجام والمناطق الإدارية ونسب سكانها). كما ارتفع عددها في منطقة الرياض من خمس مدن إلى ١٣ مدينة، ثم إلى ١٥ مدينة خلال الفترة نفسها. وفي منطقة جازان من مدينتين إلى تسع مدن ثم إلى ١٣ مدينة. كما ارتفع عدد المدن من هذه الفئة في المدينة المنورة من مدينة واحدة في عام ١٩٧٤م إلى أربع مدن في عام ١٩٩٢م ثم انخفض إلى ثلاث مدن في عام ٢٠٠٤م.

بالمثل ازدادت أعداد المدن في الفئة التي يتراوح عدد سكانها ما بين (١٠٠٠٠ - ١٩٩٩٩ نسمة) من ١٧ مدينة في عام ١٩٧٤م إلى ٤٧ مدينة في عام ١٩٩٢م، ولكن عدد المدن في هذه الفئة شهد انخفاضاً قليلاً في عام ٢٠٠٤م إلى ٤٥ مدينة وذلك بسبب انتقال بعض المدن إلى الفئة الأكبر من هذه الفئة (انظر الشكل ٣). وعلى الرغم من تزايد أعداد السكان في هذه المدن أيضاً من ٢٣٧٧٢٣ في عام ١٩٧٤م إلى ٦١٧٤٢٢ نسمة في عام ٢٠٠٤م، إلا أن نسبتهم إلى إجمالي سكان الحضر انخفضت من ٧٪ إلى نحو ٤٪ فقط. هذا يؤيد ما ذُكر بشأن نمو المدن الكبيرة على حساب المدن الصغيرة.

جدول (٤) توزيع المدن حسب فئاتها الحجمية ونصيبها من السكان للأعوام ١٩٧٤م و١٩٩٢م و٢٠٠٤م

فئات المدن حسب حجم السكان	١٣٩٤هـ (١٩٧٤م)			١٤١٣هـ (١٩٩٢م)			١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)		
	عدد المدن	عدد السكان	النسبة	عدد المدن	عدد السكان	النسبة	عدد المدن	عدد السكان	النسبة
٥٠٠٠ - ٩٩٩٩	٢٠	١٢٩٧٣٥	٤,١٢	٧٣	٤٨٣٠٥٧	٣,٩	٨١	٥٥٦٤٩١	٣,٠
١٠٠٠٠ - ١٩٩٩٩	١٧	٢٣٧٧٢٣	٧,٠٤	٤٧	٦٧٠٦١٢	٥,٤	٤٥	٦١٧٤٢٢	٣,٤
٢٠٠٠٠ - ٤٩٩٩٩	١٠	٣٢١٤٨٨	١٠,٢	٢٩	٨٨٤٥٠٩	٧,١	٤٥	١٣٢٥٦٧٢	٧,٢
٥٠٠٠٠ - ٩٩٩٩٩	٤	٢٦٧٢٧٨	٨,٤٨	١٠	٧٥٨٧٩٣	٦,١	١٥	١٠٤٩٤١٢	٥,٧
١٠٠٠٠٠-١٩٩٩٩٩	٤	٦٠٤٦٤٧	١٩,١	٩	١٢١٤٩٧٢	٩,٧	٩	١٢٧٦١١٦	٧,٠
٢٠٠٠٠٠-٣٩٩٩٩٩	١	٣٦٦٥٠٩	١١,٦	٥	١٢٠٤٠٣١	٩,٦	١٠	٢٦٩٥٣٠٢	١٤,٧
٤٠٠ - أقل من مليون	٢	١٢٢٤٠٣٢	٣٨,٨	٤	٢٤٧٢٤٣٤	١٩,٨	٤	٢٦٢٥٨٣٤	١٤,٣
مليون نسمة فأكثر	٠	-	-	٢	٤٨٢٢٣٤٧	٣٨,٥	٣	٨١٨٢٨٠١	٤٤,٦
المجموع	٥٨	٣١٥١٤١٢	١٠٠	١٧٧	١٢٥١٠٧٥٥	١٠٠	٢١٢	١٨٣٢٩٠٥٠	١٠٠

المصدر: اعتمد إعداد الجدول على بيانات تعدادات السكان والمساكن للأعوام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م)، ١٤١٣هـ (١٩٩٢م)، ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

ومن جهة أخرى، قفزت أعداد المدن في الفئة الثالثة (٢٠ – ٤٩ ألف نسمة) من ١٠ مدن حسب تعداد ١٩٧٤م إلى ٢٩ مدينة في عام ١٩٩٢م، ثم إلى ٤٥ مدينة في عام ٢٠٠٤م، لكن نصيبها من إجمالي سكان الحضر انخفض من ١٠٪ إلى نحو ٧٪، على الرغم من التزايد الكبير في أعدادهم المطلقة من ٣٢١٤٨٨ إلى ٨٨٤٥٠٩ نسمة ثم إلى ١٣٢٥٦٧٢ نسمة في الأعوام ١٩٧٤م و١٩٩٢م و٢٠٠٤م على التوالي. ويوجد عشر مدن في المنطقة الشرقية (هي: صفوى، رحيمة، بقيق، العيون، العوامية، القديح، عنك، الطرف، النعيرية، القيصومة). وفي حين لم يكن هناك سوى مدينة واحدة فقط في منطقة الرياض في عام ١٩٧٤م، فإن عدد المدن في هذه الفئة قفز إلى ثمان مدن في عام ٢٠٠٤م (هي: المجمعة، عفيف، الدلم، الدرعية، ليلى، المزاحمية، السليل، شقراء). كذلك الحال بالنسبة لمنطقة مكة المكرمة التي قفز عدد مدن هذه الفئة من واحدة فقط في عام ١٩٩٢م إلى ست مدن في عام ٢٠٠٤م (رابغ، الخرمة، تربة، الجموم، القنفذة، الفوز). ومن اللافت للنظر أن أغلب المدن في منطقة تبوك تقع في هذه الفئة، إذ يوجد بها خمس مدن (هي: أملج، تيماء، الوجه، حقل، ضباء). وتقع ثلاث مدن في جازان (أبو عريش، صامطة، بيش). ويوجد مدينتان من هذه الفئة في المدينة المنورة (العلا وبدر). كما يوجد

مدينتان من المدن الأربع الموجودة في الحدود الشمالية في هذه الفئة (هما: رفحاء وطريف). وكذلك يوجد مدينتان من مدن الجوف في هذه الفئة (هما: طبرجل ودومة الجندل). وأيضاً، يوجد مدينتان من مدن القصيم في هذه الفئة (هما البكيرية والمذنب)، ومدينة واحدة في الباحة (بلجرشي).

وفي الاتجاه نفسه، تضاعفت أعداد المدن في الفئة (٥٠-٩٩ ألف نسمة) من أربع في عام ١٩٧٤م إلى عشر مدن في عام ١٩٩٢م ثم إلى ١٥ مدينة في عام ٢٠٠٤م. كما تزايد عدد سكانها بشكل كبير خلال هذه الفترة، في حين انخفضت نسبة سكانها إلى إجمالي سكان المدن - كما هو الحال بالنسبة لفئات المدن المذكورة آنفاً - من ٨٪ في عام ١٩٧٤م إلى نحو ٦٪ في عام ٢٠٠٤م. ويوجد خمس من مدن هذه الفئة في المنطقة الشرقية (هي: القطيف، والظهران، وتاروت، وسيهات، والخفجي) وثلاث في منطقة الرياض (هي: وادي الدواسر، والدوادمي، والزلفي)[1]، ومدينتان في عسير (هما: بيشة وأحد

(١) تجدر الإشارة إلى أن التجمع الحضري المسمى مدينة وادي الدواسر هو عبارة عن أربع مدن صغيرة (الخماسين واللدام والولامين والنويعمة). وقد دمجت هذه المدن الأربع في مجمع حضري أطلق عليه "وادي الدواسر" حسب بيانات تعداد السكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

رفيدة)، ومدينة واحدة في جازان (هي: صبياء)، وواحدة في الباحة (مدينة الباحة) ونجران (شرورة). وباستثناء المنطقة الشرقية، فإن هذه المناطق لا يوجد بها مدن كبيرة جداً. فالمدينتان الموجودتان في الجوف (وهما القريات وسكاكا) تُعدان أكبر مدن هذه المنطقة الإدارية.

وبالمثل، فإنه على الرغم من تزايد أعداد المدن في الفئة (١٠٠-١٩٩ ألف نسمة) من أربع إلى تسع مدن، وتضاعف عدد سكانها خلال الفترة (١٩٧٤ -١٩٩٢م)،إلا عددها وحجم سكانها لم يتغير خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٤م)، بل إن نسبة سكانها إلى إجمالي سكان الحضر انخفضت بشكل ملحوظ، وذلك من ١٩٪ إلى ١٠٪ ثم إلى ٧٪ فقط في نهاية الفترة. ويعود ذلك إلى أن معظم المدن الرئيسة في المملكة كانت في هذه الفئة خلال الفترة الأولى ولكنها انتقلت إلى الفئات الأكبر حجماً في عام ٢٠٠٤م. وعلى أية حال، يوجد مدينتان في المنطقة الشرقية (هما: الثقبة والخبر)، ومدينتان في منطقة الجوف (هما: سكاكا والقريات)، وواحدة في كل من مكة المكرمة (الحوية)، والمدينة المنورة (ينبع البحر)، والقصيم (عنيزة)، والحدود الشمالية (عرعر)، وجازان (مدينة جيزان).

ومن اللافت للنظر تزايد أعداد المدن في الفئة (٢٠٠-٣٩٩ ألف نسمة) من مدينة واحدة فقط إلى خمس مدن ثم إلى عشر مدن حسب نتائج التعدادات الثلاثة. كما تضاعف عدد سكانها مرات عديدة، وازداد نصيبها من إجمالي سكان المدن من حوالي ١٢٪ في عام ١٩٧٤م إلى حوالي ١٥٪ في عام ٢٠٠٤م. وتقع أربع منها في المنطقة الشرقية ومدينتان في عسير، وواحد في كل من الرياض، والقصيم، وتبوك. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يكن هناك إلا مدينة واحدة فقط في هذه الفئة في عام ١٩٧٤م، هي مكة المكرمة، ثم أصبح هناك خمس مدن في هذه الفئة في عام ١٩٩٢م، تتوزع في المناطق الإدارية كما يلي: الهفوف والمبرز في المنطقة الشرقية، وخميس مشيط في عسير، وبريدة في القصيم، وتبوك في منطقة تبوك. وفي عام ٢٠٠٤م، تضاعف العدد إلى عشر مدن، كما ذُكر آنفاً (الجدول ٣).

أما فئة المدن الكبيرة نسبيًا التي يتراوح عدد سكانها بين ٤٠٠ ألف ومليون نسمة، فقد تزايد عددها من مدينتين فقط (هما الرياض وجدة) في عام ١٩٧٤م إلى ست مدن في عام ١٩٩٢م هي (الرياض وجدة ومكة المكرمة والدمام والمدينة المنورة والطائف)، ولكن عدد المدن في هذه الفئة انخفض إلى أربع مدن

فقط في عام ٢٠٠٤م، وذلك لنمو بعض المدن في هذه الفئة وانتقالها إلى المدن المليونية. وعلى الرغم من تضاعف عدد السكان بها بشكل يفوق فئات المدن الأخرى خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٢م)، إلا عدد سكانها انكمش خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٤م). كما شهد نصيبها من إجمالي سكان الحضر تغيرات كبيرة، فقد تقلص من ٣٩٪ في عام ١٩٧٤م إلى ٢٠٪ في عام ١٩٩٢م ثم إلى ١٤٪ فقط في عام ٢٠٠٤م. وكما ذُكر آنفاً فإن ذلك يعود إلى انتقال المدينتين الكبيرتين (الرياض وجدة) إلى فئة المدن المليونية. وتحتل مكة المكرمة المرتبة الأولى من حيث عدد المدن في هذه الفئة لتصل إلى ثلاث مدن. وتأتي بعدها كل من الرياض والمنطقة الشرقية والمدينة المنورة بمدينة واحدة في كل منها. وتجدر الإشارة إلى أن مدينتين من المدن المليونية الثلاث في المملكة تقع في منطقة مكة المكرمة، وهما جدة ومكة المكرمة.

أما فئة المدن المليونية التي ظهرت في المشهد الحضري السعودي في عام ١٩٩٢م، فإن أعدادها في تزايد مستمر ومن المتوقع أن يزداد في المستقبل إذا استمرت المدن السعودية تنمو بمعدلات مرتفعة نسبيّاً. ففي حين لم يكن هناك أي مدينة مليونية في عام ١٩٧٤م، فقد ظهرت أول مدينتين في عام ١٩٩٢م، ثم

أصبحت ثلاث مدن في عام ٢٠٠٤م، هي الرياض، وجدة، ومكة المكرمة. وتستحوذ المدن المليونية على نحو ٤٥٪ من إجمالي سكان المدن في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٤م. وفي هذا دلالة واضحة على أن التركز في المدن الكبرى ربما جاء على حساب المدن الصغيرة والمتوسطة، خاصة إذا علمنا أن نصيب هذه الفئة ارتفع من ٣٨٪ في عام ١٩٩٢م إلى ٤٥٪ في عام ٢٠٠٤م. ولعل هذا يُعد من أبرز التغيرات في النظام الحضري إلى جانب التزايد العام في أعداد المدن وأعداد سكانها.

ويؤيد ذلك ما يظهره الجدول (٥) من ازدياد في تركز السكان في المدن الست الكبرى (الرياض-جدة-مكة المكرمة -المدينة المنورة -الطائف -الدمام). فقد ارتفعت نسبة سكانها إلى إجمالي سكان المملكة من حوالي ٣٠٪ في عام ١٩٧٤م إلى ٤٣٪ في عام ١٩٩٢م ثم إلى ٤٦٪ من إجمالي سكان المملكة. ولكن يلاحظ - من جهة أخرى - أن نسبة سكان هذه المدن إلى إجمالي سكان المدن في المملكة شهدت تناقصاً تدريجياً بطيئا، إذ انخفضت من ٦٦٪ في عام ١٩٧٤م إلى ٥٨٪ في عام ١٩٩٢م ثم إلى ٥٧٪ في عام ٢٠٠٤م. ولعل هذا الاختلاف يعود إلى انخفاض نسبة سكان الحضر بشكل عام في ١٩٧٤م مقارنة بمستوى التحضر في ١٩٩٢م

و٢٠٠٤م. ويُعد هذا التغير إيجابيًا بالنسبة للتوازن الحضري في المنظومة الحضرية السعودية.

جدول (٥) عدد السكان في المدن الست الكبرى ونسب سكانها إلى إجمالي سكان الحضر وإجمالي سكان المملكة .

السنة	عدد السكان	النسبة إلى إجمالي سكان المدن	النسبة إلى إجمالي سكان المملكة
١٩٧٤م	٢٠٩٣٩٧٥	٦٦,٤٥	٢٩,٨٧
١٩٩٢م	٧٢٩٤٧٨١	٥٨,٣١	٤٣,٠٩
٢٠٠٤م	١٠٣٦٧٨٤	٥٦,٥٦	٤٥,٧٠

المصدر: اعتمد إعداد الجدول على بيانات تعداد السكان والمساكن للأعوام ١٩٧٤م و١٩٩٢م و٢٠٠٤م

وباختصار، فمن أبرز التغيرات في المنظومة الحضرية السعودية ظهور المدن المليونية منذ ١٩٩٢م. فبينما لم يكن هناك سوى مدينة واحدة يتعدى عدد سكانها نصف مليون نسمة في عام ١٩٧٤م، أصبح هناك مدينتان يفوق عدد سكان كل منهما مليوني نسمة في عام ١٩٩٢م، ثم ارتفع إلى ثلاث مدن في عام

٢٠٠٤م. كما وصل عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن مائة ألف نسمة (١٠٠٠٠٠) إلى ٢٦ مدينة في عام ٢٠٠٤م، مقارنة بسبع مدن فقط في عام ١٩٧٤م.

ومن التغيرات التي لا يمكن أن تمر على عين القارئ دون ملاحظة هي التزايد الكبير في أعداد المدن الصغيرة التي يقل عدد سكان كل منها عن عشرين ألف نسمة. فقد ازداد عدد هذه المدن من ٣٧ مدينة في عام ١٩٧٤م إلى ١٢٦ مدينة حسب التعداد الأخير ?وذلك لتحول عدد من القرى إلى قائمة المدن نتيجة نموها السكاني ومن ثم تجاوزها المعيار العددي لتحديد المدينة (٥٠٠٠ نسمة فأكثر).

وبالرغم من غياب ظاهرة المدينة الكبيرة المسيطرة، فإن نسبة السكان في المدن الكبيرة جداً التي يتجاوز عدد سكانها ٤٠٠ ألف نسمة ارتفعت من حوالي ٣٩٪ من إجمالي سكان المدن في عام ١٩٧٤م إلى ٥٨٪ في عام ٢٠٠٤م. وعلى العكس من ذلك، فقد تقلصت نسبة سكان المدن الصغيرة التي بها أقل من ٢٠ ألف نسمة من ١١٪ في عام ١٩٧٤م إلى ٩٪ في عام ١٩٩٢م ثم إلى نحو ٦٪ فقط في عام ٢٠٠٤م. ولم يتغير نصيب المدن التي يتراوح عدد سكانها (٢٠-١٠٠ ألف نسمة) خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٤م)، إذ لم يتجاوز ١٣٪ (شكل ٧).

شكل (٧) الفئات الحجمية للمدن وعدد المدن في كل فئة ونصيبها
من سكان المدن في عام ٢٠٠٤م

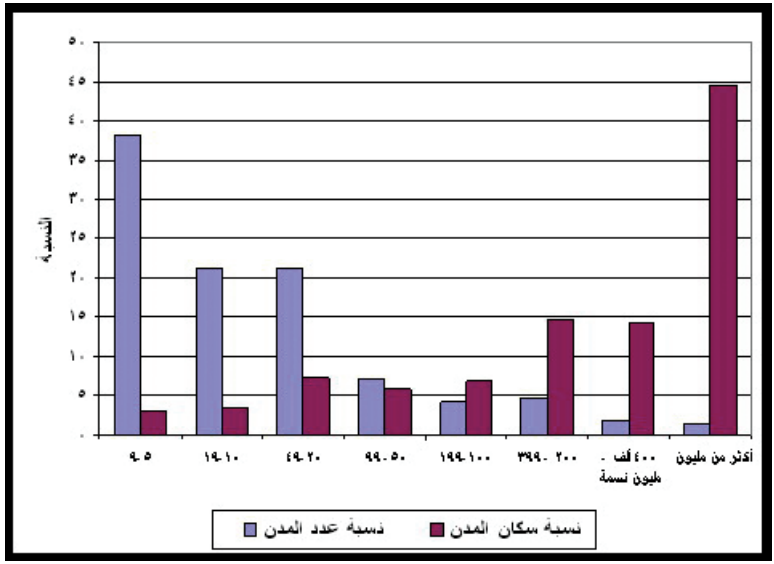

المصدر: اعتمد إعداد الجدول على بيانات تعداد السكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ.

وبشكل عام، فقد ارتفعت نسبة سكان المدن التي بها ١٠٠٠٠٠ نسمة أو أكثر من حوالي ٧٠٪ في عام ١٩٧٤م إلى حوالي ٧٨٪ من إجمالي سكان مدن المملكة في عام ١٩٩٢م ثم إلى نحو ٨١٪. كما ارتفعت نسبة سكان هذه المدن إلى إجمالي سكان المملكة من ٣١٪ في عام ١٩٧٤م إلى ٥٧٪ في عام

١٩٩٢م، ولكنها انخفضت قليلاً إلى ٥٤٪ في عام ٢٠٠٤م. ويُعزى ارتفاع هذه النسبة منذ عام ١٩٧٤م إلى ازدياد سكان المدن في المملكة مقابل تقلص سكان الريف، ولكن انخفاضها البسيط حسب التعداد الأخير يعود إلى نمو سكان المدن متوسطة الحجم، خاصة تلك التي تتراوح أحجامها بين (٢٠ - ١٠٠ ألف) نسمة.

بالإضافة إلى ما سبق، يوضح الجدول (٦) التغير في أعداد المدن في المناطق الإدارية حسب فئاتها الحجمية خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٤م). وبالرغم من تزايد أعداد المدن في جميع المناطق الجغرافية بشكل كبير إلا أن هناك تباينًا واضحًا في أعداد المدن من منطقة إلى أخرى. فتأتي المنطقة الشرقية في المقدمة من حيث تزايد أعداد المدن بفئاتها المختلفة، حيث ازدادت من ١٤ إلى ٥٧ مدينة. وبذلك تُعد الشرقية هي المنطقة الوحيدة التي تتوزع المراكز الحضرية بها على جميع الفئات الحجمية للمدن. وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الثانية من حيث تزايد عدد المدن من ٨ مدن فقط في عام ١٩٧٤م إلى ٣٦ مدينة في عام ٢٠٠٤م. وفي المقابل، تأتي حائل والحدود الشمالية ثم نجران ثم الباحة والجوف في آخر القائمة من حيث عدد المراكز الحضرية في عام ٢٠٠٤م.

ويتبين من الشكل (٨) أن ارتفاع عدد المدن في منطقة ما لا يعني بالضرورة ارتفاع نصيبها من سكان الحضر. فعلى الرغم من أن منطقة الرياض تحتوي على نحو ١٧٪ فقط من عدد المدن، إلا أنها تستحوذ على حوالي ٢٧٪ من إجمالي عدد سكان المدن في المملكة. وكذلك الحال بالنسبة لمنطقة مكة المكرمة التي تحتوي على حوالي ١١٪، ولكنها تستحوذ على النصيب الأكبر من سكان الحضر (حوالي ٢٨٪). أما المنطقة الشرقية وجازان، فإنهما يحتويان على نصيب كبير من عدد المدن يفوق نصيبهما من سكان الحضر. ففي المنطقة الشرقية حوالي ٢٧٪ من إجمالي عدد المدن في المملكة، ولكن نصيبها من سكان الحضر لا يتجاوز ١٧٪ بكثير. وبالمثل، فإن جازان تحتوي على ١١٪ من المدن، ولكن نصيبها من سكان الحضر صغير جداً (٢٪).

جدول (٦) أعداد المدن في المناطق الإدارية حسب فئات حجمها في الأعوام ١٩٧٤م و١٩٩٢م و٢٠٠٤م

المنطقة	تاريخ التعداد	فئات المدن حسب عدد السكان (بالآلاف)						
		٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠-١٩٩	٢٠٠-٤٩٩	٥٠٠ فأكثر
الرياض	٧٤م	٥	١	١	–	–	–	١
	٩٢م	١٣	٩	٨	–	١	–	١
	٠٤م	١٥	٨	٨	٣	–	١	١
مكة	٧٤م	٣	–	–	–	١	١	١
	٩٢م	٦	٨	١	١	–	–	٣
	٠٤م	٩	٣	٦	١	١	–	٣
المدينة المنورة	٧٤م	١	٢	–	–	١	–	–
	٩٢م	٤	٢	١	–	١	–	١
	٠٤م	١٥	٨	٨	٣	–	١	١
القصيم	٧٤م	٢	١	١	١	–	–	–
	٩٢م	١	٤	–	٢	–	١	–
	٠٤م	٧	١	٢	١	١	١	–
الشرقية	٧٤م	١	٧	٢	٢	٢		
	٩٢م	٢٢	١١	٨	٣	٤	٢	١
	٠٤م	٢١	١٤	١٠	٥	٢	٤	١

تابع جدول (٦)

المنطقة	تاريخ التعداد	فئات المدن حسب عدد السكان (بالآلاف)					
		٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠-١٩٩	٢٠٠-٤٩٩	٥٠٠ فأكثر
عسير	٧٤م	–	١	٢	–	–	–	–
	٩٢م	٦	٤	٢		١	١	–
	٠٤م	٥	٤	٣	٢	–	٢	–
تبوك	٧٤م	٢	–		١	–	–	–
	٩٢م	١	٣	٢	–	–	١	–
	٠٤م	١	١	٥	–	–	١	–
حائل	٧٤م	–	–	١	–	–	–	–
	٩٢م	١	–	–	–	١	–	–
	٠٤م	٢	١	–	–	–	١	–
الحدود الشمالية	٧٤م	١	١	١	–	–	–	–
	٩٢م	١	–	٢	–	١	–	–
	٠٤م	–	١	٢	–	١	–	–
جازان	٧٤م	٢	٢	١	–	–	–	–
	٩٢م	٩	٣	٢	١	–	–	–
	٠٤م	١٣	٥	٣	١	١	–	–
نجران	٧٤م	١		١				
	٩٢م	٢		١	١			
	٠٤م	٢	١		١		١	

تابع جدول (٦)

المنطقة	تاريخ التعداد	فئات المدن حسب عدد السكان (بالآلاف)					
		٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠-١٩٩	٢٠٠-٤٩٩	٥٠٠ فأكثر
الباحة	٧٤م	١						
	٩٢م	٣	٢					
	٠٤م	١	٣	١	١			
الجوف	٧٤م	١	٢					
	٩٢م	٢	١	٢	٢			
	٠٤م	٢		٢		٢		

المصدر: اعتمد إعداد الجدول على بيانات تعداد السكان للأعوام ١٣٩٤هـ و١٤١٣هـ و١٤٢٥هـ

وبوجه عام، ارتفعت أعداد المدن - كما سبقت الإشارة إليه - من ٥٨ مدينة في عام ١٩٧٤م إلى ١٧٧ مدينة في عام ١٩٩٢م ثم إلى ٢١٢ مدينة في عام ٢٠٠٤م. كما ازداد عدد المدن في الفئات الحجمية المختلفة بشكل كبير جداً، وبخاصة في فئات المدن الصغيرة التي لا يصل سكانها إلى عشرة آلاف نسمة، وكذلك في فئة المدن الكبيرة جداً. كما أنه عند مقارنة المناطق الإدارية، يلاحظ ارتفاع أعداد المدن الكبيرة في منطقة مكة المكرمة، في حين تكثر

شكل (٨) نسبة المدن وعدد السكان إلى الإجمالي في المملكة في عام ٢٠٠٤م

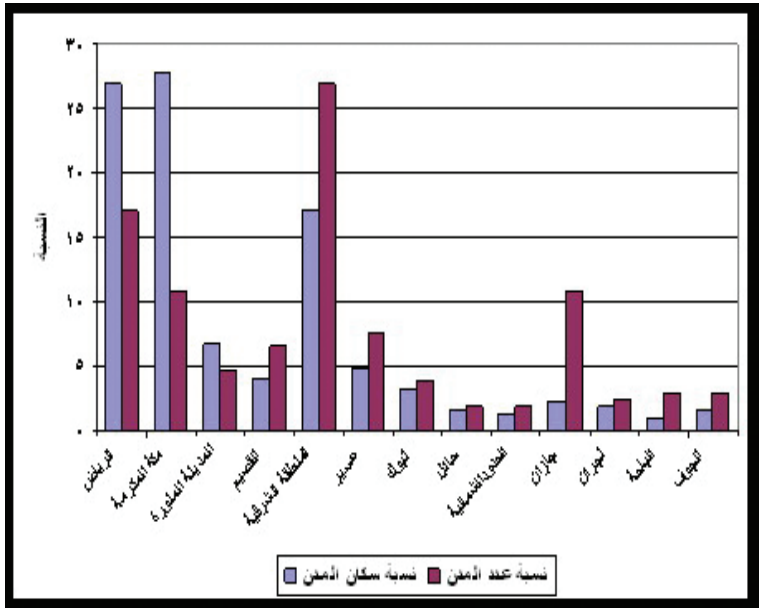

المدن المتوسطة والصغيرة في المنطقة الشرقية. كما تكثر المدن الصغيرة في مناطق الشرقية والرياض وجازان. وبالعكس، فإنه يلاحظ ندرة في المدن المتوسطة في حائل والباحة. وتتميز الباحة بغياب كلي للمدن الكبيرة، علاوة على قلة في عدد المدن الصغيرة والمتوسطة. وتُعد حائل والحدود الشمالية هما أقل المناطق من حيث عدد المدن. ويتبين أن المدن الكبيرة لا توجد خارج

محور التنمية الشرقي -الغربي حيث يقتصر وجودها على مناطق الرياض والشرقية ومكة المكرمة والمدينة المنورة. وهذا - في الحقيقة - هو أحد ملامح الخلل في التنمية الحضرية في المملكة العربية السعودية الذي لا ينبغي إغفاله.

رابعاً : الهيمنة الحضرية في النظام الحضري السعودي :

١- درجة الهيمنة :

لا شك في أن التوزيع الهرمي ينطوي على تدرج وظيفي تقوم فيه المدن الكبيرة (الرئيسة) بإنتاج كافة السلع والخدمات المتوفرة في المدن الثانوية. كما أن التوزيع الهرمي المتوازن يُعد من أهم عوامل دفع التنمية الاقتصادية، في حين أن نموذج المدينة المسيطرة الذي تهيمن به مدينة واحدة أو عدد قليل من المدن مع اختفاء للمدن المتوسطة يُعد ضار للتنمية (فرسبي، ١٩٩٨م: ٢٦-٢٧).

وللتعرُّف على طبيعة النظام الحضري في المملكة وتحديد خصائصه وملامحه المهمة، فقد تم حساب بعض المؤشرات والمقاييس التي سبقت الإشارة إليها آنفاً في الجزء الخاص بإجراءات البحث. ففي حين يشير كل من دليل المدينتين ومؤشر الهيمنة (أو دليل المدن الأربع) إلى أن درجة هيمنة المدينة الأولى على المدينة الثانية أو الثلاث مدن التالية لها في الحجم ازدادت قليلاً في عام ٢٠٠٤م عما كانت عليه في عام ١٩٧٤م، إلا أن المحصلة النهائية هي أنه ليس هناك درجة كبيرة من الهيمنة لمدينة واحدة. فقد ارتفع دليل الهيمنة (دليل المدينتين) من ١,١٩ في عام ١٩٧٤م

إلى ١,٣٥ في عام ١٩٩٢م ثم إلى ١,٤٥ في عام ٢٠٠٠م (انظر الجدول ٧). كما ارتفع مؤشر الهيمنة (أو دليل المدن الأربع) من ٠,٥٩ في عام ١٩٧٤م إلى ٠,٧٧ في عام ١٩٩٢م، ثم إلى ٠,٨٢ في عام ٢٠٠٤م أي أن سكان مدينة الرياض أقل من مجموع سكان المدن الثلاث التالية لها في الحجم، ولكن التركز في مدينة الرياض يأخذ اتجاهاً متزايداً منذ عام ١٩٧٤م. وبالمقارنة بقيم هذه المؤشرات بما هي عليه في بعض الدول، يتبين أن النظام الحضري في المملكة يقع ضمن الأنظمة الحضرية التي لا توجد بها هيمنة حضرية أو سيطرة كبيرة لمدينة واحدة، خاصة أن دليل المدينتين لم يصل إلى ٢. وبناء عليه، فالنظام الحضري في المملكة لا يصنف ضمن النمط الشائع في بعض الدول النامية، والذي يتميز بهيمنة كبيرة لمدينة واحدة فقط. فعلى سبيل المثال، يصل حجم المدينة الأولى في لبنان إلى حوالي تسعة أمثال المدينة الثانية. كما يصل حجم المدينة الأولى في السودان إلى أكثر من ثمانية أمثال المدينة الثانية (شكل ٩). أما في كل من البحرين وسوريا، فلا يختلف حجم المدينة الأولى كثيراً عن حجم المدينة الثانية. وتتشابه درجة الهيمنة في المملكة بهذه المستويات الأخيرة. وهذا - في الواقع - ما توصل إليه الخريف (١٩٩٨م). وفي هذا السياق،

يُشير السعيد (١٩٨٦م) إلى أن عدم وجود التفاوت الحجمي الكبير بين المدن يعود إلى كون المملكة العربية السعودية مكونة من أقاليم جغرافية ذات شخصيات متميزة من جهة، وذات نظم عمرانية متباينة من جهة أخرى وعلى الرغم من انخفاض درجة الهيمنة في النظام الحضري على المستوى الوطني إلا أنه من الملاحظ أن المدن الست الكبرى تتركز في المحور الشرقي - الغربي، مع غياب المدن الكبيرة في المناطق الشمالية والجنوبية. فلو توزع بعض المدن الست الكبرى خارج المحور الشرقي-الغربي لأصبح النظام الحضري أكثر توازنا وانتظاماً.

جدول (٧) بعض مؤشرات الهيمنة في المملكة العربية السعودية

السنة	دليل الهيمنة (أو دليل المدينتين)	مؤشر الهيمنة (أو دليل المدن الأربع)
١٩٧٤م	١,١٩	٠,٥٩
١٩٩٢م	١,٣٥	٠,٧٧
٢٠٠٤م	١,٤٥	٠,٨٢

المصدر: اعتمد إعداد الجدول على بيانات تعدادات السكان والمساكن للأعوام ١٩٧٤م و١٩٩٢م و٢٠٠٤م.

شكل (٩) دليل المدينتين في المملكة العربية السعودية مقارنة ببعض الدول في عام ٢٠٠٥م

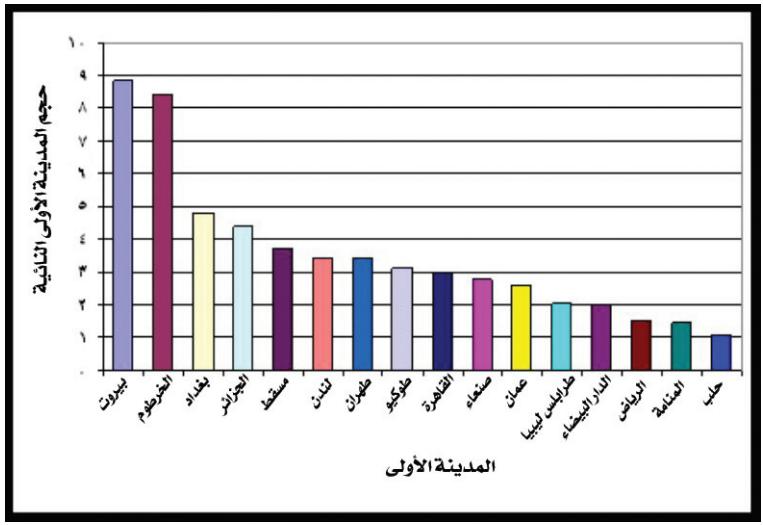

المصدر: حُسبت النسب بناء على:

UN (2003)*World Urbanization Prospects*, (The 2003 Revision).. New York: UN.

ومن جهة أخرى، يُظهر مؤشر الهيمنة (أو دليل المدن الأربع) أنه بينما كان عدد سكان المدينة الأولى في المملكة يمثل ٥٩٪ من عدد سكان المدن الثلاث التالية لها مجتمعة في عام ١٩٧٤م، فإن هذه النسبة ارتفعت إلى ٧٧٪ في عام ١٩٩٢م ثم إلى ٨٢٪ في عام ٢٠٠٤م، أي أن عدد سكان المدينة الأولى أصبح يمثل أربعة

أخماس سكان المدن الثلاث التالية لها (انظر الجدول ٧). وهذا يؤكد انخفاض درجة الهيمنة الحضرية في المملكة. وبشكل عام، إذا كان عدد سكان المدينة الأولى أكثر من ضعف حجم المدينة الثانية أو أكثر من مجموع سكان المدن الثلاث التالية لها، فإنها أكبر مما هو متوقع بناء على قاعدة الرتبة - الحجم (Smith, 1990:22وباختصار، يشير المؤشران (دليل المدينتين، ودليل المدن الأربع) إلى ازدياد بسيط في درجة الهيمنة على الرغم من انخفاض مستوياتها في المملكة بشكل عام مقارنة ببعض الدول الأخرى. ويؤكد ذلك انخفاض نسبة سكان مدينة الرياض (المدينة الكبرى في المملكة) إلى إجمالي سكان الحضر، إذ لا يتجاوز الربع، في حين تتجاوز نسبة سكان عدد المدينة الأولى ٥٠٪ في كل من لبنان والكويت وقطر وليبيا واليابان على سبيل المثال لا الحصر (شكل ١٠).

شكل (١٠) نسبة سكان المدينة الكبرى إلى إجمالي
سكان الحضر في بعض الدول في عام ٢٠٠٥م

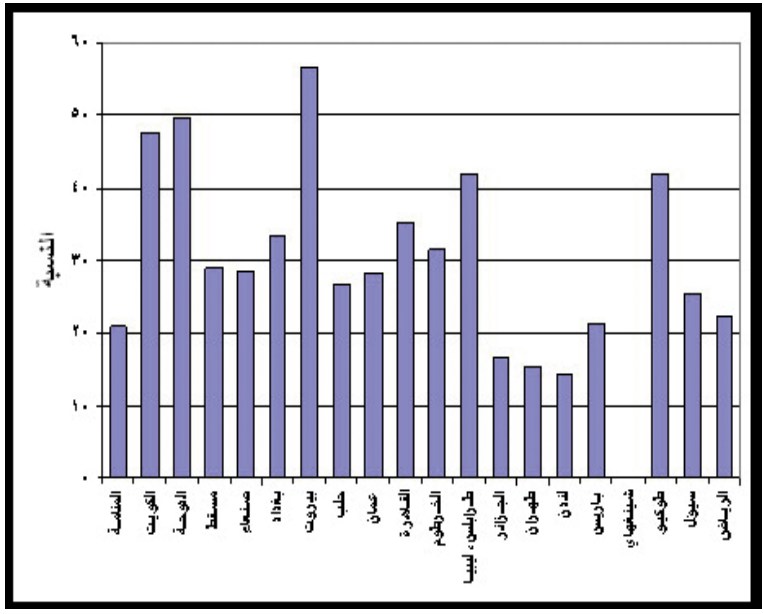

المصدر: اعتمد إعداد الشكل على:

UN (2003)*World Urbanization Prospects*, (The 2003 Revision).. New York: UN.

الهيمنة الحضرية في المناطق الإدارية :

تتفاوت درجة الهيمنة من منطقة إدارية إلى أخرى بشكل ملحوظ (الجدول ٨). فيلاحظ أن عدد سكان مدينة الرياض يمثلون حوالي ٩٠٪ من سكان المدن في منطقة الرياض في عام ١٩٧٤م وحوالي ٨٣٪ في عام ١٩٩٢م ولم يطرأ تغير يُذكر في عام ٢٠٠٤م (انظر الجدول ٨). فباستثناء منطقة حائل التي لا يوجد بها إلا مدينتان في عام ١٩٩٢م وأربع فقط في عام ٢٠٠٤م، فإن منطقة الرياض تأتي في مقدمة المناطق الإدارية من حيث تركز معظم سكانها في مدينة واحدة، إذ يقطن بها أربعة أخماس سكان المنطقة في عام ٢٠٠٤م. وتجدر الإشارة إلى هذه النسبة انخفضت قليلاً عما كانت عليه في عام ١٩٧٤م ولكنها تبقى مرتفعة جداً ومهيمنة بدرجة كبيرة. ولعل هذا ما لاحظه العنقري (١٩٨٧م) والخريف (١٩٩٩م) أيضاً. ويعود ارتفاع مستوى الهيمنة الحضرية في منطقة الرياض بشكل كبير إلى كون مدينة الرياض عاصمة المملكة مما يجعلها تحظى باهتمام كبير من حيث التخطيط الحضري والتنمية العمرانية بوصفها عاصمة للبلاد، في حين أن المدن الأخرى في هذه المنطقة الإدارية لم تنل قدراً كبيراً من الدراسات العمرانية أو الخطط العمرانية الشاملة خلال العقود الماضية لهيمنة مدينة الرياض على معظم النشاطات. ونتج عن ذلك أن تتفوق مدينة الرياض سكانياً على المدينة التالية لها في الحجم (الخرج) نحو ٢٠ مرة (شكل ١١).

جدول (٨) نسبة سكان المدينة الكبرى إلى إجمالي الحضر في المنطقة الإدارية

المنطقة الإدارية	المدينة الكبرى	المدينة الثانية ٢٠٠٤م	نسبة سكان المدينة الأولى إلى سكان المدينة الثانية ٢٠٠٤م	نسبة سكان المدينة الكبرى إلى عدد سكان الحضر في المنطقة		
				١٩٧٤م	١٩٩٢م	٢٠٠٤م
الرياض	الرياض	الخرج	٢٠,٣	٨٩,٨	٨٢,٦	٨٢,٨
مكة المكرمة	جدة	مكة	٢,٢	٤٨,٩	٥٥,١	٥٥,٢
المدينة المنورة	المدينة المنورة	ينبع البحر	٤,٩	٩٠,٢	٧٥,٣	٧٤,٧
القصيم	بريدة	عنيزة	٢,٩	٥٦,٩	٥٣,٣	٥١,٩
المنطقة الشرقية	الدمام	الهفوف	٣,٠	٣٨,٨	٢١,١	٢٣,٨
عسير	خميس مشيط	أبها	١,٨	٥٢,١	٤٤,٤	٤٢,٠
تبوك	تبوك	أملج	١٣,٣	٨٥,٩	٧٣,٧	٧٥,١
حائل	حائل	بقعاء اللويمي	٢٢,٦	١٠٠	٩٥,٥	٩١,٧
الحدود الشمالية	عرعر	رفحا	٣,٢	٥٥,٨	٦١,٢	٦٠,٠
جازان	جيزان	صبياء	١,٩	٤٥,٧	٢٤,٩	٢٤,٩
نجران	نجران	شرورة	٤,٠	٨٨,٠	٦٥,١	٧٤,٤
الباحة	بلجرشي – ١٩٧٤م الباحة – ١٩٩٢م ٢٠٠٤م	بلجرشي	٢,١	١٠٠	٣٢,٨٨	٤٨
الجوف	القريات - ١٩٩٢م سكاكا – ١٩٧٤م، ٢٠٠٤م	القريات	١,٢	٤٦,٥	٣٤,٧	٤٠,٥

المصدر: اعتمد إعداد الجدول على بيانات تعدادات السكان والمساكن للأعوام ١٩٧٤م و١٩٩٢م و٢٠٠٤م.

شكل (١١) نسبة المدينة الأولى إلى المدينة الثانية من حيث الحجم السكاني
في المناطق الإدارية عام ٢٠٠٤م

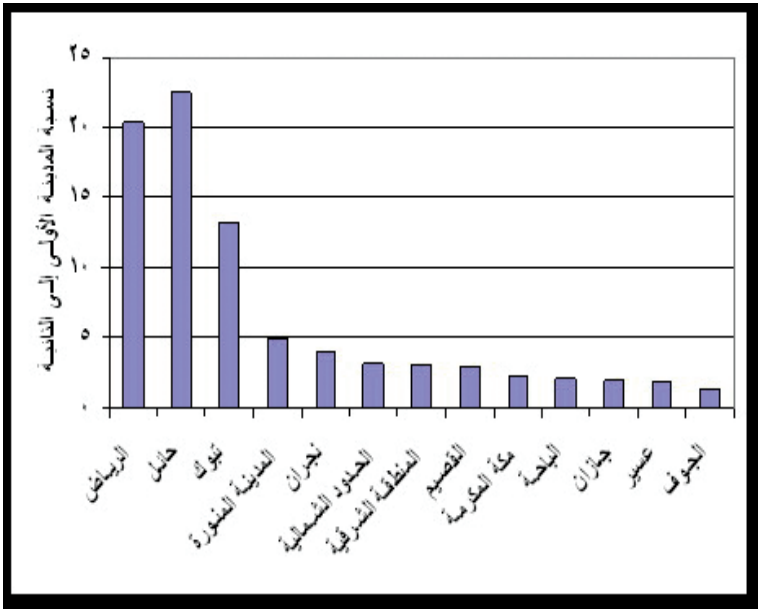

المصدر: اعتمد إعداد الشكل على البيانات الأولية لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٤م

أما بالنسبة لمنطقة حائل، فإن مدينة حائل تستحوذ على نحو ٩٢٪ من إجمالي سكان المنطقة ,وتكبر المدينة الثانية (بقعاء اللويمي) من حيث الحجم بحوالي ٢٣ مرة، مما يعكس الخلل في النظام الحضري في منطقة حائل. ولكن ينبغي ألا ننسى أن حائل منطقة

صغيرة سكانياً، إذ لا يتجاوز عدد سكانها (٥٣٠ ألف نسمة)، ومن جهة أخرى، لا يوجد بها سوى تجمعات ريفية قليلة مقارنة بغيرها من المناطق. وعلى أي حال، فإن منطقة تبوك تأتي في المرتبة الثالثة من حيث مستوى الهيمنة الحضري، إذ يقطن في مدينة تبوك - وحدها - ثلاثة أرباع سكان المنطقة الإدارية (٧٥٪). وقد يُفسر ذلك وجود إحدى المدن العسكرية بها. وتُعد مدينة تبوك أكبر من المدينة الثانية بالمنطقة الإدارية (أملج) بنحو ١٣ مرة. وتأتي في الرتبة الرابعة منطقة المدينة المنورة، إذ يمثل سكان مدينة المدينة المنورة حوالي ٧٥٪ من إجمالي سكان المنطقة في عام ٢٠٠٤م. وتتفوق مدينة المدينة المنورة على المدينة التالية لها من حيث الحجم (ينبع البحر) بنحو خمس مرات.

ومن جهة أخرى، تنخفض الهيمنة الحضرية إلى أدنى المستويات في منطقة الجوف بناء على دليل المدينتين (الجدول ٨). فيكاد عدد سكان المدينة الأولى (سكاكا) يتساوى بعدد سكان المدينة الثانية (القريات). وعلى الرغم من ذلك تستحوذ مدينة سكاكا على نحو ٤١٪ من إجمالي سكان المنطقة الإدارية. وبذلك تتفوق على مناطق إدارية أخرى من حيث تركز نسبة كبيرة من السكان في المدينة الكبرى في منطقة الجوف وذلك بسبب قلة المدن

في هذه المنطقة الإدارية. وتجدر الإشارة إلى أن مدينة القريات كانت مقر إمارة القريات قبل دمجها مع منطقة الجوف وذلك بعد صدور نظام المناطق في ٢٧/ ٨/ ١٤١٢هـ. وعلى أي حال، تأتي - بعد ذلك -منطقة عسير من حيث انخفاض نسبة سكان المدينة الأولى إلى الثانية لأن الفرق بين خميس مشيط (المدينة الكبرى من حيث السكان) وأبها (المدينة الثانية سكانياً) ليس كبيراً مقارنة بغيرها من المناطق الإدارية، إذ يبلغ عدد سكان خميس مشيط ضعف عدد سكان مدينة أبها. وتليها منطقة جازان ثم الباحة ثم مكة المكرمة، فالقصيم والمنطقة الشرقية.

ومن اللافت للنظر تمتع كل من منطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية بتوازن معقول في التركيب الحجمي للمراكز الحضرية. فعدد سكان مدينة جدة (المدينة الكبرى) لا يتجاوز ضعف عدد سكان مدينة مكة المكرمة (المدينة الثانية)، ولكن ٩٠٪ تقريباً من سكان المنطقة يتركز في ثلاث مدن، هي: جدة (٥٥٪) ومدينة مكة المكرمة (٢٥٪) ومدينة الطائف (١٠٪). وبالمثل، ينخفض التركز أو الهيمنة الحضرية في المنطقة الشرقية، إذ لا يمثل عدد سكان مدينة الدمام إلا حوالي ٢٤٪ من إجمالي سكان المدن في المنطقة الشرقية في عام ٢٠٠٤م. وتتفوق الدمام على الهفوف

(المدينة الثانية) من حيث الحجم السكاني بنحو ثلاث مرات. ولكن ينبغي الإشارة إلى أن هذه النسبة ترتفع أكثر من ذلك لو اعتبرنا مجمع الدمام الحضري (أو الدمام المتروبوليتانية) مدينة واحدة، إذ يشتمل هذا المحور الحضري على مدينتي الخبر والثقبة إلى جانب مدينة الدمام.

وبشكل عام، يستنتج من خلال دراسة الجدول (٨) أن مستوى تركز سكان الحضر في مدينة واحدة انخفض قليلاً في أغلب المناطق الإدارية وذلك نتيجة ازدياد أعداد المدن من جهة، وارتفاع مستوى التحضر في المناطق الإدارية نتيجة الهجرة من الريف إلى المدن، أو استقرار البادية، إلى جانب تدفق العمالة الوافدة من خارج المملكة من جهة أخرى. فأقل من ربع سكان المنطقة الإدارية يقطنون في المدينة الكبرى في منطقتي الشرقية وجازان. ولكن لا يزال تركز سكان الحضر في مدينة واحدة في منطقة الرياض على وجه الخصوص واضحاً ولافتاً للنظر على الرغم من كثرة عدد مدنها مقارنة بغيرها من المناطق. ومن الملاحظ - أيضاً -أنه على الرغم من انخفاض نصيب المدينة الكبرى من إجمالي سكان الحضر في المناطق الإدارية في ١٩٧٤م، إلا التغيرات بعد ذلك محدودة. فتكاد تنحصر التغيرات في مناطق

الباحة ونجران والجوف، إذ ارتفع نصيب مدينة الباحة من ٣٣٪ إلى ٤٨٪ من إجمالي سكان المدن بالمنطقة، ونصيب مدينة نجران من ٦٥٪ إلى ٧٤٪، ونصيب مدينة سكاكا من ٣٥٪ إلى نحو ٤١٪ خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٤م).

وعلى الرغم من أن معظم المناطق الإدارية لا تعتبر أقاليم اقتصادية مستقلة، ومن ثم لا يوجد في كثير منها أنظمة حضرية متكاملة، إلا أنه ينبغي الاهتمام بأبعاد الهيمنة الحضرية في كل منطقة إدارية وضرورة التعامل معها حسب سماتها وإمكاناتها الاقتصادية والثقافية وذلك من أجل الوصول إلى نمو حضري متوازن في إطار تنمية شاملة ومتكاملة. ولعل ذلك ما تسعى إليه الإستراتيجية الوطنية الحضرية من جهة، واتجاه الدولة نحو إنشاء المدن الاقتصادية في بعض المناطق الإدارية مثل حائل وجازان والمدينة المنورة من جهة أخرى.

٢- التركيب الحجمي للنظام الحضري في ضوء قاعدة المرتبة - الحجم :

يتبين من خلال الجدول (٩) أن النظام الحضري ليس مختلاً كما هو الحال في بعض الدول الأخرى، بل يتضح أن هناك نوعاً من التوازن الذي يجعله لا يبتعد كثيراً عن قاعدة الرتبة - الحجم.

فكما ذُكر آنفاً، لا تهيمن مدينة واحدة على النظام الحضري مع أن الحجم النسبي للمدينة الكبرى (الرياض) آخذ في الزيادة، أي أن هيمنتها على النظام الحضري آخذة في الزيادة ببطء. ويؤيد ذلك أن نسبة سكان مدينة جدة (المدينة الثانية) انخفضت من أكثر من أربعة أخماس سكان مدينة الرياض (المدينة الكبرى) في عام ١٩٧٤م، إلى قرابة ثلاثة أرباع في عام ١٩٩٢م، ثم إلى ٦٨٪ في عام ٢٠٠٤م. ويمثل عدد سكان المدينة الثالثة قرابة ثلث عدد سكان المدينة الأولى في عام ٢٠٠٤م، ينقص قليلاً عما كان عليه في عام ١٩٩٢م أو ١٩٧٤م. وبناء عليه، فإن درجة هيمنة المدينة الأولى لا تبدو كبيرة أو مقلقة إذا ما قورنت ببعض الدول النامية أو الدول العربية المجاورة.

وبدراسة التركيب الحجمي للمدن في ثلاث فترات زمنية، يتبين من خلال الشكل (١٢) أنه ليس هناك فارق كبير بين التوزيع الفعلي للمدن، والتوزيع النظري لأحجام المدن حسب قاعدة الرتبة - الحجم حسب بيانات تعداد ١٩٧٤م. فالمدينتان الثانية والثالثة أكبر مما هو متوقع حسب قاعدة الرتبة- الحجم مما يقلل من هيمنة المدينة الأولى (مدينة الرياض). ويؤيد ذلك التوزيع اللوغاريتمي لأحجام المدن حيث يمثل خطاً قريباً من الخط المستقيم مع زيادة في

أحجام المدن الثانية والثالثة عما هو متوقع حسب قاعدة الرتبة – الحجم، وانخفاض في أحجام المدن الصغيرة والمتوسطة عما هو متوقع من الناحية النظرية في ضوء قاعدة الرتبة – الحجم (شكل ١٢). ولعل هذا يتفق إلى حد كبير مع ما وجده العنقري (١٩٨٧م) والسعيد (١٩٨٦م: ١٨٩)، ويختلف بعض الشيء عما أشار إليه مكي (١٩٨٧م: ٧٣) في عدم وجود تطابق بين التوزيع الفعلي والتوزيع المنتظم، أو رجب (١٩٧٨م: ٢٦) في وجود ضعف في درجة التدرج بين المدن السعودية وسيادة ظاهرة للمدينة الأولى (الرياض). كما يختلف بعض الشيء مع ما انتهى إليه الجار الله (١٩٩٦م) من أن النظام الحضري السعودي يبتعد عن التوزيع المنتظم لقاعدة المرتبة والحجم ويقترب من توزيع المدينة الأولى.

جدول (٩) نسب السكان إلى المدينة الأولى لأكبر خمس وعشرين مدينة

المدينة	النسبة لعدد سكان المدينة الأولى	المدينة	النسبة لعدد سكان المدينة الأولى	المدينة	النسبة لعدد سكان المدينة الأولى
الرياض	١٠٠,٠٠	الرياض	١٠٠,٠٠	الرياض	١٠٠,٠٠
جدة	٨٣,٩٣	جدة	٧٣,٧١	جدة	٦٨,٥٤
مكة المكرمة	٥٥,٠٧	مكة المكرمة	٣٤,٧٩	مكة المكرمة	٣١,٦٦
الطائف	٢٩,٧٧	المدينة	٢١,٩١	المدينة المنورة	٢٢,٤٨
المدينة المنورة	٢٧,١٩	الدمام	١٧,٣٧	الدمام	١٨,٢١
الدمام	١٨,٦٨	الطائف	١٤,٩٩	الطائف	١٢,٧٥
الهفوف	١٥,٢١	تبوك	١٠,٥٤	تبوك	١٠,٨٠
تبوك	١١,١٥	بريدة	٨,٩٦	بريدة	٩,٢٦
بريدة	١٠,٥١	الهفوف	٨,١٤	خميس مشيط	٩,١٢
الخبر	١٠,٣٤	المبرز	٧,٨٩	الهفوف	٧,٠٤
المبرز	٨,١٦	الخميس	٧,٨٥	المبرز	٦,٩٧
الخميس	٧,٢٤	حائل	٦,٣٧	حائل	٦,٥٣
نجران	٦,٣٧	الخرج	٥,٤٨	نجران	٦,٠٤
حائل	٦,٠٩	الخبر	٥,١٠	حفر الباطن	٥,٦٨
جازان	٤,٩٣	الجبيل	٥,٠٧	الجبيل	٥,٤٤
أبها	٤,٥٦	الباطن	٤,٩٦	أبها	٤,٩٤
الخرج	٤,٢٨	الثقبة	٤,٥٣	الخرج	٤,٩٢
عنيزة	٤,٠٦	ينبع	٤,٣٢	الثقبة	٤,٦٩
الثقبة	٣,٨٤	أبها	٤,٠٥	ينبع البحر	٤,٦١

تابع جدول (٩) نسب السكان إلى المدينة الأولى لأكبر خمس وعشرين مدينة

المدينة	النسبة لعدد سكان المدينة الأولى	المدينة	النسبة لعدد سكان المدينة الأولى	المدينة	النسبة لعدد سكان المدينة الأولى
القطيف	٣,٨٣	عرعر	٣,٨٩	الخبر	٤,٠٦
عرعر	٣,١٢	القطيف	٣,٥٦	عرعر	٣,٥٥
رأس تنورة	٢,٩١	الحوية	٣,٣٨	الحوية	٣,٢٣
بقيق	٢,٧٢	عنيزة	٣,٢٨	عنيزة	٣,١٥
خيبر	٢,٥٠	نجران	٣,٢٨	سكاكا	٣,٠٠
سيهات	٢,٤٣	الظهران	٢,٦٥	جيزان	٢,٤٦

المصدر: اعتمد إعداد الجدول على بيانات تعدادات السكان للأعوام ١٩٧٤م و١٩٩٢م و٢٠٠٤م.

شكل (١٢) التوزيع الحجمي الفعلي والنظري حسب قاعدة الرتبة - الحجم في عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م)

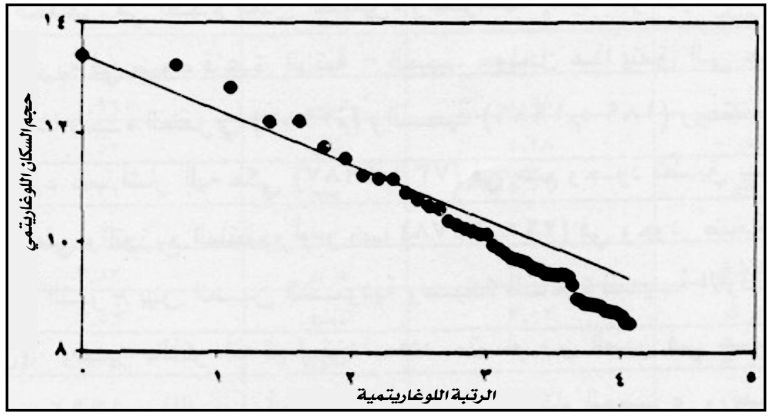

المصدر: رشود الخريف (١٩٩٨م)

أما بالنسبة للتوزيع الحجمي للمدن في عام ١٩٩٢م، فيتضح من الشكل (١٣) أن التوزيع الحجمي يميل إلى قاعدة الرتبة - الحجم أكثر مما كان عليه من قبل. فالتوزيع اللوغاريتمي للسكان والرتبة يمثل خطاً قريباً من المستقيم. كما أن التوزيع الفعلي يماثل إلى حد كبير التوزيع الحجمي للمدن السعودية في ضوء قاعدة الرتبة - الحجم. فالاختلاف بين التوزيعين -النظري والفعلي - ليس كبيراً. وبالرغم من ذلك، فإن حجم المدينة الثانية أكبر مما هو متوقع في ضوء قاعدة الرتبة -الحجم، كما أن أحجام بعض المدن الصغيرة أصغر من الأحجام النظرية المتوقعة (انظر الشكل ١٣). وجدير بالذكر أنه تم استخدام عدد متساو من المدن في عامي ١٩٧٤م و ١٩٩٢م وذلك من أجل مقارنة سمات النظام الحضري ورصد التغيرات التي طرأت عليه.

وأما التوزيع الحجمي في عام ٢٠٠٤م، فيؤكد النمط السابق الذي يشير إلى أنه على الرغم من عدم وجود مدينة عملاقة مهيمنة، إلا أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في أحجام المدن الصغيرة وربما هيمنة للمدن الست الكبرى (شكل ١٤). فالتوزيع الفعلي لأحجام سكان المدن الصغيرة جاء أقل من التوزيع النظري حسب قاعدة الرتبة - الحجم. وهذه النتيجة تؤكد الحاجة إحداث مزيد

شكل (١٣) التوزيع الحجمي الفعلي والنظري حسب قاعدة الرتبة - الحجم في عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢م)

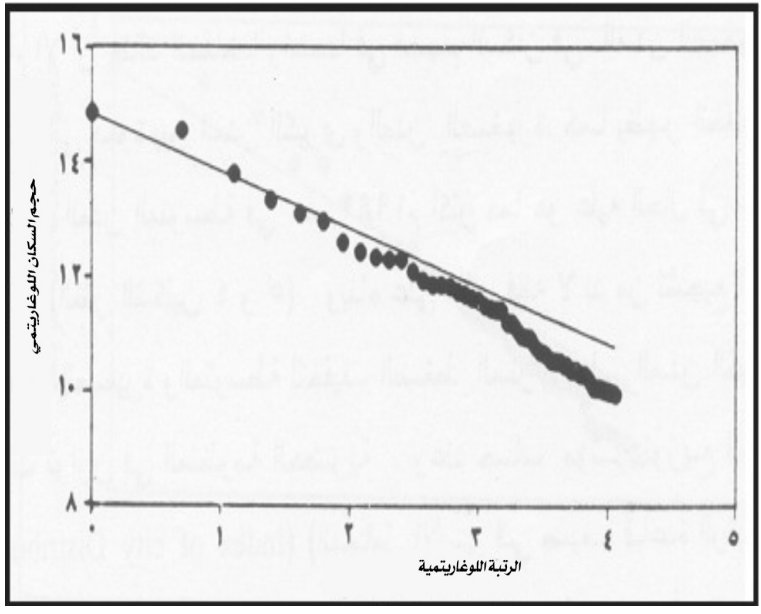

المصدر: رشود الخريف (١٩٩٨م)

من التنمية في المدن الصغيرة وحفز معدلات نموها للقيام بدورها ضمن المنظومة الحضرية من خلال تعزيز قدرتها على توفير الخدمات للمراكز العمرانية الأصغر حجماً الواقعة ضمن نطاق نفوذها.

شكل (١٤) التوزيع الحجمي الفعلي والنظري حسب قاعدة الرتبة – الحجم في عام ١٤٢٥هـ
(أ) التوزيع الفعلي والنظري

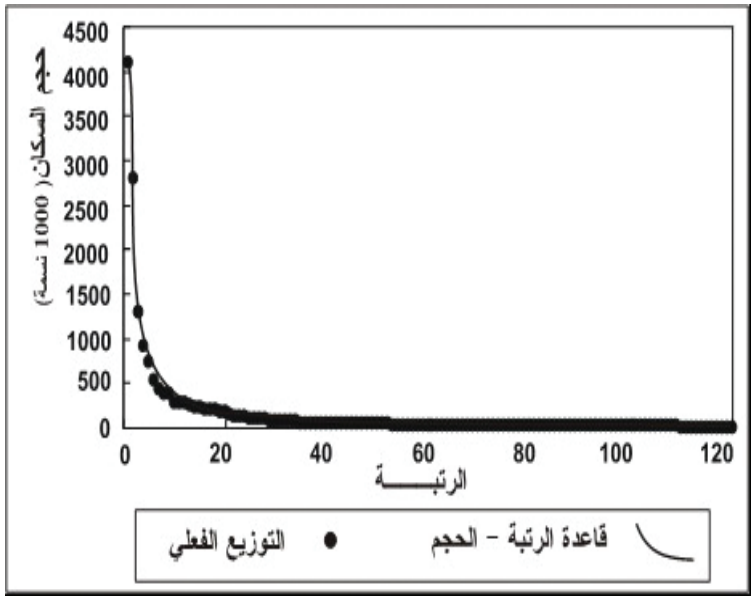

(ب) التوزيع الفعلي والنظري اللوغاريتمي

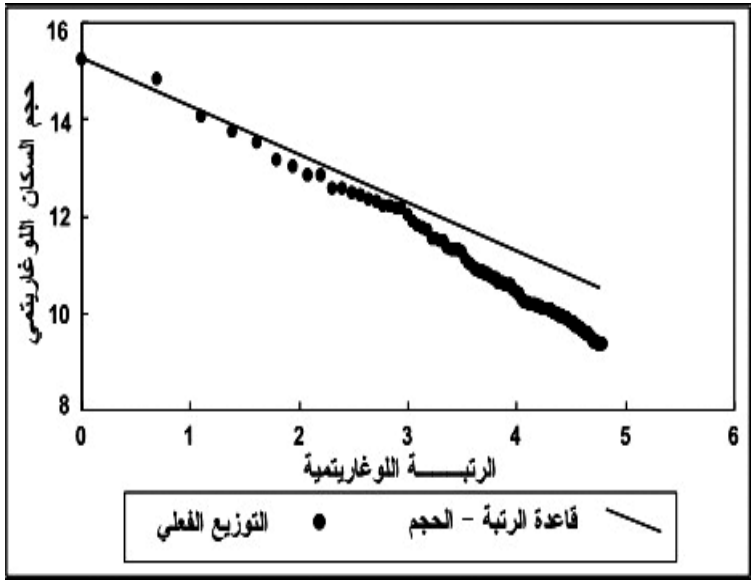

المصدر: اعتمد إعداد الشكل على بيانات تعداد السكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)

وبوجه عام، فإنه على الرغم من زيادة هيمنة المدينة الأولى (الرياض) مقارنة بالمدن الثلاث التالية لها في عام ١٩٩٢م ثم في عام ٢٠٠٤م مقارنة بوضعها في عام ١٩٧٤م إلا أن النظام الحضري يبدو أكثر ميلاً لقاعدة الرتبة - الحجم في عام ١٩٩٢م

مقارنة بالتوزيع الحجمي في عام ١٩٧٤م. وعلى الرغم من التوازن النسبي في توزيع المدن السعودية مقارنة بكثير من الدول النامية، إلا أن هناك انخفاضاً واضحاً في أحجام السكان في المدن الصغيرة، مما أدى إلى فجوة بين المدن الكبرى والمدن الصغيرة. كما يظهر انخفاضاً في أحجام المدن المتوسطة في عام ١٩٩٢م أكثر مما هو عليه الحال في عام ١٩٧٤م (انظر الشكلين ١٢ و١٣). ولكن تبين من خلال الشكل (١٤) أن هناك تحسناً في أحجام المدن المتوسطة على الرغم من بقاء أحجام المدن الصغيرة دون المتوقع في ضوء قاعدة الرتبة -الحجم. ويستنتج من ذلك أنه على الرغم من غياب هيمنة المدينة الواحدة في النظام الحضري السعودي، إلا أن النتائج تُشير إلى ظهور هيمنة من نوع آخر ، وهي هيمنة المدن الست أو الخمس الكبرى، خاصة مع انخفاض واضح في أحجام المدن الصغيرة والمتوسطة. وبناء على ذلك، فإنه لا بد من تأكيد التوصية التي أشار إليها الخريف (١٩٩٨م) بضرورة تشجيع النمو في المدن الصغيرة والمتوسطة لتخفيف الضغط المتزايد على المدن الكبيرة ومن ثم إحداث توازن في المنظومة الحضرية.

وباختصار، فعند حساب مؤشر توزيع المدن (Index of city Distribution)، المعامل الأسي في صيغة قاعدة الرتبة-الحجم،

يتبين أن التوزيع الحجمي يقترب إلى قاعدة الرتبة - الحجم أكثر مما كانت عليه في عام ١٩٧٤م، وأنه لا توجد تغيرات كبيرة في التركيب الحجمي للمدن السعودية خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٤م)،(انظر الجدول ١٠).

وتؤيد ذلك قيم نسبة تركز المدن (City Concentration Ratio)،المنخفضة نسبياً والبالغة ٠,٧٢٥ لعام ١٩٧٤م و ٠,٧٠٦ لعام ١٩٩٢م، ونحو ٠,٧٢ في عام ٢٠٠٤م. وتشير هذه القيم إلى تشابه كبير بين التوزيع الحجمي للمدن في الفترات الثلاث.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن المؤشرات الإحصائية المذكورة آنفاً تشير إلى انخفاض الهيمنة وميل النظام الحضري في المملكة بأكمله نحو قاعدة الرتبة-الحجم، إلا أن انخفاض حجوم المدن الصغيرة والمتوسطة أضحى بارزاً من خلال منحنيات التوزيع الحجمي، مما قد يتطلب حفز نمو هذه الفئة من المدن. وهنا يبرز في الأذهان تساؤل دينامية التغير في المنظومة الحضرية من خلال معدلات النمو السكاني، وهذا هو محور اهتمام القسم التالي من هذه الدراسة.

جدول (١٠) مؤشرات توزيع المدن في ضوء قاعدة الرتبة – الحجم

الدولة	السنة	مؤشر توزيع المـــــدن
المملكة العربية السعودية(*)	١٩٧٤م ١٩٩٢م ٢٠٠٤م	١,١٥ ١,١٨ ١,١٧
مصر(**)	١٩٨٦م	١,٣٠

المصدر: (*) اقتصر حساب المؤشر على أكبر ٥٨ مدينة. (**) El-Attar, M. (1994) "Egypt", p. 173.

خامساً : التباين في معدلات نمو سكان المدن :

لا شك في أن الهـجـرة من الريف إلى المدن هي السـبب الرئيس للنمو الحضري. ولكن الزيادة الطبيعية داخل المدن تسهم في النمو الحضري إلى جانب الهجرة الصافية. وتختلف الأهمية النسبية من مدينة إلى أخرى، إذ إن ثلث أو ثلثي النمو الحضري في الدول النامية يعود إلى الزيادة الطبيعية داخل المدن نفسها، مما يعني أن ما بين الثلث إلى النصف فقط يأتي نتيجة الهجرة من

الريف إلى المدن. وإذا كان ذلك صحيحاً فإن هناك قصوراً واضحاً في النظريات التي تقتصر في تركيزها على الهجرة من الريف إلى المدن فقط (London, 1987).

وبوجه عام، يتأثر نمو المدن بالعديد من العوامل المباشرة وغير المباشرة. تأتي في مقدمتها الهجرة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى عمليات الدمج وابتلاع القرى والمراكز العمرانية المجاورة. ولاشك في أن هذه الآليات تتأثر بالسياسات التنموية وما يواكبها من نشاطات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

وفي المملكة العربية السعودية، يتأثر النمو السكاني للمدن بالعديد من العوامل المتشابكة التي تتفاعل فيما بينها بديناميكية يصعب قياس جميع أبعادها كمياً، أو إبراز اتجاهات تأثيرها إحصائياً. ولا شك في أن تزايد أعداد السكان في المدن هو الآلية الرئيسة التي من خلالها يتم التغير في المنظومة الحضرية من حيث الهيمنة والتركيب الحجمي. وهذا يؤكد أهمية دراسة النمو السكاني في المدن، وهذا ما يركز عليه هذا القسم.

(أ) المدن الأسرع والأقل نمواً :

يتبين من خلال الجدول (١١) أن معظم المدن التي شهدت

نمواً سريعاً خلال هذه الفترة هي من المدن الصغيرة والمتوسطة. فتأتي في المقدمة مدينة بحرة في منطقة مكة المكرمة، إذ تضاعف عدد سكانها عدة مرات من أقل من ١٠ آلاف نسمة في عام ١٩٩٢م إلى قرابة ٦٠ ألف نسمة في عام ٢٠٠٤م. وتأتي بعد ذلك مدينة الباحة، وبلجرشي، ومحائل، ثم نجران، والقوز الشرقي، والمخواة، ووادي الدواسر. وعلى الرغم من الأغلبية الساحقة من المدن التي اشتملت عليها قائمة المدن الأسرع نمواً هي من المدن الصغيرة نسبيّاً، إلا أن هناك بعض المدن المتوسطة مثل خميس مشيط وأبها وجيزان ونجران وحفر الباطن وسكاكا، ومعظمها يقع في جنوب غرب المملكة. ويتجاوز عدد سكان كل من هذه المدن الست مائة ألف نسمة. وبشكل عام، يعود النمو السريع في بعض هذه المدن إلى عمليات الدمج بين المراكز الحضرية مثلما حدث في وادي الدواسر والباحة وأبها وسكاكا ونجران، أو إلى النشاطات التنموية التي واكبها تدفق الأيدي العاملة من الداخل والخارج مثلما حدث في كثير من المدن السعودية مثل أبها وخميس مشيط وسكاكا ورياض الخبراء ونجران على سبيل المثال لا الحصر. ومن اللافت للنظر أن جميع المدن الأسرع نمواً، باستثناء بحرة والمزاحمية المدينتين الصغيرتين المجاورتين لجدة

والرياض على التوالي، يقع خارج محور التنمية الشرقي - الغربي الذي تقع به المدن الرئيسة الست. وهذا يُعد إيجابياً من حيث إحداث نوع من التوازن في التنمية الحضرية.

أما بالنسبة المدن الأقل نمواً، فتسجل حالة عمار أقل المعدلات متمثلاً بنمو سالب يصل إلى -٤,٤٪ وتليها بقيق بنحو -٦,٠٪، ثم تثليث بمعدل سالب أيضاً (-٥٩,٠٪)، ثم جليجلة وأضم والخويلدية ثم القطيف بمعدلات سالبة كذلك. ومن اللافت للنظر أن الأغلبية الساحقة من المدن التي اشتملت عليها قائمة المدن الأقل نمواً هي من المدن الصغيرة إلى جانب عدد قليل من المدن متوسطة الحجم. تُعد الخبر أكبر المدن في هذه القائمة من حيث الحجم السكاني، إذ يتجاوز عدد سكانها مائة ألف نسمة. وتليها مدينة القطيف التي يقارب عدد سكانها مائة ألف نسمة. وباختصار، في حين يتجاوز عدد السكان ٥٠ ألف نسمة في أربع مدن فقط، فإن نصف المدن في هذه القائمة لا يصل عدد سكانها إلى ١٠ آلاف نسمة. ومن الملاحظ أن جميع المدن الأقل نمواً هي من المدن الصغيرة أو المتوسطة وأنها جميعاً - بإستثناء تثليث وحالة عمار - تقع ضمن نطاق محور التنمية الشرقي - الغربي الذي تقع به المدن الست الرئيسة.

جدول (١١) المدن الأسرع والأقل نمواً خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٤م)

المدن الأسرع نمواً			المدن الأقل نموا		
المدينة	معدل النمو (١٩٧٤-١٩٩٢م)	معدل النمو (١٩٩٢-٢٠٠٤م)	المدينة	معدل النمو (١٩٧٤-١٩٩٢م)	معدل النمو (١٩٩٢-٢٠٠٤م)
بحرة (مكة المكرمة)		١٥,٤٥	الجشة (الشرقية)		١٣٣
الباحة (الباحة)		١٤١٦	الخبر (الشرقية)	٤,٠١	١,٣١
بلجرشي (الباحة)	٤,٥٠	١٠,٣٨	الطرف (الشرقية)		١,٢٨
محائل (عسير)		٨,٦٤	الهياثم (الرياض)		١,١٩
نجران (نجران)	٤,٢٤	٨,٣٢	سيهات (الشرقية)	٧,١٠	١,٠٧
القوز الشرقي (مكة)		٧,٣٨	الحلوة (الرياض)		٠,٩٨
المخواة (الباحة)		٧,٣٨	السليل (الشرقية)	٦,٨٧	٠,٩٧
وادي الدواسر		٦,٧٧	أم الحمام		٠,٩٤
أحد المسارحة (جازن)		٦,٧٥	المركز (الشرقية)		٠,٨٩
أحد رفيدة (عسير)		٦,٦٤	الحوطة (الشرقية)		٠,٨٥
تاروت (الشرقية)		٦,٢٦	القرين (الشرقية)		٠,٨٣
عرقة (الرياض)		٦,٢١	ثول (مكة)		٠,٧٦
المجاردة (عسير)		٥,٧٢	الخفجي (الشرقية)	٧,٦٦	٠,٧٦
العقيق (الباحة)		٥,٦٤	العوامية (الشرقية)		٠,٦٢
الكلابية (الشرقية)		٥,٣٨	القديح (الشرقية)		٠,٥٨

المدن الأسرع نمواً			المدن الأقل نموا		
المدينة	معدل النمو (١٩٧٤-١٩٩٢م)	معدل النمو (١٩٩٢-٢٠٠٤م)	المدينة	معدل النمو (١٩٧٤-١٩٩٢م)	معدل النمو (١٩٩٢-٢٠٠٤م)
قلوة (الباحة)		٥, ٢٥	التوبى (الشرقية)		٠,٥٦
سكاكا (الجوف)	٨,٠٩	٥,١٩	الجارودية		٠,٤٣
مهد الذهب (المدينة)		٥,١٤	الفضول (الشرقية)		٠,٣٧
النماص (عسير)		٥,٠٨	القارة (الشرقية)		٠,٣٧
البدائع (القصيم)	٩,٥٧	٥,٠٤	المطيرفي (الشرقية)		٠,٣٥
الحناكية (المدينة)		٤,٩٨	الجفر (الشرقية)		٠,٣٥
بيشة (عسير)	٦,٢٨	٤,٩٠	المراح (الشرقية)		٠,٠٢
أبها (عسير)	٨,٢٣	٤,٨٩	القطيف (الشرقية)	٧,٥٣	-٠,٠٥
ظهران الجنوب		٤,٨٢	الخويلدية		-٠,٨
جيزان (جازان)	٣,٠٣	٤,٨١	أضم (مكة)		-٠,٠٨
رياض الخبراء	٤,٣٠	٤,٧٣	جليجلة (الشرقية)		-٠,١٥
فرسان (جازان)		٤,٦٦	تثليث (عسير)		-٠,٥٩
المزاحمية (الرياض)		٤,٥٨	بقيق (الشرقية)	٣,١٧	-٠,٦٤
خميس مشيط(عسير)	٨,٣٨	٤,٤٧	رحيمة (الشرقية)	٤,٧٣	-٠,٧٧
حفر الباطن(الشرقية)	١٣,٤٧	٤,٣٤	حالة عمار (تبوك)		-٤,٤

المصدر: حُسبت معدلات النمو بناء على بيانات تعداد السكان للأعوام ١٩٧٤م، و١٩٩٢م، و٢٠٠٤م.

(ب) النمو السكاني حسب حجم المدينة :

لإبراز التباين في معدلات النمو حسب الحجم السكاني للمدن، فقد صنفت المدن حسب عدد سكانها في عام ١٩٩٢م إلى ست فئات أو مجموعات (ملحق ١). ففي فئة المدن التي يتجاوز عدد سكانها ٤٠٠ ألف نسمة (المدن الست الكبرى)، يصل معدل النمو السنوي لسكان هذه المدن نحو ٢,٨٥٪ (الشكل١٥). ويتبين أن معدلات النمو في المدن الست الرئيسة لا تختلف كثير عن معدلات النمو في عدد سكان المدن بشكل عام خلال الفترتين (١٩٧٤-١٩٩٢م) و (١٩٩٢- ٢٠٠٤م). وعلى أي حال، فإن الدمام تأتي في المقدمة بمعدل نمو سنوي يصل إلى ٣,٦٢٪، وهو أعلى من معدل نمو سكان المدن جميعها والبالغ نحو ٣,١٪ خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٤م). وتأتي المدينة المنورة في المرتبة الثانية بمعدل نمو يصل إلى نحو ٣,٤٪، ثم الرياض بنحو ٣,٢٪، فمكة المكرمة (٢,٤٪) وجدة (٢,٣٪). وتسجل الطائف أقل معدل نمو في مجموعة المدن الست الكبرى في المملكة بمعدل نمو يصل إلى حوالي ١,٩٪. ويلاحظ انخفاض معدل النمو إلى نصف ما كان عليه خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٢م) في جميع المدن تقريباً. فعلى سبيل المثال، لقد كان معدل النمو

شكل (١٥) معدلات النمو في النظام الحضري والمدن الست الرئيسة خلال الفترتين (١٩٧٤-١٩٩٢م) و (١٩٩٢-٢٠٠٤م)

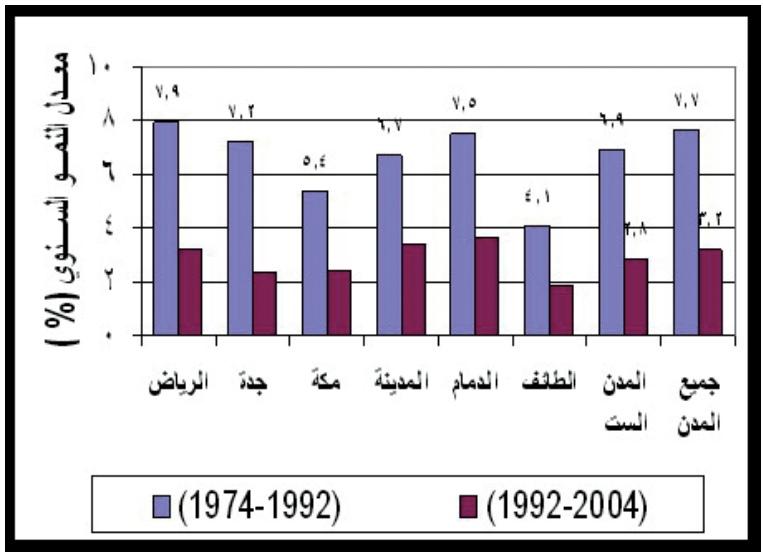

المصدر: اعتمد إعداد الجدول على بيانات تعدادات السكان والمساكن للأعوام ١٩٧٤م ١٩٩٢م و٢٠٠٤م.

يتجاوز ٧٪ في كل من الرياض والدمام وجدة. وبوجه عام، انخفض معدل النمو السكاني في هذه المجموعة من حوالي ٧٪ خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٢م) إلى ٢,٨٥٪ خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٤م). وعلى الرغم من هذا التغير الكبير إلا أن

معدل النمو في هذه المجموعة من المدن لا يزال أعلى من معدل النمو السكاني في المملكة، والبالغ ٢,٥٪ خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٤م). ويعود الانخفاض النسبي في معدلات نمو المدن خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى إلى أن المدن السعودية شهدت طفرة عمرانية وسكانية نتيجة الطفرة الاقتصادية التي حدثت في منتصف السبعينيات والثمانينات من القرن الميلادي الماضي. وقد أدت تلك الطفرة إلى نزوح أعداد كبيرة من الريف إلى الحضر من جهة، وتدفق العمالة الوافدة من خارج المملكة من جهة أخرى. وكما هو متوقع، فقد أعقب تلك الطفرة الاقتصادية والديموغرافية نوع من الاستقرار في معدلات النمو السكاني للمدن ولإجمالي سكان المملكة.

ومن جهة أخرى، تشتمل مجموعة المدن المتوسطة الحجم التي يتراوح عدد سكانها بين (١٠٠-٢٩٩ ألف نسمة) ١٤ مدينة. ويصل معدل النمو للسكان في هذه المدن إلى ٣,٢٧٪ سنوياً. وبذلك سجلت معدل نمو سكاني أعلى من المدن الكبرى. وعلى أي حال، تأتي في مقدمة هذه المجموعة مدينة أبها التي بلغ معدل النمو السكاني بها نحو ٤,٩٪ خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٤م). وتليها خميس مشيط (٤,٥٪)، وحفر الباطن (٤,٣٪)، والجبيل

(٣,٨٪)، وينبع (٣,٨٪)، وبريدة (٣,٥٪)، وحائل (٣,٤٪)، وتبوك (٣,٤٪)، ثم عرعر (٢,٥٪)، والخرج (٢,٣٪). وفي نهاية قائمة المدن في هذه المجموعة، تأتي الهفوف والمبرز بنحو ٢٪ لكل منهما، والخبر بنحو ١,٣٪. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المجموعة تشتمل على مدن كانت قد سجلت أعلى المعدلات خلال فترة سابقة (١٩٧٤-١٩٩٢م). وبالتحديد، فقد سجلت كل من الجبيل وحفر الباطن معدلات نمو مرتفعة جداً خلال تلك الفترة، إذ احتلت الجبيل المرتبة الأولى بين المدن على مختلف أحجامها، بمعدل يصل إلى ١٦,٥٪، وجاءت حفر الباطن في المرتبة الخامسة بنحو ١٤٪. أما الهفوف فكانت من المدن الأقل نمواً خلال تلك الفترة. ويُفسر النمو المرتفع في الماضي في كل من الجبيل وحفر الباطن إلى إنشاء مدينة الجبيل الصناعية في الجبيل والمدينة العسكرية في حفر الباطن. ومن اللافت للنظر أن معدلات نمو المدن خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٤م) لا يتجاوز نصف ما كان عليه خلال الفترة السابقة. وما قيل في تفسير التغيرات في حالة المدن الكبرى يمكن أن يُقال بالنسبة لهذه المجموعة من المدن.

أما بالنسبة لمجموعة المدن المتوسطة الصغيرة التي تتراوح أحجامها بين (٥٠ -٩٩ ألف) نسمة، فيصل عددها إلى عشر

مدن، وقد شهدت معدلات نمو أعلى بقليل من مجموعات المدن السابقة، إذ بلغ معدل النمو للسكان بهذه المدن ككل نحو ٣,٦٪ سنوياً. تأتي نجران في مقدمة هذه المدن بمعدل نمو سنوياً بلغ أكثر من ٨٪. وتليها جيزان بنحو ٤,٨٪، ثم عنيزة (٢,٩٪)، والحوية (٢,٨٪)، والرس (٢,٨٪)، والقريات (٢,٧٪)، والظهران (٢,٣٪)، وسيهات (١,١٪). وجاءت القطيف في ذيل القائمة بمعدل نمو سالب (-٠,٠٥٪)، مما يعني أن عدد سكانها لم يشهد تغيراً يُذكر خلال الفترة.

أما المدن الصغيرة نسبيّاً التي يتراوح عدد سكانها بين (٢٠-٤٩ ألف) نسمة، فعددها كبير (٣٠ مدينة). ويصل معدل نمو السكان في هذه المدن إلى نحو ٢,٨٪. ويُلاحظ أن هذا المعدل أقل من معدل نمو المدن الأكبر حجماً، كما تبين آنفاً. وجاء مجمع وادي الدواسر الحضري في المقدمة بمعدل يصل إلى نحو ٦,٨٪، ثم أحد رفيدة (٦,٦٪)، وتاروت (٦,٣٪). وتجدر الإشارة إلى أن مجمع وادي الدواسر الحضري هو عبارة عن ثلاث مدن (الخماسين، واللدام، والولامين) كانت قائمة بذاتها في عام ١٩٩٢م، ولكنها دُمجت في مسمى سكاني واحد حسب بيانات تعداد ٢٠٠٤م وذلك لتوسعها ومن ثم تلاحمها ببعضها البعض.

وتتفاوت معدلات النمو في بقية المدن بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، يرتفع معدل النمو نسبيّاً في بيشة (٤,٩٪) وشرورة (٤,٣٪)، وينخفض نسبيّاً في المجمعة (٢,٥٪)، ودومة الجندل (٢,٢٪) وطريف (١,٩٪) والدلم (١,٤٪). وتأتي بقيق ورحيمة في ذيل قائمة هذه المجموعة بمعدلات نمو سالبة، إذ تنخفض في كل منهما إلى (-٠,٨٪) و (٠,٦٪) على التوالي. وكما هو الحال في مجموعات المدن الأخرى، فقد انخفض معدل النمو السكاني إلى النصف تقريباً خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٤م) مقارنة بالفترة السابقة.

لقد سجلت فئة المدن الصغيرة التي كانت أحجامها تتراوح بين (١٠-١٩ ألف) نسمة أعلى معدل نمو مقارنة بفئات المدن المختلفة، إذ بلغ المعدل ٣,٩٪. وجاءت الباحة في المقدمة بمعدل مرتفع جداً، بلغ أكثر من ١٤٪. وتلتها بلجرشي (المدينة الثانية من حيث الحجم في منطقة الباحة بنحو ١٠٪ سنوياً، ثم محائل بنحو ٨,٦٪ والنماص (٥,١٪) والبدائع (٥٪). ولا شك في أن عمليات الاندماج والتلاحم مع بعض القرى المجاورة لمدينة الباحة أسهمت في ارتفاع معدل النمو إلى هذه المستويات. ومن جهة أخرى، يُلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً في معدلات النمو في بقية

المدن. فعلى سبيل المثال، يرتفع نسبيّاً في ظهران الجنوب (٤,٨٪) ورماح (٤,٢٪) والمذنب (٣,٢٪)، وينخفض في حوطة بني تميم (٢,٥٪) والدلم (١,٤٪) والخفجي (٠,٨٪). وعلاوة على ذلك، ينحفض معدل النمو إلى أقل من ١٪ في كل من أم الحمام والقرين الواقعتين في المنطقة الشرقية. وكما هو الحال في مجموعات المدن الأخرى، فعلى الرغم من النمو المرتفع في معظم مدن هذه المجموعة، إلا أن معدل نمو سكن هذه المجموعة انخفض بدرجة كبيرة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٤م) مقارنة بالفترة السابقة.

وبالمثل، تفاوتت معدلات النمو في مجموعة المدن الصغيرة التي لم تتجاوز حجومها عشرة آلاف نسمة والبالغ عددها ٦٠ مدينة. فجاءت بحرة في منطقة مكة المكرمة في المقدمة بمعدل نمو مرتفع جداً تجاوز ١٤٪، وتلتها مدينة القوز الشرقي (٨,٤٪) والمخواة (٧,٤٪) وأحد المسارحة (٦,٨٪) وعرقة (٦,٢٪). ويُفسر معدل النمو في مدينة بحرة (منطقة مكة المكرمة) إلى مجاورتها لمدينة جدة وتفضيل بعض السكان للسكنى بها لانخفاض تكاليف السكان بها، مما أدى إلى زيادة عدد سكانها من تسعة آلاف في عام ١٩٩٢م إلى حوالي ٦٠ ألف نسمة في عام

٢٠٠٤م. وتتفاوت معدلات النمو في بقية المدن بشكل كبير، إذ ترتفع في بعضها وتنخفض في بعضها الآخر. فعلى سبيل المثال، ارتفع إلى ٦,٥٪ في العقيق و٧,٣٪ في حوطة سدير و٧,٢٪ في الأرطاوية و٢٪ في حريملاء و٦,١٪ في ضرما، وانخفض ليسجل معدلات سالبة في كل من أضم (-٠٨,٠٪) والخويلدية (-٠٨,٠٪) وجليجلة (-١٥,٠٪) وتثليث (-٥٩,٠٪).

وباختصار، فإنه يمكن تصنيف المدن السعودية من حيث معدل النمو السكاني السنوي خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٤م) إلى الفئات الخمس التالية:

(١) مدن ذات نمو سكاني مرتفع جداً (أكثر من ٦٪ سنوياً)، ومنها: بحرة، وبلجرشي، ومحائل، ونجران، ووادي الدواسر، وتاروت، وعرقة. وتُعد نجران أكبر هذه المدن من حيث عدد السكان.

(٢) مدن ذات نمو مرتفع (٤-٩,٥٪ سنوياً)، ومنها: المجاردة، والعقيق، والكلابية، وقلوة، ومهد الذهب، والنماص، والبدائع، وظهران الجنوب، وجيران، وفرسان، وخميس مشيط، وحفر الباطن، وطبرجل، وشرورة، ورماح. وتأتي

كل من خميس مشيط وحفر الباطن وأبها وسكاكا وجيزان في مقدمة هذه المدن من حيث الحجم السكاني.

(٣) مدن ذات نمو متوسط (٢-٩,٣٪ سنوياً)، وتشتمل ?على المدن الكبرى ومعظم المدن المتوسطة، بما فيها المدن الست الرئيسة وكثير من المدن الكبيرة والمتوسطة، مما يعني أن النمو السكاني في هذه المدن أكثر ثباتاً واعتدالاً من المدن الصغيرة التي شهدت نمو مرتفعاً أو سالباً. على أي حال، يمكن تقسيمها إلى مجموعتين فرعيتين: الأولى يتجاوز معدل نموها ٣٪، وأبرزها الرياض والدمام، والثقبة، وبريدة، والمدينة المنورة، وحائل، وتبوك، وأغلبها مدن كبيرة. وتشتمل المجموعة الثانية على الرس، والقريات، والمجمعة، وحوطة بني تميم، وعرعر، ومكة المكرمة، والظهران، والخرج، وجدة، والمبرز، ودومة الجندل، وشقراء، والهفوف.

(٤) مدن ذات نمو منخفض (١-٩,١٪ سنوياً)، ومنها العيون، والزلفي، والطائف، وضرما، وليلى، والدلم، والخبر. وتُعد الطائف والخبر أكبر مدن هذه المجموعة سكانياً.

(٥) مدن ذات نمو سالب أو متدن (أقل من ١٪ سنوياً)، ومنها الحلوة، والخفجي، ?والقطيف، وتثليث، وبقيق، ورحيمة،

وحالة عمار. وتأتي مدينة القطيف في مقدمة هذه المدن من حيث الحجم السكاني.

وباختصار، فقد تبين أن كثيراً من المدن التي سجلت نمو سريعاً خلال الفترة السابقة (١٩٧٤-١٩٩٢م) لم تحافظ على المعدلات ذاتها في الفترة الأخيرة (١٩٩٢-٢٠٠٤م). فجاء معامل الارتباط بين معدل النمو خلال الفترة الأولى ومعدل النمو خلال الفترة الثانية ضعيفاً (٠,١٤). وقد يُفسر هذا الوضع إيجابياً من حيث أن المدن التي شهدت نمواً سريعاً لم تنمُ بالمعدلات ذاتها، والعكس بالعكس، مما يعني أن المدن التي تخلفت قليلاً من حيث النمو بدأت تنمو وتعوض التباطؤ الذي شهدته خلال الفترة السابقة.

وعلى الرغم من عدم توافر بيانات تفصيلية عن المدن السعودية وخصائصها السكانية والموقعية لتحديد العوامل المفسرة للنمو، إلا أنه يمكن القول بأن معدلات نمو سكان المدن تتأثر بالعديد من العوامل المتنوعة والمختلفة. ويمكن إيجاز أبرز العوامل التي تؤثر في معدلات نمو سكان المدن وتفاوتها من مدينة لأخرى فيما يلي:

(١) الهجرة من القرى والبادية إلى المدن التي تتجه في الغالب إلى المدن المتوسطة والكبيرة.

(٢) الهجرة من المدن الصغيرة والمتوسطة إلى المدن الكبيرة.

(٣) تدفق العمالة الأجنبية من الخارج.

(٤) الزيادة الطبيعية التي تُعد مرتفعة نسبيّاً في كثير من المدن السعودية.

(٥) إعادة التصنيف وعمليات الدمج وابتلاع المراكز العمرانية المجاورة. فقد تبين أن عمليات الدمج وابتلاع القرى المجاورة كانت وراء معدلات النمو المرتفعة التي لُوحظت في الباحة ونجران وغيرها. فقد دُمجت إلى مدينة الباحة أكثر من ١٠٠ قرية ومركز عمراني أو مسمى سكاني صغير، مثل رغدان وبني سعد، والطويلة وبني فروة، و٢٥ قرية أو مسمى سكانيًا تابعاً لمركز الفرعة و٣٩ قرية أو مسمى سكانياً تابعاً لمركز بني ضبيان. وكذلك الحال بالنسبة لمدينة سكاكا التي دمجت بها قارا التي ظهرت في تعداد ١٩٩٢م كمسمى قائم بذاته. القول نفسه يصدق على مدينة بريدة التي دُمجت بها الشقة السفلى. كما دُمجت أربع مدن صغيرة لتكوّن مدينة وادي الدواسر، وهي: اللدام والخماسين والولامين والنويعمة. ودخلت نهوقة ضمن النظاق العمراني لمدينة نجران بعدما كانت مدينة قائمة بذاتها حسب بيانات تعداد ١٩٩٢م. وأصبحت

الملاية ضمن النطاق العمراني لمدينة أبها بعدما كانت قائمة بذاتها حسب بيانات تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩٢م.

(جـ) تأثير معدلات النمو في تغير رتب المدن :

لقد انعكس التغير في معدلات النمو السكاني في المدن خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٤م) على ترتيبها بين نظيراتها من المدن (جدول ١٢). وعلى الرغم من عدم تغير ترتيب المدن الثلاث الكبرى في المملكة (الرياض وجدة ومكة المكرمة) منذ سنة ١٩٦٢م إلى ٢٠٠٤م، إلا أن هناك تغيرات كثيرة في ترتيب المدن الأخرى.[١] فقد تقدمت المدينة المنورة من الرتبة الخامسة إلى الرتبة الرابعة لتحتل مكان مدينة الطائف في عام ١٩٧٤م التي تراجعت إلى الرتبة السادسة. وفي الوقت نفسه، تقدمت مدينة الدمام من الرتبة السادسة إلى الخامسة لتحتل مكان المدينة المنورة السابق. كما تراجعت مدينة الهفوف من الرتبة السابعة إلى التاسعة في عام ١٩٩٢م ثم إلى العاشرة في عام ٢٠٠٤م. وتقدمت مدينة بريدة من الرتبة التاسعة إلى السابعة. وتقدمت مدينة الخرج من المرتبة

(١) انظر ملحق (١) للاطلاع على أعداد سكان المدن حسب بيانات تعداد السكان والمساكن في عامي (١٩٩٢م، و٢٠٠٤م).

السابعة عشرة إلى الثالثة عشرة في عام ١٩٩٢م ثم عادت إلى المرتبة السابعة عشرة في عام ٢٠٠٤م. وتراجع ترتيب مدينة نجران من الرتبة الثالثة عشرة في عام ١٩٧٤م إلى الرابعة والعشرين في عام ١٩٩٢م ثم عادت إلى مرتبتها السابقة (أي الثالثة عشرة) في عام ٢٠٠٤م. كما تراجعت جيزان من الرتبة الخامسة عشرة إلى مرتبة متأخرة جداً، ولكنها تقدمت في عام ٢٠٠٤م لتحتل المرتبة الخامسة وعشرين. ولعل من أبرز التغيرات تقدم كل من خميس مشيط وحفر الباطن والجبيل وينبع والحوية لتحتل المراتب التاسعة، والرابعة عشرة، والخامسة عشرة، والتاسعة عشرة، والثانية والعشرين على الترتيب من جهة، وتقهقرت مدينة القطيف من المرتبة العشرين إلى السابعة والعشرين. كما شهدت كل من الخرج وجيزان والظهران - على سبيل المثال - تغيراً كبيراً في مراتبها من فترة لأخرى.

جدول (١٢) عدد سكان أكبر ٣٠ مدينة ورتبتها بحسب الحجم في ١٣٩٤، ١٤١٣، ١٤٢٥هـ

المدينة	الرتبة ١٣٩٤هـ	المدينة	الرتبة ١٤١٣هـ	المدينة	الرتبة ١٤٢٥هـ
الرياض	١	الرياض	١	الرياض	١
جدة	٢	جدة	٢	جدة	٢
مكة المكرمة	٣	مكة المكرمة	٣	مكة المكرمة	٣
الطائف	٤	المدينة المنورة	٤	المدينة المنورة	٤
المدينة المنورة	٥	الدمام	٥	الدمام	٥
الدمام	٦	الطائف	٦	الطائف	٦
الهفوف	٧	تبوك	٧	تبوك	٧
تبوك	٨	بريدة	٨	بريدة	٨
بريدة	٩	الهفوف	٩	خميس مشيط	٩
الخبر	١٠	المبرز	١٠	الهفوف	١٠
المبرز	١١	خميس مشيط	١١	المبرز	١١
خميس مشيط	١٢	حائل	١٢	حائل	١٢
نجران	١٣	الخرج	١٣	نجران	١٣
حائل	١٤	الخبر	١٤	حفر الباطن	١٤
جيزان	١٥	الجبيل	١٥	الجبيل	١٥

المدينة	الرتبة ١٣٩٤هـ	المدينة	الرتبة ١٤١٣هـ	المدينة	الرتبة ١٤٢٥هـ
أبها	١٦	حفر الباطن	١٦	أبها	١٦
الخرج	١٧	الثقبة	١٧	الخرج	١٧
عنيزة	١٨	ينبع	١٨	الثقبة	١٨
الثقبة	١٩	أبها	١٩	ينبع	١٩
القطيف	٢٠	عرعر	٢٠	الخبر	٢٠
عرعر	٢١	القطيف	٢١	عرعر	٢١
رحيمة	٢٢	الحوية	٢٢	الحوية	٢٢
بقيق	٢٣	عنيزة	٢٣	عنيزة	٢٣
خيبر	٢٤	نجران	٢٤	سكاكا	٢٤
سيهات	٢٥	الظهران	٢٥	جيزان	٢٥
ينبع	٢٦	القريات	٢٦	القريات	٢٦
سكاكا	٢٧	سكاكا	٢٧	القطيف	٢٧
بيشة	٢٨	سيهات	٢٨	الظهران	٢٨
صبياء	٢٩	الرس	٢٩	الرس	٢٩
صفوي	٣٠	جيزان	٣٠	سيهات	٣٠

المصدر: اعتمد إعداد الجدول على بيانات تعدادات السكان للأعوام ١٣٩٤هـ، ١٤١٣هـ، ١٤٢٥هـ.

ولا شك في أن هذه التغيرات في ترتيب المدن بسبب في معدلات نموها تعكس ما يحدث من تغيرات في مجالات الصناعة والتجارة والسياسات العامة التي تم اتخاذها خلال الفترة إلى جانب عمليات الدمج وابتلاع القرى أو المدن الصغير المجاورة. فالمدن الصناعية في كل من الجبيل وينبع جذبت آلاف الأيدي العاملة الوطنية والأجنبية على حد سواء. أما بالنسبة لمدينة حفر الباطن، فإن وجود القاعدة العسكرية بالقرب منها، بالإضافة إلى موقعها الحدودي، أدى إلى ازدياد سكانها وتقدمها في المرتبة على مدن أخرى كانت مثيلة لها في الحجم في عام ١٩٧٤م. والقول نفسه يمكن أن يقال بالنسبة لخميس مشيط التي نمت نمواً سريعاً وقفزت لتحقق مركزاً متقدماً في قائمة التركيب الحجمي (الجدول ١٢). أما بالنسبة لتأخر مرتبة القطيف فربما يعود إلى قربها من مدينة الدمام التي تُعد مركز جذب على المستوى الوطني من جهة، وهجرة بعض سكانها للمدن الأخرى من جهة أخرى.

سادساً : بعض الخصائص الديموغرافية لسكان المدن :

لا شك في أن فهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية يُسهم في فهم البناء الاجتماعي والاقتصادي للمدن ويعكس التحولات التي تشهدها. ولكن - مع الأسف - لا تتوافر

بيانات تفصيلية عن خصائص المدن. فيكاد ينحصر ما يتوافر من بيانات على المدن الكبيرة، وخاصة الرياض وجدة ومكة والدمام. أما بقية المدن فيتوفر عن بعضها بيانات متناثرة لا تشمل جميع المدن أو كثير من الخصائص (انظر: وزارة الشئون البلدية والقروية، ١٤٠٩هـ، أطلس المدن السعودية). وفي ضوء ندرة البيانات وقدم ما يتوافر منها، سيقتصر هذا الجزء على ما نشر من بيانات تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٤م عن النوع والجنسية.

(أ) نسبة السكان غير السعوديين :

تصل نسبة السكان غير السعوديين إلى حوالي ٣١٪ من إجمالي السكان في المدن بشكل عام. وتتفاوت المدن في حاجة أسواق العمل بها للقوى العاملة الأجنبية، مما ينعكس على التفاوت الكبير في نسبة غير السعوديين من مدينة إلى أخرى. فترتفع إلى أكثر من ٣٠٪ في عدد من المدن، ولكنها تتجاوز ٢٠٪ في معظم المدن، وتنخفض إلى أقل من ١٠٪ في عدد قليل من المدن لا يتجاوز ٤٢ مدينة فقط (شكل ١٦). ويتبين من خلال البيانات الموضحة في الملحق (٢-أ) أن المدن التي ترتفع بها النسبة هي الغالب مدن كبيرة أو صناعية، مثل الرياض وجدة ومكة المكرمة والدمام والخبر والمدينة المنورة والجبيل. أما المدن التي

شكل (١٦) توزيع المدن حسب نسبة السكان غير السعوديين في عام ٢٠٠٤م

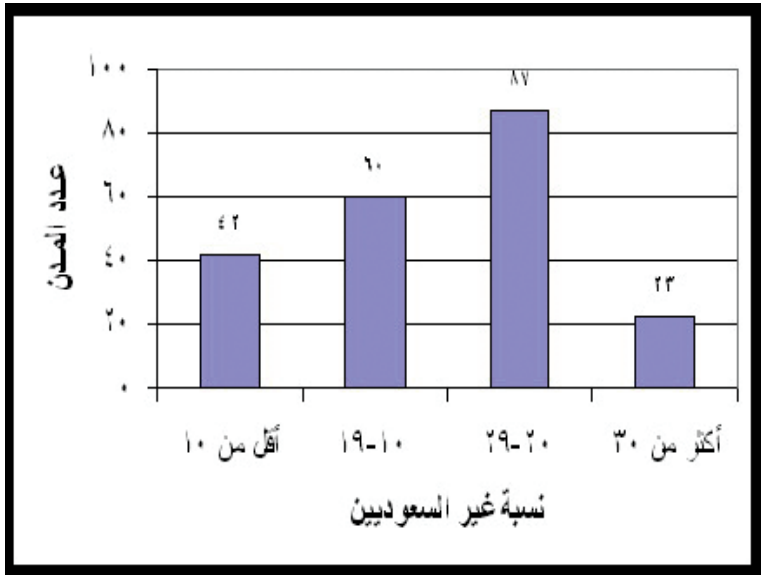

المصدر: اعتمد إعداد الشكل على البيانات الأولية لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٤م

تنخفض بها النسبة بشكل ملحوظ فهي في معظمها مدن صغيرة جداً لا توجد بها نشاطات اقتصادية تستدعي وجود العمالة الوافدة بنسب كبيرة مثل القارة وأم الحمام والكلابية والخويلدية وغيرها. ويؤيد ذلك أن معامل الارتباط بين نسبة غير السعوديين في المدن من جهة وعدد سكان المدينة من جهة أخرى البالغ (٠,٣٦)، مما يعني كلما زاد حجم المدينة، ارتفعت نسبة السكان غير

السعوديين. وبالمثل، فقد بلغ معامل الارتباط بين نسبة غير السعوديين ومعدل النمو السكاني خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٤م) نحو (٠,١٦)، مما يدل على أن نسبة غير السعوديين تزداد نسبيّاً في المدن التي شهدت نمو سكانياً مرتفعاً.

(ب) نسبة النوع للسكان السعوديين :

تصل نسبة النوع للسكان السعوديين في المدن إلى حوالي ١٠٣ ذكراً مقابل مائة أنثى، أي أن الذكور يمثلون نحو ٥١٪ من إجمالي السكان السعوديين. وتتفاوت نسب النوع للسكان السعوديين في المدن بدرجة ملحوظة (الملحق ٢). وترتفع نسبة النوع إلى أكثر من ١٠٥ ذكر مقابل مائة أنثى في عدد قليل من المدن لا يتجاوز عددها ٣٢ مدينة، وتنخفض إلى أقل من ٩٠ في عدد مماثل من المدن. ولكن تتراوح نسبة النوع ما بين ٩٠-١٠٠ في عدد كبير من المدن يفوق ١٠٠ مدينة (شكل ١٧). فيتبين من الملحق (٢) أن التوزان النوعي يختل لصالح الذكور في قليل منها مثل البطحاء والذيبة والظهران والحاير والجبيل والثقبة والدمام وتبوك وعرقة وشرورة، ليتجاوز (١٠٨) ذكر مقابل مائة أنثى، تنخفض نسبة النوع في بعض المدن الصغير التي تشهد هجرة

شكل (١٧) توزيع المدن حسب نسبة النوع للسكان السعوديين في عام ٢٠٠٤م

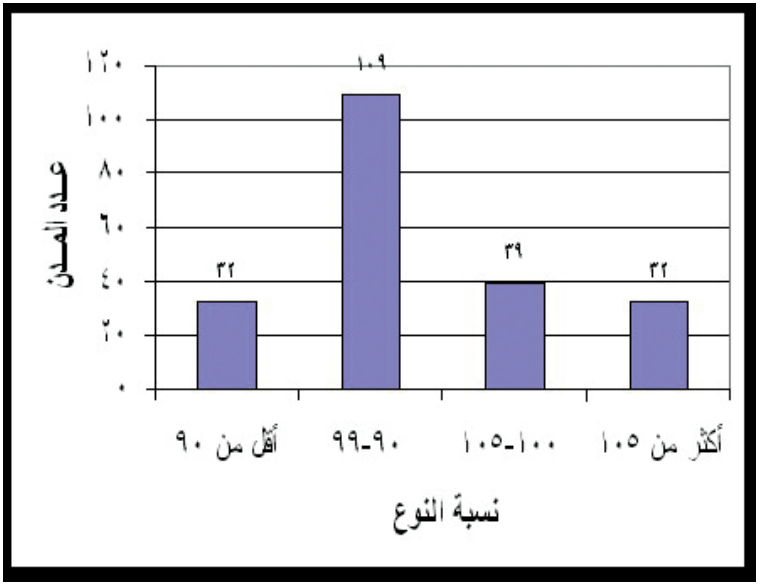

المصدر: اعتمد إعداد الشكل على البيانات الأولية لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٤م

مغادرة مثل صامطة والرويضة وساجر وفرسان وقلوة وبلجرشي والنماص وغيرها إلى مستويات منخفضة جداً لصالح الإناث لتتراوح ما بين (٨٠-٩٠) ذكراً مقابل مائة أنثى. وهذا يعني أن عدد الذكور في هذه المدن أقل بكثير من عدد الإناث. ولا شك في أن اتجاهات الهجرة الداخلية تُفسر الارتفاع والانخفاض في

نسب النوع في المدن. فالمدن التي تشهد نشاطات اقتصادية وتنموية كبيرة تكون مراكز جذب للمهاجرين من جهة، والمراكز العمرانية التي تقل بها هذه النشاطات تكون طاردة للقوى العاملة الوطنية.

(جـ) نسبة النوع للسكان غير السعوديين :

تصل نسبة النوع للسكان غير السعوديين إلى حوالي ٢١٤ ذكر ?مقابل مائة أنثى، أي أن الذكور يمثلون نحو ٥٦٪ من إجمالي السكان غير السعوديين في المدن وذلك بناء على بيانات تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٤م. وبناء عليه، فإنه يتبين أن نسبة النوع للسكان غير السعوديين مرتفعة جداً في جميع المدن السعودية. وهذا أمر متوقع في ضوء انتقائية الهجرة لصالح الذكور. ولكنها تتفاوت بشكل لافت للنظر من مدينة لأخرى. ففي حين تصل إلى أكثر من ٥٠٠ ذكر مقابل مائة أنثى في ٤٥ مدينة، فإنها تنخفض نسبيّاً إلى أقل من ٢٠٠ في ٢٠ مدينة (شكل ١٨). وتصل ما بين (٣٠٠-٥٠٠) في عدد كبير من المدن يصل عددها إلى ٧٥ مدينة. فيظهر من خلال البيانات الموضحة في الملحق (٢) أن نسبة النوع تصل إلى أكثر من (٥٠٠) ذكر

مقابل مائة أنثى في كثير من المدن؛ بل تصل النسبة إلى أكثر من (١٠٠٠) في بعض منها، وخاصة المدن الصغيرة جداً مثل: الأوجام والبطالية والقرين والمطيرفي والضبيعة وجليجلة وغيرها. كما ترتفع في بعض المدن الصناعية مثل الجبيل لتصل إلى نحو (٨٧٠) ذكر مقابل مائة أنثى. ويُفسر ذلك طبيعة سوق العمل المحلي وحاجته المتركزة في قوى العاملة الوافدة من الذكور للعمل في الغالب في الزراعة أو الصناعة (ملحق ٢). ومن جهة أخرى، فإنه تنخفض نسب النوع إلى ما دون نسبة النوع لغير السعوديين على مستوى المملكة البالغ (٢٢٨) في كثير من المدن، ولكنها تبقى أكثر من (١١٢) ذكر مقابل مائة أنثى في جميع المدن السعودية، مما يعني تفوق أعداد الذكور غير السعوديين على أعداد الإناث غير السعوديات في جميع المدن. ومن اللافت للنظر أن قائمة المدن التي تنخفض بها نسبة النوع لغير السعوديين تشتمل على المدن الكبرى مثل الرياض وجدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة والطائف من جهة، وبعض المدن الصغيرة جداً مثل بيش والقارة والكلابية والمشعلية وحاكمة من جهة أخرى. ويُفسر هذا التباين في أن أسواق العمل المحلية في المدن الكبرى تحتاج إلى القوى العاملة النسائية الوافدة للعمل في المستشفيات والمدارس الخاصة

والمنازل، في حين تكون الحاجة للعاملات في المنازل في المدن الصغيرة كبيرة نسبيّاً مقابل حاجة محدودة للقوى العاملة الوافدة من الذكور لعدم وجود نشاطات اقتصادية تستدعي ذلك، مما يؤدي إلى خفض نسبة النوع مقارنة بالمدن الأخرى على الرغم قلة أعداد العمالة الوافدة في المدن الصغيرة بشكل عام.

شكل (١٨) توزيع المدن حسب نسبة النوع للسكان غير السعوديين في عام ٢٠٠٤م

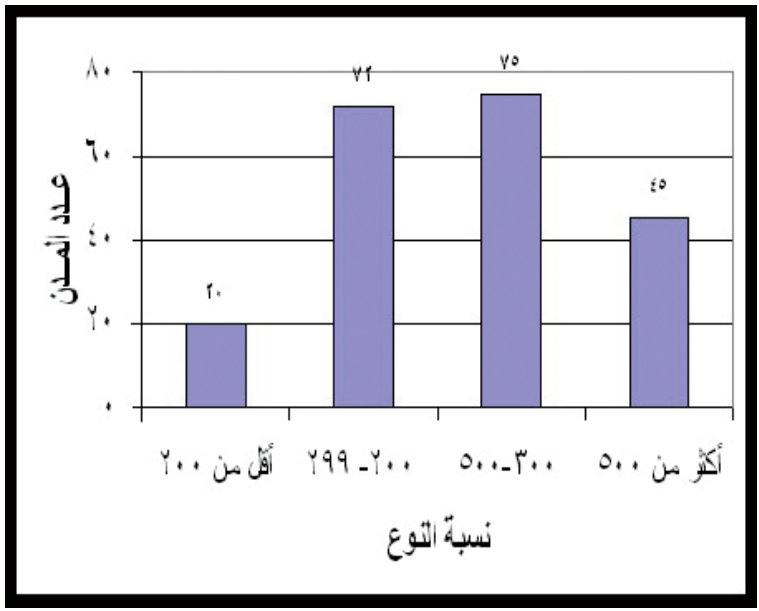

المصدر: اعتمد إعداد الشكل على البيانات الأولية لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٤م

الخاتمة والتوصيات

أولاً : الخاتمة :

نظراً للتغيرات التي تشهدها المملكة من النواحي الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، ونظراً لتوافر نتائج تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٤م، فإن الحاجة ماسة لرصد التغيرات التي طرأت للنظام الحضري والتعرف على طبيعتها وسماتها المختلفة. ومن هذا المنطلق، هدفت الدراسة إلى رصد التغيرات في معدلات التحضر على المستوى الوطني، وكذلك المناطق الإدارية والتعرف على نمط التركيب الحجمي ودرجة الهيمنة، بالإضافة إلى معدلات نمو المدن وتباينها من مدينة إلى أخرى، وذلك بالإفادة من بيانات ثلاثة تعدادات سكانية (١٩٧٤م، و١٩٩٢م، و٢٠٠٤م). ويمكن إيجاز النتائج فيما يلي:

١ - ارتفع مستوى التحضر بمعدلات سريعة نسبيّاً، إذ قفز من ٤٦٪ في عام ١٩٧٤م إلى ٨١٪ في عام ٢٠٠٤م، مما يجعل المملكة تتجاوز كثيراً من الدول المتقدمة من حيث مستويات

التحضر. بعبارة أخرى، أصبح أكثر من ثلاثة أرباع سكان المملكة يعيشون في المدن. ويُخشى أن يؤدي ذلك إلى تفريغ القرى والمناطق الريفية خاصة أن النمو في بعض المدن الصغيرة محدود من جهة، ويأتي في بعضها الآخر نتيجة عمليات دمج القرى والمزارع المجاورة.

٢ - تفاوتت نسب الحضر بين المناطق الإدارية في المملكة بشكل ملحوظ، إذ ترتفع إلى أكثر من ٩٠٪ في الرياض والشرقية وتنخفض في جازان والباحة وعسير إلى ما دون ٥٠٪. وهذه المستويات المرتفعة خاصة في الرياض قد تؤدي إلى تفريغ القرى والمناطق الريفية ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة لتعزيز التنمية الريفية.

٣ - تضاعف عدد المدن عدة مرات ليزداد من ٥٨ مدينة في عام ١٩٧٤م إلى ٢١٢ مدينة في عام ٢٠٠٤م، وظهرت المدن المليونية وارتفع عددها من اثنتين في عام ١٩٩٢م إلى ثلاث في عام ٢٠٠٤م. ولا شك في أن الزيادة الطبيعية وعمليات الدمج للقرى المتجاورة يُفسر تزايد أعداد المدن من فترة لأخرى. وعلى مستوى المناطق الإدارية جاءت الشرقية في مقدمة المناطق من حيث عدد المدن بعدد يصل إلى ٥٧ مدينة،

ثم تلتها الرياض بنحو ٣٦ مدينة، وجازان ومكة المكرمة بعدد يصل إلى ٢٣ مدينة لكل منهما. ويعزى التفاوت بين المناطق في أعداد المدن إلى أنماط العمران في المناطق الإدارية التي تتأثر بالعوامل الطبيعية المتمثلة في وفرة المياه والإمكانات الطبيعية الأخرى، بالإضافة إلى اتجاهات النشاطات التنموية. ولكن المناطق التي تتميز بكثرة القرى هي المناطق التي حظيت بعدد كبير من المدن؛ لأن بعض القرى الصغيرة تنمو سكانياً وتصبح مدناً فيما بعد.

٤ - على الرغم من التزايد في أعداد المدن في جميع الفئات الحجمية، إلا أنه لم يواكب ذلك زيادة في نصيب كل الفئات من إجمالي سكان الحضر. فقد شهدت بعض الفئات انخفاضاً في نصيبها من إجمالي سكان المدن، خاصة الصغيرة منها. وهذا يعطي مؤشراً ليس في صالح المدن الصغيرة.

٥ - لعل من أبرز التغيرات في التركيب الحجمي هو التزايد في أعداد المدن الصغيرة من ٣٧ مدينة في عام ١٩٧٤م إلى ١٢٦ مدينة في عام ٢٠٠٤م وذلك لتحول عدد من القرى إلى قائمة المدن نتيجة نموها السكاني ومن ثم تجاوز عدد سكانها المعيار العددي لتحديد المدينة البالغ ٥٠٠٠ نسمة.

٦ - على الرغم من انخفاض نصيب المدن الست الكبرى في المملكة من إجمالي سكان الحضر، إلا أن نصيبها من إجمالي سكان المملكة في تزايد مستمر، إذ ارتفع من حوالي ٣٠٪ في عام ١٩٧٤م إلى ٤٣٪ في عام ١٩٩٢م ثم إلى ٤٦٪ في عام ٢٠٠٤م.

٧ - تتركز معظم المدن بشكل عام (٥٩٪) في محور التنمية الشرقي - الغربي، فيقتصر وجودها في مناطق الرياض والشرقية ومكة المكرمة والمدينة المنورة، في حين لا توجد مدن كبيرة خارج هذا المحور الشرقي- الغربي. وبناء عليه، تعاني منطقتا حائل والباحة - على سبيل المثال -من قلة المدن المتوسطة وغياب كامل للمدن الكبيرة. وتُعد حائل والحدود الشمالية ونجران من أقل المناطق من حيث عدد المدن.

٨ - يتبين من مؤشرات الهيمنة الحضرية (دليل المدينتين أو المدن الأربع) أنه ليس هناك مدينة واحدة مهيمنة كما هو الحال في بعض الدول العربية المجاورة أو الدول النامية. ولكن ذلك لا يعني عدم وجود خلل في النظام الحضري، كما يتضح لاحقاً.

٩ - تبين من الدراسة أنه على الرغم من عدم وجود هيمنة لمدينة واحدة، إلا أن النظام الحضري لا يخلو من الخلل. فهناك انخفاض ملحوظ في أحجام المدن الصغيرة أكثر مما كان عليه من قبل يتواكب مع تركز سكاني في المدن الست الرئيسة يصل إلى (٥٧٪) من إجمالي سكان المدن، الأمر الذي - ربما - جاء على حساب المدن المتوسطة والصغيرة، ومن ثم أدى إلى هيمنة المدن الخمس أو الست الكبرى على النظام الحضري.

١٠ - على الرغم من التغير في رتب المدن نتيجة التفاوت في معدلات النمو خلال الفترات الماضية، إلا أن النظام الحضري يبدو أكثر ميلاً لقاعدة المرتبة - الحجم في عام ٢٠٠٤م عما كان عليه في الماضي، ولكن مع انخفاض واضح في أحجام المدن الصغيرة، مما يؤكد ضرورة تشجيع نمو المدن الصغيرة والمتوسطة لإحداث توازن أكثر في التنمية الحضرية في المملكة.

١١ - تتفاوت درجة الهيمنة على مستوى المناطق الإدارية. فترتفع الهيمنة في منطقتي حائل والرياض بشكل لافت للنظر، إذ يمثل عدد سكان مدينتي حائل والرياض حوالي ٩٢٪ و٨٣٪ من إجمالي سكان المدن في المنطقتين على التوالي. وبناء عليه، فإن الرياض تكبر المدينة التالية لها (الخرج) في الحجم

بنحو ٢٠ مرة. وتكبر حائل المدينة التالية لها في الحجم (بقعاء اللويمي) ٢٣ مرة. وتنخفض الهيمنة بشكل ملحوظ في كل من المنطقة الشرقية وجازان وعسير. كما تبين من الدراسة أن مستوى تركز سكان الحضر في مدينة واحدة انخفض قليلاً في أغلب المناطق الإدارية وذلك نتيجة ازدياد أعداد المدن من جهة وارتفاع مستوى التحضر في المناطق الإدارية نتيجة الهجرة من الريف إلى المدن واستقرار البدو، إلى جانب تدفق العمالة الوافدة من خارج المملكة من جهة أخرى.

١٢ - لا تزال المدن السعودية تنمو بمعدلات مرتفعة نسبياً (٣,٢٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٤م) على الرغم من انخفاضها إلى نحو نصف ما كانت عليه في فترات سابقة (٧,٧٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٤م).

١٣ - تبين وجود تفاوت كبير بين المدن في معدلات نموها السكاني خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٤م). وبناء على هذا التفاوت الكبير في معدلات نمو السكان من مدينة لأخرى، تتضح بعض الملامح المهمة التالية: (أ) المدن الكبيرة أكثر استقراراً من حيث النمو، إذ إن جميع المدن الكبيرة سجلت معدلات متوسطة خلال الفترة (١٩٩٢- ٢٠٠٤م) تتراوح بين

(٩,١-٦,٣٪). على العكس من ذلك فإن المدن الصغيرة شهدت تفاوتاً كبيراً في معدلات نموها، فسجل بعضها نمواً سريعاً والبعض الآخر نمو منخفضاً. (ب) يلاحظ أن الطائف والهفوف من المدن المتوسطة التي لم تشهد نمو سريعاً خلال الفترتين (١٩٧٤-١٩٩٢م) و (١٩٩٢-٢٠٠٤م). (جـ) معظم المدن التي سجلت نمو سالباً هي من المدن الصغيرة باستثناء القطيف التي يصل عدد سكانها قرابة مائة ألف نسمة. (د) شهدت المدن الصغيرة القريبة من المدن الكبرى نمواً سريعاً بسبب لجوء بعض السكان إليها لانخفاض تكاليف السكان بها مثل عرقة والدرعية بالقرب من مدينة الرياض، وبحرة بالقرب من جدة، وسيهات بالقرب من الدمام. (هـ) في حين أن الجبيل وينبع وحفر الباطن وتبوك شهدت نمواً سريعاً خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٢م)، إذ سجلت مراتب متقدمة بين المدن السعودية، وذلك لإنشاء مدن صناعية وعسكرية بها. ولكنها ما لبثت أن استقرت معدلات نموها خلال الفترة الأخيرة (١٩٩٢-٢٠٠٤م). (و) شهدت المدن الصغيرة في الباحة وعسير نمو لافتاً للنظر، وذلك نتيجة عمليات الدمج التي حدثت أثناء جمع بيانات تعداد ٢٠٠٤م، بالإضافة إلى

المشروعات والنشاطات التنموية التي اتجهت إلى تلك المدن.
(ز) تبين أن عمليات الدمج وابتلاع القرى المجاورة كانت وراء معدلات النمو المرتفعة التي سجلتها كل من مدينة الباحة ونجران وسكاكا وغيرها من المدن. (ح) ليس بالضرورة أن تكون المدن التي شهدت نمواً سريعاً خلال الفترة الأولى (١٩٧٤-١٩٩٢م) هي نفسها المدن التي سجلت نمواً سريعاً خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٤م). ويؤيد ذلك أن معامل الارتباط بين معدل النمو خلال الفترة الأولى ومعدل النمو خلال الفترة الثانية ضعيف نسبيّاً (٠,١٤). بعبارة أخرى، يظهر أن المدن لم تحافظ على معدلات النمو نفسها خلال الفترتين. وقد يُعزى ذلك إلى - ولو جزئياً - إلى عمليات الدمج للقرى والمدن المتجاورة.

١٤- تبين أن هناك تفاوتاً كبيراً في نسبة غير السعوديين وكذلك في نسب النوع سواء للسكان السعوديين أو غير السعوديين. فترتفع نسب غير السعوديين في المدن الكبيرة والصناعية بشكل عام، وتنخفض في المدن الصغيرة جداً التي لا تتطلب أسواق العمل بها وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة. وتبين - أيضاً - ارتفاع نسب النوع للسكان السعوديين في المدن الكبيرة

نسبياً مثل الرياض والدمام وجدة أو المدن الصناعية مثل الجبيل والظهران أو المدن الصغيرة المجاورة للمدن الكبيرة مثل الدرعية وعرقة المجاورتين لمدينة الرياض أو بحرة المجاورة لمدينة جدة. أما نسبة النوع لغير السعوديين فترتفع في المدن الصغيرة جداً ذات النشاطات الزراعية مثل الضبيعة أو الأوجام أو الصناعية مثل الجبيل. وفي المقابل تنخفض نسبة النوع لغير السعوديين في المدن الكبرى التي تتطلب أسواق العمل بها وجود القوى العاملة النسائية الوافدة مثل الرياض وجدة والطائف ومكة المكرمة.

وأخيراً فإن الخلل في النظام الحضري السعودي لا يتمثل في هيمنة المدينة الواحدة كما هو الحال في بعض الدول النامية، وإنما يكمن في تركز المدن الرئيسة في محور شرقي-غربي، مما يعني حرمان المناطق الشمالية والجنوبية من المدن الكبيرة نسبيّاً. وهذا يعود إلى تاريخ الاستيطان البشري في المملكة من جهة، والسياسات التنموية خلال العقود الماضية من جهة أخرى. وقد نتج عن هذا وجود تنمية حضرية غير متوازنة. ولعل الإحساس بهذا الخلل في التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية أدى إلى صدور الإستراتيجية العمرانية الوطنية لمعالجة هذا الخلل وتحقيق تنمية عمرانية متوازنة.

ثانياً :التوصيات :

بناء على نتائج الدراسة تمخضت بعض التوصيات التي تُعنى بالتنمية الحضرية بشكل خاص والتنمية الشاملة بشكل عام. ومن أبرز التوصيات ما يلي:

١ - أضحى من الضروري تشجيع النمو في المدن الصغيرة والمتوسطة وفق معايير وضوابط مناسبة لإحداث تنمية حضرية متوازنة تسهم في تحقيق مزيد من التوازن المكاني في التنمية الشاملة. ولا شك في أن اتخاذ مثل هذه الإجراءات ستسهم في كبح جماح نمو المدن الكبيرة وتوسعها الهائل. وتجدر الإشارة إلى أن الحديث عن تشجيع نمو المدن المتوسطة ليس أمراً جديداً بل ظهر منذ الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٠-١٩٨٥م)، وأكدته توصيات كثير من الدراسات والبحوث والندوات خلال العقدين الماضيين. كما أن توجه الدولة لإنشاء المدن الاقتصادية في بعض المناطق الإدارية سيسهم في تحقيق توازن في التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الحضرية بشكل خاص.

٢ - على الرغم من أن الإستراتيجية العمرانية الوطنية جاءت

حافلة بالمحاور التنموية من أجل إحداث تنمية عمرانية متوازنة ترفع من فاعلية المدن بكافة أحجامها في تأدية دورها في التنمية الشاملة بشكل عام، إلا أنها (أي الإستراتيجية) لم تشتمل على الخطة التنفيذية التي تحدد الفترات الزمنية والآليات والفعاليات التي ستحقق أهداف الإستراتيجية، ولم تحدد الجهات المسئولة عن تنفيذ السياسات والإجراءات التي يتوقف عليها نجاح الإستراتيجية. وبناء عليه، فلا بد من إيجاد خطة تنفيذية دقيقة من حيث الآليات والأطر الزمنية والمكانية لتكون عوناً في التنفيذ من قبل الجهات ذات العلاقة التي ينبغي -أيضاً -أن تحدد مهامها بدقها.

٣ - لقد تبين أن الحاجة ماسة لإنشاء قاعدة بيانات عن المدن السعودية تشتمل على المتغيرات المهمة مثل: عدد سكانها وخصائصهم، بالإضافة إلى مساحة المدينة وخصائصها السكنية وسماتها الطبيعية والاقتصادية والثقافية والخدمات المتوفرة بها. ولا يقتصر هذا النقص على المدن السعودية فحسب؛ بل ينسحب على معظم المدن العربية التي يجد الباحث صعوبة في الحصول على البيانات عنها.

٤ - اتضح من خلال الدراسة حدوث عمليات دمج بين مسميات

كثيرة من وقت لآخر وذلك - بالطبع -لأسباب يقتضيها العمل الإحصائي أثناء عمليات جمع بيانات تعداد السكان والمساكن. ولكن ينبغي إعداد ضوابط ومعايير واضحة لعمليات الدمج التي تتم من وقت لآخر تعتمد على دراسات حضرية تفصيلية وذلك من أجل مساعدة الباحثين والمخططين الحضريين في دراساتهم.

٥- لقد أصبح من الضروري النظر بجدية في مسألة المراكز العمرانية الصغيرة التي لا تتمتع بإمكانات طبيعية واقتصادية للنمو، وتلك المراكز التي تنشأ بشكل عشوائي دون تخطيط مسبق، وذلك لارتفاع تكاليف توفير الخدمات وإنشاء البنية الأساسية الخاصة بهذه المراكز.

٦- إن الحاجة ماسة - أيضاً -لإجراء مزيد من البحوث المتعلقة بتفسير التباين في معدلات النمو السكاني الأمر الذي يتطلب بيانات عن خصائص المدن السكانية والسكنية وإمكاناتها الموقعية والموضعية.

الملاحق

ملحق (١)

معدلات النمو خلال الفترتين (١٩٧٤- ١٩٩٢م) و (١٩٩٢- ٢٠٠٤م) مصنفة حسب حجومها في عام ١٩٩٢م ومرتبة حسب معدل النمو السنوي*

المدينة	عدد السكان		معدلات النمو السنوية خلال الفترة	
	١٩٩٢م	٢٠٠٤م	(١٩٧٤-١٩٩٢م)	(١٩٩٢-٢٠٠٤م)
المدن التي يزيد عدد سكانها على (٤٠٠ ألف نسمة) في عام ١٩٩٢م				
الدمام	٤٨٢٣٢١	٧٤٤٣٢١	٧,٥٣	٣,٦٢
المدينة	٦٠٨٢٩٥	٩١٨٨٨٩	٦,٧٤	٣,٤٤
الرياض	٢٧٧٦٠٩٦	٤٠٨٧١٥٢	٧,٩٣	٣,٢٢
مكة	٩٦٥٦٩٧	١٢٩٤١٦٨	٥,٣٨	٢,٤٤
جدة	٢٠٤٦٢٥١	٢٧٠١٤٨١	٧,٢١	٢,٣١
الطائف	٤١٦١٢١	٥٢١٢٧٣	٤,١٢	١,٨٨
المجموع	٧٢٩٤٧٨١	١٠٢٦٧٢٨٤	٦,٩٣	٢,٨٥
المدن التي يتراوح عدد سكانها بين (١٠٠٠٠٠ – ٣٩٩٩٩٩ ألف نسمة) في عام ١٩٩٢م				
أبها	١١٢٣١٦	٢٠١٩١٢	٨,٢٣	٤,٨٩
خميس مشيط	٢١٧٨٧٠	٣٧٢٦٩٥	٨,٣٨	٤,٤٧
حفر الباطن	١٣٧٧٩٣	٢٣١٩٧٨	١٣,٤٧	٤,٣٤
الجبيل	١٤٠٨٢٨	٢٢٢٥٤٤	١٦,٥٠	٣,٨١
ينبع	١١٩٨١٩	١٨٨٤٣٠	١١,٣١	٣,٧٧
الثقبة	١٢٥٦٥٠	١٩١٨٢٦	٨,٨٥	٣,٥٣
بريدة	٢٤٨٦٣٦	٣٧٨٤٢٢	٧,٠٥	٣,٥٠

تابع ملحق (١)

المدينة	عدد السكان		معدلات النمو السنوية خلال الفترة	
	١٩٩٢م	٢٠٠٤م	(١٩٧٤ - ١٩٩٢م)	(١٩٩٢- ٢٠٠٤م)
حائل	١٧٦٧٥٧	٢٦٧٠٠٥	٨,١٩	٣,٤٤
تبوك	٢٩٢٥٥٥	٤٤١٣٥١	٧,٦٢	٣,٤٣
عرعر	١٠٨٠٥٥	١٤٥٢٣٧	٩,١٦	٢,٤٦
الخرج	١٥٢٠٧١	٢٠٠٩٥٨	٩,٣١	٢,٣٢
المبرز	٢١٩١٢٣	٢٨٥٠٦٧	٧,٧٥	٢,١٩
الهفوف	٢٢٥٨٤٧	٢٨٧٨٤١	٤,٤٦	٢,٠٢
الخبر	١٤١٦٨٣	١٦٥٧٩٩	٤,٠١	١,٣١
المجموع	٢٤١٩٠٠٣	٣٥٨١٠٦٥	٧,٨٢	٣,٢٧
المدن التي يتراوح عدد سكانها بين (٥٠٠٠٠ –٩٩٩٩٩ ألف نسمة) في عام ١٩٩٢م				
نجران	٩٠٩٨٣	٢٤٦٨٨٠	٤,٢٤	٨,٣٢
سكاكا	٦٥٧٩٣	١٢٢٦٨٦	٨,٠٩	٥,١٩
جيزان	٥٦٥٦٥	١٠٠٦٩٤	٣,٠٣	٤,٨١
عنيزة	٩١١٠٦	١٢٨٩٣٠	٦,٧٦	٢,٨٩
الحوية	٩٣٨٨٨	١٣٢٠٧٨		٢,٨٤
الرس	٥٦٨٦٦	٧٩٦٣٢	٨,٤٨	٢,٨١
القريات	٧٢٩٢١	١٠٠٤٣٦	١٠,١٣	٢,٦٧
الظهران	٧٣٦٩١	٩٧٤٤٦	٩,٩٦	٢,٣٣
سيهات	٥٨٠٦٠	٦٦٠٣٨	٧,١٠	١,٠٧
القطيف	٩٨٩٢٠	٩٨٢٧٨	٧,٥٣	- ٠,٠٥
المجموع	٧٥٨٧٩٣	١١٧٣٠٩٨	٦,٨٣	٣,٦٣

تابع ملحق (١)

المدينة	عدد السكان		معدلات النمو السنوية خلال الفترة	
	١٩٩٢م	٢٠٠٤م	(١٩٧٤ - ١٩٩٢م)	(١٩٩٢- ٢٠٠٤م)
المدن التي يتراوح عدد سكانها بين (٢٠٠٠٠- ٤٩٩٩٩ نسمة) في عام ١٩٩٢م				
وادي الدواسر	٣٥٢٩٢	٧٩٥٥٨		٦,٧٧
أحد رفيدة	٢٢٥٧٨	٥٠٠٨٠		٦,٦٤
تاروت	٣٨٠٥٥	٨٠٦٨٦		٦,٢٦
بيشة	٤٣٤٨٥	٧٨٣٠٣	٦,٢٨	٤,٩٠
طبرجل	٢٣٣٤٤	٣٩١٩٥	١٦,٤٥	٤,٣٢
شرورة	٣٧٠٩١	٦٢١٨٥	١٠,٣٥	٤,٣١
صبياء	٣٤٩٥١	٥٢٤٤١	٥,٣٠	٣,٣٨
رفحا	٣٠١٣٥	٤٤٨٨٩	٨,٦٨	٣,٣٢
الدرعية	٢٣٤٨٧	٣٣٢١٣	٨,٠٢	٢,٨٩
عفيف	٢٨٠٥٣	٣٩٥٨١	٧,١٤	٢,٨٧
الدوادمي	٣٧٨٧١	٥٣٠٧١	٩,٢٦	٢,٨١
أبوعريش	٣٥١٤٨	٤٧٩٩٢	٥,٨٥	٢,٦٠
المجمعة	٢٩٥٢٠	٣٩٨٧٥	٨,١٣	٢,٥١
العلا	٢٢٠٣٣	٢٩١١٢	٧,٠١	٢,٣٢
أملج	٢٥٣٥٢	٣٣١٥٧	٧,١١	٢,٢٤
دومة الجندل	٢٠١٧٦	٢٦١٧٩	٦,٨٦	٢,١٧
	٣١٩٦٣	٤٠٩٨٦	٧,٧٧	٢,٠٧

تابع ملحق (١)

المدينة	عدد السكان		معدلات النمو السنوية خلال الفترة	
	١٩٩٢م	٢٠٠٤م	(١٩٧٤-١٩٩٢م)	(١٩٩٢-٢٠٠٤م)
العيون	٢١٧٩٥	٢٧٥٢٦	٤,٥٩	١,٩٥
الزلفي	٤١٦٦٠	٥٢٢٠٩	٦,٨٣	١,٨٨
طريف	٣٢٠٢٢	٤٠١٣٧	٦,٣٩	١,٨٨
الوجه	٢١٤١٣	٢٥٩٨٤	٧,٩٠	١,٦١
صفوى	٣٧٢٨٩	٤٥٢٠٢	٥,٧٥	١,٦٠
ليلى	٢٢٣٤٩	٢٧٠٢٦	٦,٣٨	١,٥٨
الدلم	٢٩٥٨٤	٣٤٩٠٥	٣,٩٦	١,٣٨
السليل	٢٠٩٢٤	٢٣٥٢١	٦,٨٧	٠,٩٧
الخفجي	٤٩٧٢٩	٥٤٤٦٤	٧,٦٦	٠,٧٦
العوامية	٢٣٤٦٧	٢٥٢٧٩		٠,٦٢
القديح	٢٣٥٧٨	٢٥٢٦٩		٠,٥٨
بقيق	٣١٩٨٦	٢٩٦٣١	٣,١٧	- ٠,٦٤
رحيمة	٤٥٤٧١	٤١٤٥٨	٤,٧٣	- ٠,٧٧
المجموع	٩١٩٨٠١	١٢٨٣١١٤	٦,٨٠	٢,٧٧
المدن التي يتراوح عدد سكانها بين (١٠٠٠٠- ١٩٩٩٩ نسمة) في عام ١٩٩٢م				
الباحة	١٥٥٨٧	٨٥٢١٢		١٤,١٦
بلجرشي	١١٤٠٤	٣٩٦٥٠	٤,٥٠	١٠,٣٨
محائل	١٧٢٨٢	٤٨٧٦٠		٨,٦٤
النماص	١٢٩٣٣	٢٣٧٨٠		٥,٠٨
البدائع	١٩٧٣٤	٣٦١٣٧	٩,٥٧	٥,٠٤
ظهران الجنوب	١١٧١٩	٢٠٨٩٠		٤,٨٢

تابع ملحق (١)

المدينة	عدد السكان		معدلات النمو السنوية خلال الفترة	
	١٩٩٢م	٢٠٠٤م	(١٩٧٤-١٩٩٢م)	(١٩٩٢-٢٠٠٤م)
المزاحمية	١٣٩٧٩	٢٤٢٢٤		٤,٥٨
رماح	١٠٩١٦	١٨٠٨٦		٤,٢١
الخرمة	١٥١١٥	٢٤٠٢٦	٦,٠٧	٣,٨٦
ضبا	١٤٣٦٨	٢١٩٣٩		٣,٥٣
رنية	١٢٨٨٢	١٩٦٤٣		٣,٥٢
تربة	١٥٢٥٤	٢٢٨٣٦		٣,٣٦
صامطة	١٧٦٩٧	٢٦٣٦٢	٥,١٥	٣,٣٢
المذنب	١٦٣٢٣	٢٤٠٣٩	٧,٠٤	٣,٢٣
تيماء	١٨٠٨٦	٢٦٥٨٧	٧,٣٨	٣,٢١
القويعية	١٢٤٩٦	١٨٢٧٥		٣,١٧
البكيرية	١٦٩٢٧	٢٤٦٢٩	٥,٣٨	٣,١٣
الليث	١٠٧٩٨	١٥٥٩١		٣,٠٦
ضمد	١٢٥٥٣	١٨٠٥٦		٣,٠٣
المنيزلة	١١٢٥٧	١٦٠٠٥		٢,٩٣
النعيرية	١٤٩٦٥	٢٠٩٦٤		٢,٨١
بيش	١٧٣٧٩	٢٤١٦٧	٥,٦٨	٢,٧٥
حوطة بني تميم	١٢٠٦٨	١٦٢٦١		٢,٤٩
بدر	١٩٧٧٨	٢٦٦٣٣		٢,٤٨
حقل	١٦٥٤٣	٢٢٢٧٢		٢,٤٨
خيبر	١٠٥٢٨	١٤٠٩٠	- ٢,٥٥	٢,٤٣
الجموم	١٦٥٤٥	٢١٨٢٥		٢,٣١

تابع ملحق (١)

المدينة	عدد السكان		معدلات النمو السنوية خلال الفترة	
	١٩٩٢م	٢٠٠٤م	(١٩٧٤-١٩٩٢م)	(١٩٩٢-٢٠٠٤م)
الحاير	١٠٢٢٩	١٣٤٧٣		٢,٣٠
القنفذة	١٥٥٣٦	٢٠٣١٧		٢,٢٤
شقراء	١٧٧٦٩	٢٢٧٩١	٦,٠٠	٢,٠٧
القيصومة	١٥٨٧٦	٢٠٣١٦		٢,٠٦
تنومة	١٠٧٩٣	١٣٣٨٤		١,٧٩
عنك	١٧٢٩١	٢١١٥٩		١,٦٨
البطالية	١٣٣٦٢	١٦٣١٠		١,٦٦
خليص	١٤٠٠٣	١٦٨٧٩	٤,٤٦	١,٥٦
الحليلة	١٣٩٨٣	١٦٦٦٦		١,٤٦
العمران	١٣١٠٤	١٥٤٣٦		١,٣٦
الطرف	١٨٠٠٦	٢١٠٠٤		١,٢٨
أم الحمام	١٣٤٣٣	١٥٠٤١		٠,٩٤
القرين	١٠٦٧٧	١١٧٩٩		٠,٨٣
المجموع	٥٧٩١٧٨	٩٢٥٥١٤	٥,٨٤	٣,٩١
المدن التي لا يتجاوز عدد سكانها (١٠٠٠٠ نسمة) في عام ١٩٩٢م				
بحرة	٩٣٦٧	٥٩٨٠٩		١٥,٤٥
القوز الشرقي	٨٣٥٣	٢٠٢٤٨		٧,٣٨
المخواة	٧٨٣٦	١٨٩٩١		٧,٣٨
أحد المسارحة	٧٩٧٧	١٧٩٣١		٦,٧٥
عرقة	٥١٣٦	١٠٨٢٢		٦,٢١
المجاردة	٧٣٥١	١٤٦٠١		٥,٧٢

تابع ملحق (١)

المدينة	عدد السكان		معدلات النمو السنوية خلال الفترة	
	١٩٩٢م	٢٠٠٤م	(١٩٧٤-١٩٩٢م)	(١٩٩٢-٢٠٠٤م)
العقيق	٦٤٤٥	١٢٦٧٤		٥,٦٤
الكلابية	٧٦٣٧	١٤٥٦٩		٥,٣٨
قلوة	٦١٣٢	١١٥١٥		٥,٢٥
مهد الذهب	٧٤٣٦	١٣٧٧١		٥,١٤
الحناكية	٧٩٠٦	١٤٣٧٩		٤,٩٨
رياض الخبراء	٨١٩٥	١٤٤٦٤	٤,٣٠	٤,٧٣
فرسان	٥٨٩١	١٠٢٩٩		٤,٦٦
العيص	٦١٢٧	٩٦٦٧		٣,٨٠
حلة محيش	٥٢٩٥	٨٣٤٣		٣,٧٩
الظبية	٦٧٤٢	١٠٥٠٠		٣,٦٩
حوطة سدير	٧٥٥٨	١١٧٢٦		٣,٦٦
صوير ومزار	٥٦٥٣	٨٣٤٠		٣,٢٤
تمير	٥٤٩٢	٨٠٤٩		٣,١٩
العالية	٥١٩٣	٧٦١٣		٣,١٩
النابية	٨٤٠٦	١٢٢٨٧		٣,١٦
الثمد	٥٦٣٥	٨١٢٧		٣,٠٥
البديع والقرفي	٥٨١٥	٨٢٢٢		٢,٨٩
بقعاء اللويمي	٨٣٧٠	١١٨١٨		٢,٨٧
حاكمة	٥٠٩٣	٧١٧٦		٢,٨٦
قبة	٦٤٣٧	٩٠١٨		٢,٨١
الارطاوية	٦٤٥٢	٨٩٣٣		٢,٧١

تابع ملحق (١)

المدينة	عدد السكان		معدلات النمو السنوية خلال الفترة	
	١٩٩٢م	٢٠٠٤م	(١٩٧٤-١٩٩٢م)	(١٩٩٢-٢٠٠٤م)
التويثر	٥٩٣٢	٨٠٦٣		٢,٥٦
الرميلة	٥٩٩٥	٧٩٧٩		٢,٣٨
الأوجام	٨٦٢٨	١١٢٥٦		٢,٢٢
الشقيري	٥٤٦٥	٧٠٤١		٢,١١
حريملاء	٦٦٣٢	٨٤٤٢		٢,٠١
ساجر	٩١٦٧	١١٤٣٧		١,٨٤
المنصورة	٦٤٨٤	٨٠٧٩		١,٨٣
الجش	٨٢٤٣	١٠٢٣٤		١,٨٠
المضايا	٥٦٧٩	٧٠٤١		١,٧٩
الطوال	٥١٢٩	٦٢٧٨		١,٦٨
أم الساهك	٩٥٢٣	١١٦٠٢		١,٦٥
الحريق	٦٠٠٧	٧٣٠٤		١,٦٣
ضرما	٨٤٤٩	١٠٢٦٧		١,٦٢
البديع الشمالي	٥٢٢٩	٦٣٣٢		١,٥٩
قرية	٦٣٠٠	٧٥٧٤		١,٥٣
مرات	٧٢٥٠	٨٦٧٣		١,٤٩
الجشة	٩١٣٧	١٠٧١٨		١,٣٣
الهياثم	٧٩٦٥	٩١٨٩		١,١٩
الحلوة	٥٠٧١	٥٧٠١		٠,٩٨
المركز	٥٧٠٨	٦٣٤٩		٠,٨٩
الحوطة (الأحساء)	٥٤٩٧	٦٠٨٧		٠,٨٥

تابع ملحق (١)

المدينة	عدد السكان		معدلات النمو السنوية خلال الفترة	
	١٩٩٢م	٢٠٠٤م	(١٩٧٤-١٩٩٢م)	(١٩٩٢-٢٠٠٤م)
ثول	٧٣٧٢	٨٠٧٥		٠,٧٦
التوبى	٧١٠٦	٧٦٠٢		٠,٥٦
الجارودية	٩٨٦٣	١٠٣٨٩		٠,٤٣
القارة	٨٥٥٣	٨٩٤٤		٠,٣٧
الفضول	٥٧٣٤	٥٩٩٧		٠,٣٧
الجفر الشمالي	٨٢٠٦	٨٥٦٠		٠,٣٥
المطيرفي	٥٦١٢	٥٨٥٦		٠,٣٥
المراح	٥٠٧٥	٥٠٨٩		٠,٠٢
أضم	٩١٥٣	٩٠٦٣		- ٠,٠٨
الخويلدية	٧٨٦٩	٧٧٩٨		- ٠,٠٨
جليجلة	٥٣٦١	٥٢٦٣		- ٠,١٥
تثليث	٧٠٦٦	٦٥٨٠		- ٠,٥٩
حالة عمار	٨٣٩٢	٤٩٧٧		- ٤,٣٥
المجموع	٤١٤٣٩٠	٦٢٨٧٥٤	- -	٣,٤٧

المصدر: حُسبت بناء على بيانات تعدادات السكان والمساكن للأعوام ١٩٧٤م و١٩٩٢م و٢٠٠٤م

ملحق (٢)

بعض الخصائص الديموغرافية للمدن

(أ) المدن الثلاثون التي ترتفع بها نسب غير السعوديين وتلك التي تنخفض بها في عام ٢٠٠٤م

المدن التي ترتفع بها النسبة		المدن التي تنخفض بها النسبة	
المدينة	النسبة	المدينة	النسبة
الخبر	٥٦,٤٥	القارة	٨,٠٩
البطحاء	٥٥,٣٣	تاروت	٧,٦٤
الضبيعة	٤٩,٢٨	المنيزلة	٧,٤٤
جدة	٤٨,٩٦	الملاحة	٧,١٢
مكة المكرمة	٤٤,٠٤	حايرة السلم	٧,٠٣
صامطة	٣٨,٢٩	المراح	٦,٩٦
الدرب	٣٧,١٧	جليجلة	٦,٨٢
ساجر	٣٧,٠٢	بئر بن هرماس	٦,١٤
عرقة	٣٦,٧٢	الثمد	٦,١٣
الهياثم	٣٦,١١	بني معن	٦,٠٦
الدمام	٣٥,٧٣	الرميلة	٥,٩٣
الدرعية	٣٥,٦٢	الصهوة (البعير)	٥,٧٥
الثقبة	٣٤,٩٤	حلة محيش	٥,٦١
الرياض	٣٤,٩٠	ام الحمام	٥,٥٠
حريملاء	٣٢,٣٩	العمران	٥,٣٢
صبياء	٣١,٨٩	الذيبية	٥,٢٢
سراة عبيدة	٣١,٨٦	القرين	٥,١١

تابع ملحق (٢) - (أ)

المدن التي ترتفع بها النسبة		المدن التي تنخفض بها النسبة	
المدينة	النسبة	المدينة	النسبة
القنفذة	٣٠,٩٢	حى القطار	٥,١٠
الرويضة	٣٠,٩٢	الحليلة	٤,٨٨
الجبيل	٣٠,٥٨	الكلابية	٤,٨٣
المدينة المنورة	٣٠,٣٩	الحوطة (الشرقية)	٤,٤٨
جيزان	٣٠,٢٢	المركز	٤,٣٢
القويعية	٣٠,١٥	التويثير	٤,٠١
تثليث	٢٩,٦٨	المنصورة	٣,٧٨
المزاحمية	٢٩,٠٧	مزهرة	٣,٧٢
الغاط	٢٨,٩١	المحفر	٣,٣٥
ثادق	٢٨,٨٥	التوبى	٣,٠١
حوطة بنى تميم	٢٨,٤٧	القديح	٢,٨١
احد المسارحة	٢٧,٩٦	الفضول	٢,١٨
المظيلف	٢٧,٨٤	الخويلدية	١,٢٨

المصدر: اعتمد إعداد الجدول على بيانات تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٤م

(ب) نسب النوع للسكان السعوديين وغير السعوديين في بعض المدن في عام ٢٠٠٤م

نسبة النوع للسكان السعوديين				نسبة النوع للسكان غير السعوديين			
المدن ذات النسبة الأعلى		المدن ذات النسبة الأقل		المدن ذات النسبة الأعلى		المدن ذات النسبة الأقل	
المدينة	نسبة النوع	المدينة	نسبة النوع	المدينة	نسبة النوع	المدينة	نسبة النوع
البطحاء	٣٣٠,٦٢	صامطة	٨٩,٨١	الاوجام	٤٧٢٢,٥٨	الرياض	٢١٧,٥٩
الذيبية	١٢٩,٨٩	البديع والقرفي	٨٩,٧٢	البطالية	٣٩٦٢,٥٠	ابو عريش	٢١٦,٢٩
الظهران	١٢٣,٦٢	الرويضة	٨٩,٤٥	القرين	٢١٣٣,٣٣	شرورة	٢١٦,١٣
الحاير	١١٩,٣٤	العيص	٨٩,٤٢	بني معن	١٩٣١,٢٥	صامطة	٢١٦,١٠
الجبيل	١١٤,٠٧	ساجر	٨٩,١٥	الفويلق	١٧٨٠,٠٠	الطرف	٢١٥,٧٠
الثقبة	١١٣,٤٦	العقيق	٨٩,١١	الجارودية	١٦٣٤,٨٥	الخبر	٢١١,٣٨
الخبر	١١٢,٨٤	فرسان	٨٨,٩٣	المطيرفى	١٥٧٩,٣١	خليص	٢١٠,٨٩
الدمام	١١٠,٥٢	قلوة	٨٨,٧٦	النابية	١٣١٦,٠٩	بيش	٢٠٧,٨٦
تبوك	١٠٩,٩٩	أضم	٨٨,٤٩	الثمد	١٢٨٣,٣٣	العالية والخضراء	٢٠٦,١٠
عرقة	١٠٨,٥٣	الجشة	٨٨,٤٥	الجرن	١٢٢٦,٥١	القيصومة	٢٠٠,٩١
شرورة	١٠٨,٠٣	بلجرشى	٨٨,٣٩	حايرة السلم	١٢١٤,٢٩	مسلية	١٩٥,٣٤
رحيمة	١٠٧,٩١	الخرمة	٨٧,٣٠	البطحاء	١١٠٦,٥٦	ابوالسلع	١٩٠,٦٠
مرات	١٠٧,٢٨	المراح	٨٧,٢٣	التوبى	١١٠٥,٢٦	جدة	١٨١,٧٨
الرياض	١٠٧,٢٥	الثمد	٨٧,١٢	الضبيعة	١١٠٣,٨٥	القارة	١٨١,٧١
الدرعية	١٠٦,٩٩	العالية والخضراء	٨٧,١١	جليجلة	١٠٥٨,٠٦	الحسينى	١٨١,٥٢
الجارودية	١٠٦,٩٩	ظهران الجنوب	٨٦,٧٩	المركز	١٠٤١,٦٧	الطائف	١٧٦,٦٣
أبها	١٠٦,٢٢	الحائط	٨٦,٧٨	المنيزلة	١٠٢٣,٥٨	صبياء	١٦٩,٣٦
الحديثة القديمة	١٠٦,١٢	المخواة	٨٦,٧٢	الجش	٩٧٢,٨١	المدينة المنورة	١٦٧,٣٥

تابع ملحق (٢) – (ب)

المدينة	المدن التي ترتفع بها النسبة			المدن التي تنخفض بها النسبة		
	نسبة النوع	المدينة	نسبة النوع	المدينة	نسبة النوع	المدينة	نسبة النوع
جدة	١٠٥,٨٠	البديع الشمالي	٨٦,٤٥	الذيبية	٩٤٧,٥٤	حاكمة	١٦٢,٩٧
بقيق	١٠٥,٧٩	المركز	٨٥,٦٧	المظيلف	٨٩٠,٩٥	ضمد	١٥٨,٣٠
سكاكا	١٠٥,٢٣	فرعة طريب	٨٤,٨٨	الجبيل	٨٧٠,٥٩	الكلابية	١٥٤,١٥
الأوجام	١٠٥,٢١	مسلية	٨٣,٨٦	عشيرة	٨٥٥,٨٤	الجشة	١٥٠,٢٦
العيينة ومزارعها	١٠٤,٧٨	تربة	٨٣,٦٧	فرعة طريب	٨٥٣,٢١	مكة المكرمة	١٤٩,٣٥
جيزان	١٠٤,٧٠	تبالة	٨٣,٢٠	حلة محيش	٨٣٦,٠٠	الظهران	١٤٦,٩٨
الخفجي	١٠٤,٥٥	النماص	٨٢,٠٥	الفضول	٨٣٥,٧١	البديع والقرفي	١٤١,٨١
سيهات	١٠٣,٨٠	خيبر	٨١,٧٧	الرميلة	٨٢٧,٤٥	المطعن	١٣١,٨٦
بحرة	١٠٣,٦٢	الاثنين	٨١,٧٥	الشنان	٨٠٩,٧٨	الجرادية	١٢٦,٤٣
الفويلق	١٠٣,٥٣	تنومة	٨١,٧٠	الحديثة القديمة	٧٠٣,٠٧	الشقيرى	١٢٣,٢١
حوطة سدير	١٠٣,٥١	المندق	٨١,٤٨	الملاحة	٦٩٧,٧٨	الهدا	١١٨,٣٦
بريدة	١٠٣,٢٤	العلاية	٧٩,٦٨	الموية الجديد	٦٨٧,٣٩	المشعلية	١١٢,٩٨

المصدر: اعتمد إعداد الجدول على بيانات تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٤م

المراجع والمصادر

أولاً : المراجع العربية :

- أرباب، محمد إبراهيم وعبد المنعم علي إبراهيم (١٩٩٤م) "الكثافة السكانية ونصيب الفرد من الحيز الحضري في منظومة المدن السعودية، " بحث مقدم في الندوة الجغرافية الخامسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة المنعقدة خلال الفترة ١٥ -١٧ ذي القعدة ١٤١٤هـ، الموافق ٢٦ - ٢٨ أبريل ١٩٩٤م.

- آل الشيخ، عبد العزيز (١٩٨٠م) "مدن الشرق الأوسط: دراسة في التغير البنيوي، " (ترجمة، محمد الشرنوبي) رسائل جغرافية (الجمعية الجغرافية الكويتية)، عدد ١٧ .

- الثمالي، محمد (١٩٩٥م) "مواقع المدن السعودية" رسائل جغرافية (الجمعية الجغرافية الكويتية)، رقم ١٨٦ .

- الجار الله، أحمد (٢٠٠٠م) جغرافية الحضر: مدخل إلى المفاهيم وطرق التحليل. الدمام: المؤلف.

- الجار الله، أحمد(١٩٩٦م) "تحليل النظام الحضري السعودي بتطبيق الصيغة التقليدية المعادلة المعدلة لقاعدة الرتبة والحجم، " المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٥٥: ٧٨-١٠٧ .

- الجخيدب، مساعد (٢٠٠٢م) أحجام المراكز الحضرية وامتداد أقاليمها الوظيفية بمنطقة القصيم. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (سلسلة مشروع وزارة التعليم العالي لنشر ألف رسالة علمية، ٣٨).

- جريل، ن. س. (١٩٨٨م) التحضر في دول الخليج العربية. (ترجمة، خالد بن محمد العنقري). سلسلة منشورات وحدة البحث والترجمة بقسم الجغرافيا والجمعية الجغرافية الكويتية، جامعة الكويت.

- جمال، حمدان (١٩٧٧م) جغرافية المدن. القاهرة: عالم الكتب.

- الحماد، محمد عبد الله (١٩٨٧م) "نمو المدن السعودية بين النظرية والتطبيق" بحث مقدم إلى ندوة المدن السعودية: انتشارها وتركيبها الداخلي". (المنعقدة في الفترة من ٢١-٢٣ مارس ١٩٨٣م). الرياض: عمادة شئون المكتبات - جامعة الملك سعود.

- الحماد، محمد عبد الله (١٩٩٨م) "التنمية الحضرية: نظرة عامة" في: صالح الهذلول ونارايانان ايدادان (تحرير) التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات. الرياض: دار السهن، ٩٣-١١٢ .

- الحميدي، عبد الله (١٩٩٢م) "تعديل الصيغ الرياضية المستخدمة

تطبيق قاعدة المرتبة والحجم في جغرافية المدن" في الكتاب العلمي للندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بالمملكة العربية السعودية. ص ص ٤٣٠ - ٤٨٥ .

- الخريف، رشود محمد (١٩٩٨م) "التحضر في المملكة العربية السعودية: دراسة في تعريف المدن وتوزيعها الحجمي ومعدلات نموها السكاني،" مركز البحوث بكلية الآداب، جامعة الملك سعود، رقم ٦٩ .

- الخريف، رشود محمد (١٤٢٣هـ) السكان: المفاهيم والأساليب والتطبيقات. الرياض: المؤلف.

- الخليفة، عبد الله (١٩٩٨م) "البناء الاجتماعي الحضري،" في: صالح الهذلول ونارايانان ايدادان (تحرير) التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات. الرياض: دار السهن، ١١٣-١٤٦ .

- الديب، حمدي (١٩٩٢م) "شبكة المدن العمانية: الحجم والتباعد"، رسائل جغرافية (الجمعية الجغرافية الكويتية)، ١٤٨ .

- رجب، عمر الفاروق (١٩٧٨م) "المدينة السعودية: ملامح وخصائص،" الفيصل، ٨: ٢٥-٣١ .

- رجب، عمر الفاروق (١٩٧٩م) "التحضر والتنمية في المملكة

العربية السعودية، " الفيصل، ٢٣: ٢٥-٣١ .

- الزهراني، رمزي (٢٠٠٦م) "توزع المدن السعودية ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م"، مجلة العلوم الاجتماعية، ٣٤(١): ١٢١-١٥٠ .

- السرياني، محمد محمود (١٤١٠هـ) "ملامح التحضر في المملكة العربية السعودية: خلال الفترة من ١٩٠٢-١٩٨٨م" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٠(٦٣): ١٢٩-١٩٠ .

- السرياني، محمد محمود (١٤١٢هـ) "ملامح التحضر في المملكة العربية السعودية" مركز بحوث العلوم الاجتماعية (جامعة أم القرى)، سلسلة بحوث العلوم الاجتماعية، ١٦ .

- السعيد، صبحي أحمد (١٩٨٦م) نمط التوزيع المكاني والتركيب الوظيفي لمراكز الاستيطان البشري في منطقة نجد. الرياض: جامعة الملك سعود.

- الشامخ، أحمد (١٩٨١م) "توطين البدو في المملكة العربية السعودية "الهجر"، رسائل جغرافية (الجمعية الجغرافية الكويتية)، ٣ .

- الشلقاني، مصطفي (د.ت) طرق التحليل الديموغرافي. الكويت: جامعة الكويت.

- عطية، أسعد (١٩٩٦م) "معدل النمو السنوي للسكان والمتسع الزمني لتضاعفه لمرتين أو ثلاث: دراسة لمدن المملكة العربية السعودية الكبرى (الخمسين ألفية فأكثر)، " مجلة الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة عين شمس)، ٢١ (١): ١-٦٥ .

- العنقري، خالد بن محمد (١٩٨٧م) "أنماط التوزيع الحجمي للمدن السعودية: دراسة المرتبة - الحجم، " في ندوة "المدن السعودية وانتشارها وتركيبها الداخلي. " (المنعقدة في الفترة من ٢١-٢٣ مارس ١٩٨٣م). الرياض: عمادة شئون المكتبات - جامعة الملك سعود.

- العنقري، خالد بن محمد (١٩٩٠م) "تأثير توطين البادية في التحضر بالمملكة العربية السعودية، " المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٣٨: ١٥٨ - ١٨٥ .

- فرسبي، وليام باركر (١٩٩٨م) "تجربة التحضر السعودية من منظور مقارن"، في: صالح الهذلول ونارايانان ايدادان (تحرير) التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات. الرياض: دار السهن،٢١-٦٠ .

- الفقير، بدر (١٤٠٠هـ) "المدن السعودية: دراسة مقارنة، " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

- القباني، محمد (١٤١٢هـ) "الزراعة وتنمية الريف في المملكة العربية السعودية، " الكتاب العلمي للندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بالمملكة العربية السعودية. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

- القعيب، سعد بن مسفر (١٤٢١هـ) "إستراتيجية التوطين وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة: دراسة وصفية تحليلية للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لإستراتيجية التوطين في عهد الملك عبد العزيز، " مجلة جامعة الملك سعود (الآداب)، ١٣: ٤٣٣-٤٧٨.

- لجنة الأطلس الوطني، قسم الجغرافيا (١٤٠١هـ) أطلس السكان للمملكة العربية السعودية. الرياض: جامعة الرياض (جامعة الملك سعود).

- مصلحة الإحصاءات العامة، المملكة العربية السعودية (١٣٧٩هـ) التعداد العام للسكان والمساكن، ١٣٩٤هـ: البيانات التفصيلية. الدمام: مطابع التريكي.

- مصلحة الإحصاءات العامة، المملكة العربية السعودية (د.ت) "النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن، في عام ١٤١٣هـ. "

- مصيلحي، فتحي محمد (١٩٨٤م) شخصية المدينة السعودية.

الدمام: دار الإصلاح.

- مكي، شوقي بن إبراهيم (١٩٨٧م) "التوزيع الحجمي للمدن في المملكة العربية السعودية،" في ندوة "المدن السعودية وانتشارها وتركيبها الداخلي." (المنعقدة في الفترة من ٢١-٢٣ مارس ١٩٨٣م). الرياض: عمادة شئون المكتبات - جامعة الملك سعود.

- مكي، محمد شوقي (١٩٩٣م) "الحجم السكاني والتنوع الوظيفي في مدن المملكة العربية السعودية،" مجلة جامعة الملك سعود (الآداب)، ٥: ١٤٧-٢٠٤ .

- وزارة الشئون البلدية والقروية (١٤٠٩هـ) أطلس المدن السعودية. الرياض: وزارة الشئون البلدية والقروية.

ثانياً :المراجع الأجنبية :

Alkhedeiri, Abdulaziz A. (2002) *The Role of Secondary Cities in the National Development process of Saudi Arabia*. Riyadh.

Arriaga,E. E. (1994) *Population Analysis with Microcomputers*. *Washington*, D.C.: US Bureau of the Census.

Berry,B.J. (1961) "City-size Distribution and Economic Development,"*Economic Development and Cultural Change*, 9: 573-588.

Brunn, S. D. and J. F. Williams (1983) *Cities of the World*. New York: Harper & Row Publishers.

El-Attar, M. (1994) "Egypt" in J. D. Tarver (ed.) *Urbanization in Africa: a Handbook*. Westport, Conn.: Greenwood

Eldrige, H. T. (1942) "The Process of Urbanization," *Social Forces*, 20:

Guerin-Pace, F. (1995) "Rank-Size Distribution and the Process of Urban Growth," *Urban Studies*,

Jefferson, M. (1939) "The Law of the Primate City," Geographical *Review*, 29: 226-232.

Kezeiri, S. (1994) "Libay" in J. D. Tarver (ed.) Urbanization in *Africa: a Handbook*. Westport, Conn.: Greenwood Press.

King. L. J. and R. G. Golledge (1978) *Cities, Space, and Behavior: The Elements of Urban Geography*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall Inc.

Knudsen, T. (2001) "Zipf's Law for Cities and Beyond: The Case of Denmark." The American *Journal of Economics and Sociology*, 60 (1): 123- 146.

McGregor, R. (1972) "Saudi Arabia: Population and the Making of a Modern State," in J. I. Clarke and W. B. Fisher (eds.) *Population of the Middle East and North Africa*. London: University of London Press.

Mehta, S. K. (1964) "Some Demographic and Economic Correlates of Primate Cities: a Case of Re-Evaluation," *Demography*, 1:136-47.

Morrill, R. L and J. M. Dormitzer (1979) The Spatial Order: An *Introduction to Modern Geography*. North Scituate, Mass.: Duxbury Press.

Robenstein, J. (1994) *An Introduction to Human Geography*. New York: Macmillan Publishing Company.

Robson, B. T. (1973) *Urban Growth: an Approach*. London: Methuen & Co Ltd. ?

Poon, J. P. H. et al. (2004) "Rank Size Distribution of International Financial Centers," *International Regional Science Review*, 27: 411-430. ?

Rosen, K. T. and M. Resnick (1980) "The Size Distribution of Cities: an Examination of the Pareto Law and Primacy," *Journal of Urban Economics*, 8: 165-186.

Royuela, V. and J. Surinach (2006) "Quality of life and Urban Size,".

Shryock, H. S., J. S. Siegel and Associates (1976) The *Methods and Materials of Demography*. (abridged ed.) New York: Academic Press.

Smith, C. A. (1990) "Type of City-Size Distribution: a

Comparative Analysis," in A. van der Woude et al. (eds.) *Urbanization in History: A Process of Dynamic Interations*. Oxford: Clarendon Press.

Smith, T. L. and P. E. Zopf (1976) *Demography: Principles and Methods*. Port Washington, NY: Alfred Publishing Co., Inc.

Taylor, P. J. (1977) *Quantitative Methods in Geography: An Introduction to Spatial Analysis*. London: Houghton Mifflin Company.

Twitchell, K. S. (1953) *Saudi Arabia, with an Account of the Development of its Resources*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

UN (2006) *World Urbanization Prospects*, (The 2003 Revision).. New York: UN.?

فهرس المحتويات

شكر وتقدير ٧

الفصل الأول : المقدمة ٩

أهداف البحث وتساؤلاته ٩

أهمية البحث ١٤

الفصل الثاني : الدراسات السابقة ١٧

الفصل الثالث : الإجراءات المنهجية ٣١

أولاً : مصادر البيانات ٣١

ثانياً : الأساليب المستخدمة في الدراسة ٣٣

١- مؤشر الهيمنة أو دليل المدن الأربع ٣٣

٢- نسبة الهيمنة أو دليل المدينتين ٣٥

٣- قاعدة المرتبة - الحجم ٣٦

٤- نسبة تركز المدن ٣٦

٥- مؤشر سرعة التحضر ٣٧

٦- معدل نمو السكان السنوي ٣٧

الفصل الرابع : تطور التحضر في المملكة العربية السعودية وملامح تغيراته ٤١
أولاً : تطور التحضر في المملكة : ٤١
(١) مرحلة ما قبل النفط ٤١
(٢) مرحلة ما قبل خطط التنمية (١٩٤٠-١٩٧٠م) . . ٤٣
(٣) مرحلة خطط التنمية (١٩٧٠-الوقت الحاضر) . . ٤٤
ثانياً : مستويات التحضر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٤م) . ٤٥
ثالثاً : التركيب الحجمي (أعداد المدن وأحجامها) ٥٦
رابعاً : الهيمنة الحضرية في النظام الحضري السعودي . . . ٨١
١- درجة الهيمنة ٨١
الهيمنة الحضرية في المناطق الإدارية ٨٧
٢-التركيب الحجمي للنظام الحضري في ضوء قاعدة المرتبة -الحجم ٩٣
خامساً : التباين في معدلات نمو سكان المدن ١٠٤
(أ) المدن الأسرع والأقل نمواً ١٠٥
(ب) النمو السكاني حسب حجم المدينة ١١٠

(جـ) تأثير معدلات النمو في تغير رتب المدن ١٢١
سادساً : بعض الخصائص الديموغرافية للمدن ١٢٥
(أ) نسبة السكان غير السعوديين ١٢٦
(ب) نسبة النوع للسكان السعوديين ١٢٨
(جـ) نسبة النوع للسكان غير السعوديين ١٣٠
الخاتمة والتوصيات ١٣٣
أولاً : الخاتمة ١٣٣
ثانياً : التوصيات ١٤٢
الملاحق ١٤٥
المراجع والمصادر ١٦١
أولاً : المراجع العربية ١٦١
ثانياً : المراجع الأجنبية ١٦٧

ملخــص الدراسة بالعربية :

تشهد منظومة المدن السعودية تغيرات كبيرة في تركيبها الحجمي، ومعدلات نموها السكاني، وسماتها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، مما يتطلب رصد هذه التغيرات وفهم أبعادها المكانية واتجاهاتها المستقبلية. وفي ضوء توافر نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٤م. هدفت الدراسة إلى رصد التغيرات التي شهدها النظام الحضري في المملكة، والتعرف على مستويات الهيمنة الحضرية، بالإضافة إلى إبراز التباين في معدلات النمو السكاني في المدن، ومن ثم التعرف على المدن التي شهدت نمواً سريعاً وتلك التي نمت بمعدلات بطيئة. وبالإفادة من بيانات ثلاثة تعدادات سكانية، توصلت الدراسة إلى أن التحضر في المملكة شهد ارتفاعاً مضطرداً خلال الفترة (١٩٧٤- ٢٠٠٤م)، إذ ارتفع من ٤٦٪ إلى ٨١٪ مع تفاوت واضح في نسب التحضر في المناطق الإدارية. ففي حين حققت الرياض أعلى مستويات التحضر في المملكة (٩١٪)، فإن جازان سجلت أدنى مستوى التحضر (٣٤٪). ومن جهة أخرى، ازدادت أعداد المدن بدرجة كبيرة، إذ ارتفع من ٥٨ مدينة في عام ١٩٧٤م إلى ٢١٢ مدينة في عام ٢٠٠٤م، مما يعني أن عدد المدن تضاعف أكثر من أربع مرات خلال ٣٠ سنة فقط. وشهدت جميع المناطق الإدارية زيادة في أعداد مدنها خلال الفترة ذاتها، وذلك بسبب نمو القرى التي أصبحت – فيما بعد - في عداد المدن نتيجة بلوغ عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة أو أكثر. وعلى الرغم من التغير الكبير في مستويات التحضر وأعداد المدن وأحجامها؛ إلا أن الهيمنة الحضرية لم تتغير كثيراً. فعلى العكس من الوضع الحضري في بعض الدول، فإن مستوى

الهيمنة الحضرية في المملكة ليس مرتفعاً، إذ لا توجد مدينة واحدة مهيمنة بدرجة كبيرة جدّاً، بل يمكن القول بأن المدن الست الكبرى تظهر نوعاً من الهيمنة على النظام الحضري. وفي ضوء ذلك، لا يبتعد النظام الحضري في المملكة عن قاعدة الرتبة – الحجم. وعلى الرغم من ذلك، أظهرت الدراسة أن المدن الرئيسة تتركز في المحور الشرقي – الغربي (أي مناطق الشرقية – الرياض – مكة المكرمة - المدينة المنورة) ويقطن بها معظم سكان الحضر. وإلى جانب ذلك، يبرز الخلل جليًا في انخفاض أحجام المدن الصغيرة عما هو متوقع حسب قاعدة الحجم- الرتبة. وأظهرت الدراسة تفاوتاً واضحاً في معدلات نمو سكان المدن. واحتلت المدن الرئيسة (الرياض وجدة ومكة المكرمة والدمام والمدينة المنورة) موقعاً وسطاً من حيث معدلات نموها، في حين سجلت بعض المدن الصغيرة معدلات مرتفعة مثل الباحة وبحرة وغيرها. وأظهرت بعض المدن المتوسطة والصغيرة نمواً بطيئاً أو سالباً. ولا شك أن اتجاهات الهجرة وعمليات الدمج والابتلاع للمراكز الريفية المجاورة تُعد من العوامل الرئيسة التي تُفسر التباين في معدلات النمو. وتمخضت الدراسة عن بعض التوصيات التي تُعد امتداداً للجهود السابقة في هذا المجال والتي تتركز في (١) ضرورة تشجيع نمو المدن الصغيرة والمتوسطة (٢) إيجاد قاعدة بيانات عن خصائص المدن السعودية وسماتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لحفز مزيد من الدراسات الحضرية، (٣) ضرورة إعداد خطة تنفيذية دقيقة لتنفيذ الإستراتيجية العمرانية الوطنية توضح الآليات والأطر الزمنية والمكانية والجهات ذات العلاقة ومهامها.

الملخص باللغة الإنجليزية :

Urbanization and Growth of Cities in Saudi Arabia (1974 – 2004)

Rshood M. Khraif
Professor of Population Geography and Population Studies
King Saud University
khraif@yahoo.com

Abstract:

The urban system in Saudi Arabia has witnessed a substantial change not only in size, hierarchy, and growth rates, but also in the demographic, social, and economic characteristics of cities. Utilizing the data of 2004 Population Census, in addition to two other older censuses (i.e., 1974 and 1992), this study is aimed to present changes in the urban system and determine the level of primacy, in addition to the exploring the population growth rates in Saudi cities. It was found that the proportion of population living in urban areas has risen from 46% in 1974 to 81% in 2004 with apparent variations from one administrative area to the other. The urbanization level has reached highest in Riyadh (91%) and lowest in Jazan (34%). The number of cities has increased from 58 cities in 1974 to 177 in 1992, then jumped to 212 cities in 2004. That is, the number of cities has quadrupled in 30 years. Consequently, the number of cities in each administrative area has also increased dramatically. It was discovered that there is no dominant primate city, instead there five or six dominant cities that dominate the urban system. Therefore, the urban system is not far away from what is expected by "Rank-size Rule". The six largest cities accounted for about 57% of urban population and about 46% of the population of the country. Generally, large cities are concentrated in a east-west corridor, leaving out other northern and southern regions without such large urban areas. Another apparent

shortcoming in the urban system is the fact that small and medium sized cities are lagging behind in size.

The annual growth rate of urban population has ranged from 7.7% during the period (1974-1992) and 3.2% during the period (1992-2004). It is found also that there are big variations in growth rates among cities. Some are experiencing high level of growth, while others are witnessing low or even negative growth rates. The largest six cities are growing steadily at reasonable rates compared to small cities. Some small cities such as Bahrah, and al-baha have experienced high growth rates, while other small cities have been loosing population during the period (1992-2004). It is apparent that annexation of rural areas and small cities is the most effective underlying factor in some cases, while rural-urban migration and flows of foreign labors are important factors in other cases. Some recommendations are drawn. First, it is important to encourage the growth of small and secondary cites. Second, there is a great need to create a unified data base that contains demographic, social, economic, and geographic information about Saudi cities. Third, the Spatial National Strategy has to be more specific in terms of actions, stakeholder, and time framework. Finally, more studies are needed in order to understand the underlying factor behind the variation in growth rates among Saudi cities.